الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

اختيارات السيوطي في كتاب همع الهوامع

دراسة نحوية تحليلية

إعداد الطالب
أحمد مصطفى عبد الرحيم العبادلة

إشراف
د. عبد الهادي عبد الكريم محمد برهوم

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في كلية الآداب/قسم اللغة العربية

1427هـ - 2006م

الإهـ ـ ـداء

إلى والدي الكريمين أبقاهما الله وأطال عمرهما

إلى زوجتي وأبنائي الذين شاركوني رحلة البحث

إلى إخوتي الأعزاء الذين تفانوا في مساعدتي

إلى الذين تعلقت قلوبهم بالقرآن الكريم واللغة العربية

** أقدم هذا الجهد المتواضع سائلاً الله عز وجل القبول **

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل

الدكتور

عبد الهادي عبد الكريم برهوم

الذي منحني الثقة ، ولم يدخر جهدًا في مساعدتي على إنجاز هذا البحث ، وكان نعم الناصح الأمين ، فتح لي بيته وقلبه ، وأفاض علي بعلمه ، وشملني بعطفه وسماحته ، وأحسن التعامل معي من وحي تدينه والتزامه ، أبقاه الله ذخرًا لطلبة العلم ، وخدمتهم ، و جعل ذلك في ميزان حسناته ، وأرضاه بما قسم له .

شكر وعرفان

أحمد ربي الله، الذي به تتم الصالحات، وأصلي على نبيه المختار، خير الأنام – صلى الله عليه وسلم-، علمنا احترام الناس وإنزالهم منازلهم، وعلمنا شكر الناس على معروفهم، ولست إذ أشكر من قدم لي العون بمستوفيهم حقوقهم، بل هو أدنى واجب لهم عليّ.

وأبدأ الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور عبد الهادي برهوم الذي تكرم بقبول الإشراف على الرسالة، وعلى ما قدمه لي من العون والنصح والتقبل، بما لا أستطيع وصفه، وحسبي أن أصفه بأنه نعم الأستاذ، دمث الأخلاق، متفانٍ في النصح والتعاون.

ثم شكري للأستاذين الكريمين اللذين تحملا عبء مراجعة الرسالة، لإضافة بصمتيهما عليها، لإخراجها في حالٍ أحسن، ومظهر أروع، ومن المؤكد أنهما بذلا من أجل ذلك جهداً عالياً ووقتاً غالياً، فجزاهما الله كل خير، إنهما: الأستاذ الدكتور محمود العامودي، أستاذي في مساقات الماجستير والبكالوريوس، وأخي الدكتور فضل النمس حفظهما الله.

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور فوزي فياض، الذي كان دافعاً لي على إكمال دراسة الماجستير - بعد تعثرها- وعلى ما أمدني به من مجموعة الكتب، التي كانت العمود الفقري لمراجع هذه الرسالة، وقد استبقاها عندي طيلة مدة البحث، إنه إيثار ما بعده إيثار.

كما أقدم شكري للجامعة الإسلامية- بغزة، والتي أتاحت لنا فرصة إكمال دراسة الماجستير، وأخص بالذكر كلية الآداب وقسم اللغة العربية بهيئتيه التدريسية والإدارية على حد سواء، وكذلك عمادة الدراسات العليا، ممثلة في عميدها الدكتور مازن هنية، والعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية الذين وقفوا أنفسهم لخدمة طلبة العلم، وكذلك شكري وامتناني لموظفتي مكتبة جامعة الأقصى بخانيونس، اللتين أتاحتا لي الاستفادة الكاملة من مقدرات المكتبة، وكانتا نعم الأختين الفاضلتين في حسن التعامل والتعاون.

كما أقدم الشكر لأخي شقيقي سلام مصطفى العبادلة الذي تولى عبء طباعة الرسـالة، وإخراجها، وبذل في سبيل ذلك جهداً رائعاً، وكذلك إخواني الذين كانوا يقدمون لي العون كـل في مجاله، أخي د.مازن، والأستاذ آدم، والأستاذ خالد أبقاهم الله لي ذخراً، والشكر كذلك لابن عمتي الفاضل الشيخ أيسر سليمان العبادلة، وأخي الأستاذ جمال سحاوب على ما قدما لي من العون، بارك الله فيهما.

كما أقدم الشكر لزملائي الأستاذ بسام صيام الأستاذ خضر الأسطل، والأسـتاذ معتـز الحاج، فقد كانت العلاقة بهم حميمة، استفدت من آرائهم ومشورتهم في عدة أمور.

وفي النهاية فإني أقدم شكري لكل من شارك أو ساهم، ولو بشطر كلمة في إنجاز هـذا العمل.

المقـدمة

الحمد لله وحده، مذلل الصعاب، والهادي إلى سواء السبيل، أشهد أن لا إله إلا هو، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم نبيه ورسوله، نبي الرحمة والهدى، ومعلم الناس الخير، فصـلاة ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الكرام، وعلى من اتبع هداه واستن سنته إلى يوم الدين، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وجعلت الصعب برحمتك إن شئت سهلاً، وأما بعد:

يتهم بعض الباحثين الدراسات اللغوية عامة والنحوية خاصة بقلة النفع وعدم الجـدوى، لأنها لا تلامس حاجة تجاري احتياجات المجتمع العصرية، وما واكبها من تطور علمي وتقني عالٍ، بل يوصف من يتحدث اللغة الفصحى - أحياناً- بالرجعية والجمود وغير ذلك.

والحق أن هذه الدراسات التي تقوم على اللغة العربية ترتبط بديننا وعقيـدتنا ارتباطـاً وثيقاً، سواء في ذلك المتعلقة بدراسة الأدب والنقد، أو المتعلقة بالبلاغة والنحو والصرف، لأن قدرتنا على فهم قرآننا وأحاديث نبينا- صلى الله عليه وسلم- متوقفة على فهمنا للغة العربيـة التي تحدد المقاصد القريبة والبعيدة من النص، بل إن كثيراً من الأحكام الشرعية يقوم أساسـاً على توجيهات نحوية، إذ لو تغير التوجيه النحوي تغير الحكم المأخوذ من النص.

فهذا العلم إذن هو أشرف علم مكانة، وأعلى دراسة قدراً، لأنه يتعلق بأشرف كلام، وهو كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، فليطمئن الدارسون، وليقبلوا على درسـهم، حباً في خدمة اللغة العربية، وخدمة للإسلام العظيم، وليوجه الدارسون جهدهم وعملهم خالصاً لنيل رضى الله سبحانه وتعالى، فإنها نعم الغايات، وحسنت هدفاً ووُجهة.

وعلم النحو من العلوم الأساسية التي قامت خدمة للغة العربية، وهو يحظى بمنزلة عالية من حيث الأهمية، إذ يختص بالمفردات والتراكيب، وقد كثرت فيه المصنفات بين موجز جامع أو منظوم كألفية ابن مالك، أو شروح مطولة للموجز كشروح الألفية، وشروح كتاب سيبويه.

أولاً: أهمية البحث:

من الكتب النحوية الموجزة كتاب "جمع الجوامع" للسيوطي، جمع فيه مؤلفه مسائل النحو معظمها، ثم شرحه في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، وقد نال الكتاب شهرة عالية، جمع فيه المؤلف كثيراً من النقول، والشواهد، مع التعليل ونقد الآراء وتصحيح ما يعتقد أنه جانب الصواب، مبيناً آراءه من خلاله.

وسيقوم الباحث بتجلية آراء السيوطي في كتاب "همع الهوامع"، من خلال استقراء المسائل النحوية، وردها إلى أصولها، وترتيبها ترتيباً موضوعياً.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع:

لما كان كتاب "همع الهوامع" من أكثر كتب السيوطي النحوية شهرة، وأوسعها شرحاً، وكثرت فيه آراؤه وتوجيهاته النحوية، رأى الباحث أن يجمع هذه الآراء المتناثرة في الكتاب، ويصنفها من حيث موافقتها لآراء البصريين والكوفيين والجمهور، أو مخالفتها، مما يبين اتجاهه النحوي، ويظهر قدرته النحوية في اختيار الآراء أو ردها، مع التعليل والتفنيد، مبيناً الأصول التي اعتمد عليها في اختياراته النحوية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تجلية آراء السيوطي النحوية وجمعها من خلال كتابه همع الهوامع.
2. تصنيف هذه الآراء تصنيفاً موضوعياً.
3. توضيح مدى موافقته للبصريين أو للكوفيين أو للجمهور، أو مخالفتهم، مما يبين اتجاهه النحوي.

4. إثبات ما تفرد به من آراء نحوية.

5. بيان الأصول النحوية التي اعتمد عليها وطبقها عملياً في كتابه "همع الهوامع" خاصة وأنه ألف في هذه الأصول نظرياً.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهت الباحث بعض الصعوبات ، ولكن منة الله الواسعة ، ورحمته الغـامرة بعبـاده، ومشيئته المطلقة ، كانت العون الأول في تذليل هذه الصعوبات، ناهيك عن توجيـه أسـتاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة - أكرمه الله وجعل الجنة مأواه - وأهم هذه الصعوبات :

1. تشعب موضوع الدراسة، ذلك أن اختيارات السيوطي تدخل في كل أبواب النحو تقريبـاً، فاحتاج ذلك من الباحث جهداً عالياً في البحث، إذ يطلب منه أن يبحث في كل أبواب النحو.

2. عدم رد السيوطي كثيراً من الآراء لأصحابها، مما جعل الباحث يدور في فلـك واسـع، يبحث عن الرأي بلا توجيه، وكان أحياناً يقرأ ثلاثين مرجعاً أو ما يزيد، فيجد فيها الرأي الذي يبحث عنه، ولكنه غير مسند لقائله، فلا يستطيع إثباته، فيضطر للبحث عن مراجـع أخـرى، ليثبت بعد ذلك مرجعاً واحداً منها للمسألة النحوية.

3. فقر مكتباتنا في قطاع غزة إلى كثير من كتب النحو التي يحتاج إليها البحث.

خامساً: الدراسات السابقة:

1. جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية د.عبد العال سالم مكرم.

2. جلال الدين السيوطي وسيرته العلمية ومباحثه اللغوية د. مصطفى الشكعة.

3. دراسة معتز الحاج وهي رسالة ماجستير بعنوان: آراء نحاة الأندلس فـي كتـاب همـع الهوامع، قدمت في قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية- بغزة، تعرض الباحث في الجزء

الأخير منها للسيوطي ونحاة الأندلس، فدرس موافقاته لهم، ومخالفته إياهم، ومسائل تراوحت بين الاتفاق والاختلاف، وتظل هذه الدراسة محددة بنحاة الأندلس فقط.

سادساً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة على النحو التالي:

- **المقدمة:** وتم الحديث فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الدراسة.
- **التمهيد:** وتناول الباحث فيه الحديث حول:
  - السيوطي وتراثه النحوي.
  - كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.
- **الفصل الأول:** السيوطي والمدارس النحوية، وينقسم إلى خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: موقف السيوطي من البصريين.

المبحث الثاني: موقف السيوطي من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقف السيوطي من الجمهور.

المبحث الرابع: موقف السيوطي من بعض آراء النحاة.

المبحث الخامس: آراؤه التي تفرد بها.

- **الفصل الثاني:** أدلة السيوطي في همع الهوامع، وينقسم إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الشواهد النحوية، ويشمل الحديث حول شواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف، ثم الشعر والنثر.

المبحث الثاني: الأصول النحوية وهي (السماع، والقياس، والتعليل، واستصحاب الحال).

المبحث الثالث: مصادر السيوطي في همع الهوامع وتشمل (علماء النحو، مؤلفاتهم النحوية).

- **الخاتمة:** وفيها نتائج البحث، ثم التوصيات.

سابعاً: منهج البحث:

تبعاً لطبيعة الموضوع فإن الباحث سيتبع المنهج الوصفي التحليلي.

وأخيراً فهذا جهد أقدمه للمكتبة العربية ، وكلي أمل أن يحظى بالقبول ، فإن وفقت فيه فبتوفيقه سبحانه وتعالى ومنته،وإن قصرت فسمة البشر النقص،وإن امرؤ سعى للكمال فما هو ببالغه، ولذا أسأل الله التوفيق والسداد، فهو ولي ذلك ومولاه.

تمـهيـد

ويشتمل على موضوعين:

1- السيوطي وتراثه النحوي

2- كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

1- السيوطي وتراثه النحوي[1]

- اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي[2]، وأمه أمة تركية[3].

وأما كنيته فهي "أبو الفضل"، وقيل إن السيوطي قد (عرض محافيظه على قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي، فسأله ماكنيتك؟ فقال: لا كنية لي، فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه) [4].

ويلقب بـ"جلال الدين"، ويلقب أيضاً بـ"ابن الكتب" لأن أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب[5].

وقد ذكر السيوطي ما يبين شرف نسبه فقال (أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريق، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة،منهم من ولي الحكم ببلده،ومنهم من ولي الحسبة بها،ومنهم من كان تاجراً

---

(1) انظر ترجمته في البدر الطالع 328/1- 335، وحسن المحاضرة 335/1- 344، وشذرات الذهب 51/7- 55، والضوء اللامع 65/3-70، والأعلام 301/3، 302، وكشف الظنون 534/5-544، والكواكب السائرة 226/1-231، ومعجم المؤلفين 128-131، ومعجم المطبوعات 1073-1085، وهدية العارفين 534/5-544.

(2) حسن المحاضرة 335/1.

(3) الضوء اللامع 65/3.

(4) الكواكب السائرة 226/1.

(5) الأعلام 301/3.

في صحبة الأمير شيخون وبنى مدرسة بأسيوط،ووقف عليها أوقافاً،ومنهم من كان متمولاً، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي، وسيأتي ذكره في قسم الفقهاء الشافعية) [1].

وترجع جذوره إلى أصل أعجمي إذ قال (وقد حدثني من أثق به، أنه سمع والدي رحمه الله تعالى يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً أو من المشرق) [2].

- مولده ونشأته:

كانت ولادة الإمام السيوطي –رحمه الله- بعد مغرب ليلة الأحد، مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة[3]، توفي والده وعمره خمس سنوات وسبعة أشهر[4]، فعا ţ يتيماً.

نشأ في بيت علم وتدين، فقد (أحضره والده قبل موته وهو صغير مجلس رجل كبير من العلماء، أخبره بعض أصحاب أبيه أنه مجلس الحافظ ابن حجر) [5].

وقد حفظ القرآن وله دون ثمان سنين، ثم حفظ العمدة، ومنهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك، وشرع بالاشتغال بالعلم من مستهل سنة (864) وأول شيء ألفه كان شرθ الاستعاذة والبسملة[6].

ومن مظاهر اهتمام والده بتعليمه أنه أسند وصايته إلى جماعة منهم العلامة كمال الدين بن الهمام، فأحضر ابنه عقيب موته فقرره في وظيفة الشيخونية، ولحظه بنظره[7].

---

(1) حسن المحاضرة 336/1.
(2) حسن المحاضرة 336/1.
(3) شذرات الذهب 51/7.
(4) الكواكب السائرة 226/1.
(5) الكواكب السائرة 226/1.
(6) معجم المطبوعات 1074.
(7) الكواكب السائرة 226/1.

- شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ السيوطي –رحمه الله- على كبار علماء عصره، وقد بلغ عددهم نحو مائة وخمسين عالماً، إذ قال (أما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين) [1]، وقد ذكرت كتب التراجم منهم عدداً كبيراً وأشهرهم الشيخ البلقيني، والشرف المناوي، والتقي الشمني، والعز الحنبلي،وشيخ الشيوخ الأقصرائي، والجلال المحلي، وزين الدين رضوان العقبي، والحافظ بن حجر، والشمس السيرافي، والشمس المرزباني الحنفي، وعلامة زمانه الشهاب الشارمساحي، وسيف الدين محمد بن محمد الحنفي، ولزم دروس الكافيجي، والفخر عثمان المقسي، وشمس الدين البامي، والشمس الفالاتي، و....وغيرهم كثير[2].

أما تلاميذه، فقد تتلمذ على يديه عدد كبير، ولم تذكر كتب التراجم – التي اطلعت عليها- منهم إلا العلامة المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي المصري الشافعي[3].

- علومه:

نبغ السيوطي في عدة علوم، ومؤلفاته المتنوعة خير شاهد على ذلك، وكان قد طلب هذا النبوغ إذ قال (ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور: منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ بن حجر) [4].

---

(1) حسن المحاضرة 339/1.

(2) انظر في ذلك شذرات الذهب 52/7 والكواكب السائرة 226/1 وحسن المحاضرة 337/1، 338.

(3) الكواكب السائرة 228/1.

(4) حسن المحاضرة 338/1.

وقد عمل لذلك منذ صغره فحفظ القرآن الكريم، وعمدة الأحكام، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي، وتعلم الفرائض، واللغة، والحديث، والفقه، وغير ذلك كما مـر عند الحديث عن شيوخه.

وليس غريباً بعد هذا كله أن يرزقه الله التبحر في سبعة علوم أو ثمانية كما جـاء فـي معجم المطبوعات، وهي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيـان، والبـديع، واللغة[1]، ودفعه هذا التبحر إلى أن يقول (والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلـوم السبعة سوى الفقه، والنقول التي اطلعت عليها فيها، لم يصل إليه، ولا وقف عليه أحـد مـن أشياخي، فضلاً عمن هو دونهم) [2].

وكان يملي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة، وكان أعلم أهل زمانـه بعلم الحديث، وفنونه، ورجاله، وغريبه، واستنباط الأحكام منه، وأخبر عن نفسه أنـه يحفـظ مائتي ألف حديث، قال: ولو وجدت أكثر لحفظته، ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك[3].

- رحلاته في طلب العلم:

تنقل السيوطي بين البلدان والأماكن طلباً للعلم وأهله، فسافر إلـى الفيـوم، ودميـاط، والمحلة، ونحوها، فكتب عن جماعة ممن ينظمون كالمحيوي ابن السفيه، والعلاء بن الجنـدي الحنفي، ثم سافر إلى مكة من البحر في ربيع الآخر سنة تسع وستين فأخذ قليلاً عن المحيوي

---

(1) معجم المطبوعات 1074.
(2) حسن المحاضرة 338/1.
(3) الكواكب السائرة 228/1.

عبد القادر المالكي، واستمد من النجم بن فهد و آخرين، وأذن له غير واحد في الإفادة والتدريس[1]، كما سافر إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور[2].

- اعتزاله الناس وتجرده للعبادة والتأليف:

بعد أن بلغ السيوطي أوجه من حيث المكانة العلمية والتدريس والإفتاء، وتقلد مناصب عدة، ووظائف عليا، فرّغ نفسه وجردها للعبادة، والانقطاع إلى الله تعالى، وشرع في تحرير مؤلفاته، فألف معظمها في هذه الفترة، وهي ما بعد سن الأربعين، عندما اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزوياً عن أصحابه جميعاً كأنه لا يعرف أحداً منهم[3]، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلف ألفه وسماه "التنفيس"، وأقام في روضة المقياس، فلم يتحول منها إلى أن مات، ولم يفتح طاقات بيته التي على النيل من سكناه[4]، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مراراً، فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها[5]، وقيل له: إن بعض الأولياء كان يتردد إلى الأمراء في حوائج الناس، فقال: اتباع السلف في عدم ترددهم أسلم لدين المسلم، وألف كتاباً سماه "ما رواه الأساطين في عدم التردد إلى السلاطين"[6].

- رأي العلماء فيه:

بلغ السيوطي قمة المجد من خلال أخلاقه، وتبحره في العلوم المختلفة، ومؤلفاته الجامعة المتقنة، وقد مدحه العلماء والمؤرخون، وهذه بعض آرائهم وأقوالهم فيه:

---

(1) الضوء اللامع 66/3.

(2) معجم المطبوعات 1074.

(3) الأعلام 301/3 ومعجم المؤلفين 128/5.

(4) الكواكب السائرة 228/1.

(5) الأعلام 301/3.

(6) الكواكب السائرة 228/1.

- الإمام العالم العلامة، الحبر البحر، أعجوبة الدهر، شيخ الإسلام، صاحب المؤلفات الحافلة الجامعة النافعة المتقنة[1].

- ومحاسنه ومناقبه لا تحصى كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة[2].

- وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، وبرز في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكره، وبعد صيته، وصنف التصانيف العديدة[3].

- ورفع الله له من الذكر الحسن، والثناء الجميل، ما لم يكن لأحد من معاصريه[4].

- كما أنه من أصحاب الكرامات، فقد ذكر خادمه محمد بن علي الحباك أن الشيخ السيوطي قال له يوماً وقت القيلولة وهم بمصر: أتريد أن تصلي العصر بمكة بشرط أن تكتم ذلك علي حتى أموت، قال: قلت نعم، قال: فأخذ بيدي وقال غمض عينيك فغمضتهما، فرحل بي نحو سبع وعشرين خطوة، ثم قال لي: افتح عينيك فإذا نحن بباب المعلاة (بمكة)...... ثم قال لي: إن شئت أن تمضي معي، وإن شئت تقيم حتى يأتي الحاج، قال: فقلت: أذهب مع سيدي، فمشينا إلى باب المعلاة وقال لي: غمض عينيك فغمضتهما، فهرول بي سبع خطوات، ثم قال لي: افتح عينيك، فإذا نحن بالقرب من الجيوشي(بمصر) [5].

ومما قيل عنه سرعته في التأليف،فقد كان في ذلك آية كبرةă من آيات الله تعالى، قال تلميذه الشمس الداوودي:عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحدٍ ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً[6].

---

(1) معجم المطبوعات 1073، 1074.

(2) الكواكب السائرة 229/1.

(3) البدر الطالع 328/1.

(4) البدر الطالع 334/1.

(5) شذرات الذهب 54/7.

(6) الكواكب السائرة 228/1.

ومع هذا لم يسلم من الحساد، فقد وصفه قرينه السخاوي في الضوء اللامع بأبشع الصور، واتهمه بعدم الذكاء لجهله علم الحساب، وبالمسخ والأخذ عن علماء عصره وسابقيه، وتقوله إن له ما يزيد على ثلاثمائة مؤلف، مع أن بعضها لا يتجاوز ورقة واحدة، وبكثرة التصحيف والتحريف، وأنه كان معروفاً بالجفاء ونكران الجميل[1]، وغير ذلك من الأوصاف التي يترفع المرء عنها مع علم عالم، وشيخ جليل، وقد قيض الله له من يدافع عنه ويظهر الحق، وهو الإمام الشوكاني، الذي تصدى لتفنيد ما ذكره السخاوي معتمداً على قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول شهادة الأقران في بعضهم بعضاً، مع ظهور أدنى منافسة، فكيف بمثل المنافسة بين هذين الرجلين والتي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض، وبالجملة فإن الشوكاني قد رد كل ما قاله السخاوي عن السيوطي[2].

- **مؤلفاته:**

أحصت كتب التراجم للسيوطي عدداً كبيراً من المؤلفات في فنون شتى، وذكر السيوطي أن مؤلفاته قد بلغت ثلاثمائة كتاب سوى ما غسله ورجع عنه[3]، وهذه الإشارة في فترة ما من فترات حياته، لا يعرف ما ألفه بعدها.

وقد وصل عد المؤلفات في بعض الكتب إلى (584) خمسمائة وأربعة وثمانين مؤلفاً[4]، ولا حاجة لإحصائها هنا، ولكني سأورد آراء العلماء في هذه المؤلفات:

– صاحب المؤلفات الحافلة، الجامعة النافعة، المتقنة، التي تزيد على خمسمائة مصنف، وقد

---

(1) الضوء اللامع 3/67، 68، 69، 70.

(2) انظر رد الشوكاني في البدر الطالع 1/332، 333، 334.

(3) حسن المحاضرة 1/338.

(4) كشف الظنون 5/535-544 وهدية العارفين 5/535-544.

تداولها الناس، وتلقوها بالقبول، واشتهرت، وعم النفع بها[1].

- وألف المؤلفات الحافلة الكثيرة الكاملة الجامعة، النافعة المتقنة، المحررة المعتمدة المعتبرة، نيفت عدتها على خمسمائة مؤلف..........وقد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته في البلاد الحجازية، والشامية، والحلبية، وبلاد الروم، والمغرب، والتكرور، والهند واليمن[2].

- وقد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً[3].

- صنف التصانيف المفيدة كالجامعين في الحديث، والدرر المنثور في التفسير، والإتقان في علوم القرآن، وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة، وقد سارت في الأقطار سير النهار[4].

- وفاته:

توفي الإمام السيوطي –رحمه الله- بعد أذان الفجر المسفر صباحه عن يوم الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[5]، في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر، وكان له مشهد عظيم، ودفن في حوش "قوصون"، خارج باب القرافة، وصلي عليه غائبة بدمشق، بالجامع الأموي يوم الجمعة ثامن رجب سنة إحدى عشرة المذكورة[6].

---

[1] معجم المطبوعات 1074.

[2] الكواكب السائرة 228/1.

[3] شذرات الذهب 53/7.

[4] البدر الطالع 328/1.

[5] البدر الطالع 335/1.

[6] الكواكب السائرة 231/1 ومعجم المؤلفين 128/5 ومعجم المطبوعات 1074.

2- كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

ألف السيوطي كتاب جمع الجوامع، فجمع فيه معظم أبواب النحو، ولكنه كان مختصراً بحيث صعب فهمه على تلاميذه، وقال عنه (فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقر الأعين، ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقبته "جمع الجوامع"[1]، وألح عليه طلابه في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجز لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، وسماه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" [2].

- **وصف الكتاب:**

يتضح مما سبق أن كتاب "همع الهوامع" هو شرح على كتاب "جمع الجوامع" وكلاهما للسيوطي، فإذا ثبت أن كتاب" جمع الجوامع" أحصى مسائل النحو صغيرها وكبيرها –على ما كان عليه من اختصار- فإنه لا جدال في أن كتاب "الهمع" لن يترك شاردة ولا واردة من مسائل النحو، والمطلع على الكتاب يعلم حقيقة ذلك.

ومع هذا، فإن الكتاب لم يرض طموح مؤلفه ولا غرضه إذ قال (وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً، كثير النقول، طويل الذيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقاويل، منبهاً على الضوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من

---

(1) همع الهوامع 17/1.

(2) همع الهوامع 17/1.

ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك) [1]، وكأني به يتحدث عن كتابه في قمة التواضع، أم لعمرو الله ماذا كان يريد لكتابه أكثر مما هو عليه.

- **سبب تأليفه:**

إن اعتراف السيوطي بأن كتاب "جمع الجوامع" مختصر، مع أنه جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ، وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابي التسهيل[2] والارتشاف[3]، مع مزيد وافٍ فائق الانسجام[4]، جعله ذلك يفكر في شرحه رغبة منه في حل مسائله، وتوضيح مقاصده.

كما أن إلحاح طلابه عليه في شرح كتاب "جمع الجوامع" كان السبب الثاني وراء تأليفه.

- **موضوعاته وتقسيمها على نمط علماء الأصول:**

جاء تقسيم السيوطي لكتاب "همع الهوامع " على نمط تقسيم متن "جمع الجوامع " ، وقد اشتمل الكتاب على معظم أبواب النحو، مقسمة إلى مقدمات وسبعة كتب متبعاً فيه سبيل الأصوليين، فقد قال: (وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول) [5]، وهذا بيان المقدمات والكتب السبعة كما أشار إليها في مقدمة الكتاب:

- **المقدمات:** في تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها.
- **والكتاب الأول:** في العمد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ.

---

(1) همع الهوامع 17/1.

(2) كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" في النحو لابن مالك.

(3) كتاب "ارتشاف الضرب في لسان العرب" في النحو لأبي حيان الأندلسي.

(4) همع الهوامع 18/1.

(5) همع الهوامع 18/1.

- **والثاني:** في الفضلات، وهي المنصوبات.
- **والثالث:** في المجرورات، وما حمل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق، غير الجازمة، وما ضم إليها من بقية حروف المعاني.
- **والرابع:** في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.
- **والخامس:** في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو.
- **والسادس:** في الأبنية.
- **والسابع:** في تغييرات الكلم الإفرادية، كالزيادة، والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط[1].

- أسلوبنا في العرض :

تحدث السيوطي عن طريقته في العرض فقال:

(وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا "جمع الجوامع" وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب، واعلم أني لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب، فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أولاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك، أبقيت كل قطعة على حكمها ، وضممت هذه القطعة إلى تلك ، ووصلت بينهما ، ولا يضير كون الشرح على أسلوبين ، نصفه بلا مزج ، ونصفه ممزوج ، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية

---

[1] همع الهوامع 18/1.

الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله)[1].

ويتضح مما سبق أنه سلك في شرحه طريقتين:

الأولى: طريقة المزج:

وهي الطريقة التي شرح بها النصف الثاني من الكتاب، إذ بدأ به، وتقوم علـى مـزج كلامه من "جمع الجوامع" مع كلامه من الشرح عليه، ولا يكاد القارئ يفصل بينهمـا إلا لأن محقق الكتاب قد جعل نص "جمع الجوامع" بخط غامق، ووضعه بين أقواس، وسار على هـذه الطريقة من أول الكتاب الثالث[2] (عند بدء الحديث عن المجرورات) إلى نحو منتصف الباب السادس عند حديثه عن مسألة في جموع الكثرة[3]، ومثاله:

– (**و**) أوزان الممدودة (**فعلاء**) بالفتح والسكون اسماً لصحراء، أو وصفاً كحمراء، وديمـة هطلاء، أو مصدراً كرغباء، أو جمعاً كطرفاء، (**وأفعلاء**) بكسر العين نحو أربعاء للرابع مـن أيام الأسبوع، وأصدقاء، وأولياء، (**و**) أفعلاء (**بضمها**) كأربعاء لعود من عيدان الخيمة[4].

الثانية: طريقة عدم المزج:

وشرح بها الجزء الأول من الكتاب ويشمل: المقدمات والباب الأول والثاني، ثم من منتصف الباب السادس إلى نهاية الكتاب، وتقوم هذه الطريقة على إيراد نص "جمع الجوامع" ووضع حرف (ص) مقابله كأنما تدل على "الأصل" ثم يأتي بشرح النص مع التوسع وذكر الشواهد والتعليلات والآراء مع تفصيلاتها، ويكتب مقابله " ش " إشارة إلى "الشرح" وهذا مثال عليه، قال في باب المفعول المطلق:

---

(1) همع الهوامع 328/2.

(2) همع الهوامع 331/2.

(3) همع الهوامع 325/3.

(4) همع الهوامع 299/3.

(ţ): وهو أصل الفعل والوصفÛ وقال الكوفية: الفعلÛ وابن طلحة: كلاً أصلÛ وقوم: الفعل أصل الوصف.

(ţ): مذهب أكثر البصريين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه، لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث، وزيادة الزمان، والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع، أن يدل على ما يدل عليه الأصل، وزيادة، وهي فائدة الاشتقاق.

ومذهب الكوفيين: أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه، لأن المصدر مؤكـد للفعـل، والمؤكِّد قبل المؤكَّد، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع، أن تحمل على الأصول.

وذهب ابن طلحة: إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

وذهب بعض البصريين: إلى أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف، ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشـتقاقه من المصدر، قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة[1].

ويظهر من خلال الأمثلة ما في الطريقة الثانية من التنظيم والترتيب والوضوθ والفصل بين النص الأساس وبين شرحه، ولذلك كان –رحمه الله- يريد أن يعيد الجزء الـذي شـرحه بالطريقة الأولى –طريقة المزج- اعتقاداً منه بأن الطريقة الثانية أفضل منها، ولكـن ضـيق الزمان منعه من أن ينجز ما أراد.

- مميزات الكتاب:

يتميز كتاب "همع الهوامع" بعدد من الميزات نذكر منها:

---

(1) همع الهوامع 2/72، 73.

1. جمعه لمعظم أبواب النحو بما لا تجده إلا في عدد يسير من الكتب النحوية.

2. إحاطته بأقوال النحاة وآرائهم في المسألة النحوية الواحدة، مع تفنيد هذه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، ورد بعض الآراء .

3. حشده لعدد كبير من الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر والنثر، فهو مجمع للشواهد النحوية التي استشهد بها النحاة من قبله مع زيادات من عنده.

4. جمع السيوطي فيه ما لم يسبق إلى جمعه، وقد صرح بذلك إذ قال في بداية حديثه عن الظروف المبنيات (وأوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبني ظروف الزمان والمكان مرتباً على حروف المعجم) [1]، وقال في أثناء حديثه عن المثنى وبيان شروط التثنية والجمع (جمعت ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب، وأنا أشرحه على طريقة أخرى، فأقول: للتثنية والجمع شروط) [2].

5. يتضمن الكتاب آراء متفرقة لحوالي مائة وواحد وستين عالماً من علماء النحو، كما يتضمن ذكر نحو مائة وواحدٍ وسبعين كتاباً وصل بعضها إلينا، ولم يصل الآخر، مما يؤكد قيمة الكتاب في المحافظة على أسماء بعض الكتب التي اندثرت، وبعض آراء لعلماء غمرهم الزمان لعدم وجود كتبهم.

---

(1) همع الهوامع 126/2.

(2) همع الهوامع 140/1.

الفصل الأول
السيوطي والمدارس النحوية

تحدث العلماء عن أسباب عناية العرب بالنحو، ومنشأ ذلك رادين الأمر إلى ظهور اللحن مرة، وإلى الاهتمام بضبط القرآن الكريم أخرى، وإلى التطور الحضاري العلمي مما هيأ لظهور عدة علوم منها علم النحو، إلى غير ذلك من أسباب لسنا بمعرض الحديث عنها هنا، قال أبو الطيب النحوي (واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل) [1]،إلا أن هذا اللحن لم يكن مقصوراً على الموالي ممن دخل في الإسلام من غير العرب، بل عرض لبعض العرب أيضاً، فقد قيل إن الحجاج بن يوسف وهو من أهل الفصاحة قد عرض له اللحن[2]، فكيف يكون حال جمهرة من الرجال اشتهروا بالعلم ممن يرجعون إلى أصول غير عربية ؟.

من أجل ذلك فكر أهل العلم في وضع ضوابط تحكم على صحة الكلام أو خطئه، باستقراء ما وصل إليهم من كلام العرب شعراً ونثراً، وما جاء في القرآن الكريم، حفاظاً على سلامة اللغة من اللحن.

وقد بدأ النحو بصرياً على يد أبي الأسود الدؤلي _على أكثر الروايات وأشهرها_ وأخذ ينمو شيئاً فشيئاً، ويتطور حيناً بعد حين إلى أن تسلم قيادة الدراسات النحوية الخليل بن أحمد، وتلميذه النابغة سيبويه، فعلى يديهما تطورت مسائله ونضجت علله[3].

ثم ظهر بعد ذلك نحاة الكوفة وعلى رأسهم أبو جعفر الرؤاسي ومن جاء بعده حتى انتهى الأمر إلى الكسائي والفراء وثعلب الذين نافسوا نحاة البصرة وجرت بينهم المناظرات فنشأت المدرسة الكوفية بعد أن كانت المدرسة البصرية قد تطورت ووصلت إلى القمة من

---

(1) مراتب النحويين 23.

(2) طبقات فحول الشعراء 13/1.

(3) طبقات فحول الشعراء 12/1.

حيث استقرار قواعدها ونضج أسسها، فالكوفة متأخرة في ميدان النشاط النحوي عن البصـرة بنحو قرن من الزمان.

وقامت بأمر النحو بعدهما بغداد، لما كانت عاصمة الخلافة، واجتـذبت إليهـا العلمـاء، فاتجهت نحوها الأنظار وتسابق إليها الطلاب، وقصدها نحاة المـدينتين البصـرة والكوفـة، واحتدم بينهما التنافس، ولكنه لم يدم طويلاً، فخبت حدته ولانت جوانبه في المجتمع البغـدادي الجديد، ونشأ جيل جديد أخذ من كلا المدرستين البصرية والكوفية دون التعصب لأي منهما أو المساس بهما، إذ لا يعني اندماج آراء المدرستين في مذهب واحد زوال إحداهما أو كلتيهما.

أما النحو في الأندلس فقد بدأ عن طريق وصول كتب المشرق إليهم فأخذوا منها حاجتهم من النحو واللغة والأدب، ثم تبحروا فيها مستحدثين مذهباً رابعاً ذاع وانتشر حتى أخذه عـنهم المشارقة عن طريق نزوح كثير منهم إلى المشرق للحج أو الإقامة مصطحبين معهم مؤلفاتهم، والواقع أنهم لم يكتفوا بالنقل عن المشارقة ولكنهم استدركوا عليهم بعض ما فاتهم من قواعـد النحو بما يدل على بلوغ النحو عندهم مبلغه حتى إن الرجل لا يعد عالماً في علمٍ من العلـوم إلا إذا أتقن علم النحو، قال المقري (والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر –القرن السابع- فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هـرم الزمـان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم فـي أي علـم لا يكـون متمكناً من علم النحو - بحيث لا تخفى عليه الدقائق- فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سـالمٍ من الازدراء) [1] .

وبعد سقوط بغداد على يد التتار وتخريبها، هيأ الله مصر والشام لحمل راية العلم عامة وعلم النحو خاصة، إذ بدأ دخول علم النحو إلى مصر على يد الوليـد بـن محمـد التميمـي

---

[1] نفح الطيب 221/1.

المصادري المشهور بولاد، حين رحل إلى العراق ليأخذ العربية على أساتذتها، فالتقى بالخليل وأخذ عنه، ثم رجع إلى مصر فظهرت الدراسات النحوية على يديه، وكان معـه معاصـران يعدان من طبقته هما أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ على الكسائي، ومحمود بن حسان، ولم يكن قبل هؤلاء العلماء شيء يذكر من النحو أو من النحاة في مصر.

وهكذا بدأت الحركة النحوية في مصر وظهر فيها علماء أفذاذ ذاع صيتهم أمثـال ابـن بري، ويحيى بن معط، وابن الحاجب، وابن هشام، على أن نحاة المدرسة المصرية لم يأخذوا بالمذهب البصري أو الكوفي نقلاً واتباعاً، وإنما دراسةً وبسـطاً وتعلـيلاً وانتقـاءً واختلافـاً وتفرداً، ويؤيد ذلك الاطلاع على مؤلفاتهم بما حوته مـن آراء متعـددة موافقـة أو مخالفـة للمتقدمين من النحاة، وقد كان هؤلاء النحاة كواكب النحو فـي سـمائه، إذ كانـت لهـم آراء وأفكار، و توجيهات نحوية خاصة تستند إلى الدليل والحجة.

ويعد السيوطي أحد نحاة المدرسة المصرية، قامت مؤلفاته على مـا اعتمـدت عليـه المدرسة من الانتقاء من المدارس النحوية والنحاة السابقين.

المبحث الأول

موقف السيوطي من البصريين

لما كان السيوطي من نحاة المدرسة المصرية التي اعتمدت على الانتقاء من مـدارس النحو دون الالتزام بمدرسة بعينها، فقد أخذ عن نحاة البصرة وعن غيرهم، ولكنه لم يكن ناقلاً أو موفقاً بين الآراء فحسب، بل كان يبدي رأيه إن موافقاً أو مخالفاً، ينتقي ما وافـق ملكتـه الخاصة وثقافته الواسعة، والمطلع على مؤلفاته يقف على مدى اتساع ثقافته، كما يقف علـى حسه اللغوي الدقيق، وعلى قدرته العقلية العالية في تفنيد الأمور وقياسها، وتـرجيح الأقـوى منها، والاستدلال للرأي بالحجج الدامغة، لم يتعصب لمذهب نحوي، بل كان أمة وسـطاً بـين البصريين والكوفيين يرتضي مذهب من أحسن الاستشهاد، ثم التعليل والاحتجاج أياً كان ، بيد أن الآراء التي وافق فيها البصريين أكثر مما وافق فيها الكوفيين، ومن هذه الآراء:

- إعراب الأسماء الستة:

ذكر السيوطي في إعراب الأسماء الستة عدة مذاهب، وأشار إلـى أن أشـهرها الأول، وهو أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، وهذا مـذهب قطـرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين، وأصحها الثاني وهو مذهب سـيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبـل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أَبَوُك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: أَبُـوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت رأيت أباك، فأصله: أَبَـوَك تحركـت الـواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأَبَوِك، ثم أتبعـت حركـة البـاء

لحركة الواو فصار: بأبِوُك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياءً [1].

واستدل لهذا الرأي بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه[2].

- وزن الأسماء الستة:

تباينت آراء النحاة حول وزن الأسماء الستة فقال البصريون "فَعَل" بفتح الفاء والعين ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو، هذا ما ذهب إليه سيبويه والخليل وجمهور البصريين، وقد ذهب الفراء إلى أن وزنها "فَعْل"، وذكر أبو حيان أن وزن أب وأخ وحم وذو عند البصريين"فَعَل" بفتح الفاء والعين ، وأن "فو" عندهم " فُعْل"[3].

وجاء رأي السيوطي موافقاً للبصرين في أن وزنها "فَعَل" ولكنه خالفهم في "فوك" فوزنه "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين ، فقال(الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: فَعَل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على:أفعال إلا فوك فوزنه: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين)[4].

- حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما:

ورد حذف الألف الزائدة خامسةً من المقصور عند التثنية نحو: خوزلى وقهقرى فقالوا: خوزلان وقهقران، كما ورد حذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، سمع: قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان وباقلان في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء،

---

(1) همع الهوامع 125/1و ارتشاف الضرب 836/2.

(2) همع الهوامع 126/1.

(3) ارتشاف الضرب 876/2 و الكتاب 364/3، 366، 597.

(4) همع الهوامع 133/1.

وباقلاء، فقاس الكوفيون على ذلك، ومنعه البصريون، ووافقهم السيوطي بأنه لا يقـاس علـى الأصح ويكتفى فيه بالسماع[1].

- **يشترط لما يجمع جمع مذكر سالماً خلوه من تاء التأنيث:**

اشترط النحاة لما يجمع جمع مذكر سالماً أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمي به مذكر، فلو سميت رجـلاً زينـب أو سلمى جمع بالواو والنون بإجماع اعتباراً بمسمياتها الآن، أما مثل: أخت وطلحـة ومسـلمات أعلام رجال فلا يجمع بالواو والنون بل بالتاء وهو رأي البصريين ووافقهم السيوطي عليه[2]، قال ابن عصفور (ويجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والخفض فيقولون: طلحون وحمزون، وذلك لا يجوز عند البصريين) [3].

- **استخدام مصطلح المضمر والضمير:**

استخدم البصريون مصطلح المضمر والضمير ليدل على نحو: هو، وإياه وأنا، ونحن، وأنت، وأمثالها بينما استخدم الكوفيون مصطلح المكني والكناية ليدلا على نفس المذكور[4] وقد استخدم السيوطي مصطلح المضمر والضمير متبعاً سبيل البصريين[5]، وقال أبو حيـان عـن باب المضمر (هذه تسمية البصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى) [6]، ويرى البصـريون أن المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمرًا.

---

[1] همع الهوامع 148/1 والإنصاف المسألة العاشرة بعد المائة 754/2 .

[2] همع الهوامع 150/1 والإنصاف المسألة الرابعة 40/1.

[3] شرح جمل الزجاجي 83/1.

[4] معاني القرآن 2 /231

[5] همع الهوامع 190/1 والكتاب 5/2، 6، 350.

[6] ارتشاف الضرب 911/2.

- **فتحة "فعلا" أصلية أم مجتلبة؟**

إذا أسند الفعل الماضي إلى الألف كـ "ضربا"، فهل الفتحة فيه هي فتحة الماضي الأصلية أم مجتلبة؟

رأي البصريين أنها فتحة الماضي الأصلية، ووافقهم السيوطي في ذلك، ويرى الفراء أن فتحة الفعل ذهبت واجتلبت هذه لأجل الألف وذكر ذلك أبو حيان[1].

- **الأصل في "أنا":**

يرى السيوطي أن ألف "أنا" زائدة وأصله "أن" ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت، ولهذا تعاقبها كقول حاتم: هذا فزدي أنه[2]، وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً إذا قلت أنا فعلت، وهذا مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيين أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة، وقالوا: الهاء في "أنه" بدل من الألف[3].

- **ضمير الشأن والقصة:**

اختياره تسمية الضمير في نحو﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: 1] ضمير شأن موافقاً للبصريين، وذلك إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً نحو﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنبياء: 97]، وسماه الكوفيون ضمير المجهول لأنه لا

---

(1) همع الهوامع 193/1 وارتشاف الضرب 913/2.

(2) أي: هذا فصدي أنا، حكي عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيف فقيل له: هلا فصدتها وأطعمته دمها مشوياً؟ فقال: هذا فصدي أنه.

انظر شرح المفصل 94/3 و همع الهوامع 201/1 وشرح الجمل 111/2 و لسان العرب 335/3 (فزد).

(3) همع الهوامع 201/1 وشرح الجمل 111/2 وشرح المفصل 93/3.

يدرةă –عندهم- ما يعود عليه[1]، قال الزمخشري (ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين) [2].

- **تذكير ضمير الشأن وتأنيثه:**

ورد تذكير ضمير الشأن مع المؤنث حكي:إنه أمة الله ذاهبة، والتأنيث مع المذكر كقراءة **(أولم تكن لهم آيةً أن يعلمه)** [الشعراء :197] بالفوقية، فإن الاسم "أن يعلمه" وهو مذكر، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث، وهذا مذهب أهل البصرة، واختاره السيوطي ذاكراً أن تذكير ضمير الشأن مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك[3].

- **ضمير الفصل:**

وافق السيوطي البصريين في تسمية الضمير "هو" في نحو﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾ [آل عمران :62]، ونظائره ضمير الفصل، وقالوا: لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع، لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً، وهذا أحسن عند السيوطي لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم، إذ الضمير لا ينعت، وضمير الفصل ليس له موقع من الإعراب عندهم، أما الكوفيون فيسمونه عمادًا وله موقع من الإعراب . [4]

---

(1) همع الهوامع 224/1، 225 و الأصول في النحو 232/1 وارتشاف الضرب 947/2 ومجالس ثعلب 272/1، 386/2، 387 .

(2) المفصل 133.

(3) همع الهوامع 225/1، 226 وارتشاف الضرب 948/2.

(4) همع الهوامع 227/1 والإنصاف المسألة المائة 706/2 والكتاب 389/2 و شرح المفصل 110/3 =

- إعراب التاء والكاف في "أرأيتك":

اختلاف النحاة في إعراب التاء والكاف في "أرأيتك" بمعنى أخبرني على مذاهب(1):

الأول: وعليه البصريون أن الفاعل هو التاء، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. الثاني: التاء حرف خطاب وليست باسم و إلا لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وعليه الفراء. الثالث: الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي.

وقد وافق السيوطي البصريين في الرأي الأول إذ قال: والفاعل التاء(2).

- الأصل في الأسماء الموصولة:

ذهب البصريون إلى أن "الذي" لمفرد مذكر من أولي العقل وغيرهم ووزنه "فَعِل" على وزن عمٍ وشجٍ، و"التي" كذلك لمفردةٍ مؤنثة من أولات العقل وغيرهن، وأصلهما "لذي" و"لتي" حيث اللام والياء فيهما أصلان، زيدت عليهما "أل" تحسيناً للفظهما، وهي لازمة فيهما.

وقال الكوفيون: الأصل الذال وحدها في "الذي" والتاء وحدها في "التي"، وهما ساكنان، وعللوا لذلك بسقوط الياء في التثنية وفي الشعر، إذ لو كانت أصلاً لم تسقط، وكذلك زيدت اللام ليمكن النطق بالذال أو التاء الساكنتين(3).

وقد وافق السيوطي البصريين في أن أصل الذي "لذي" وأصل التي "لتي" زيدت عليها "أل" زيادة لازمة أو عارفًا بها على القولين(4).

= ومعاني القرآن 113/2 و مجالس ثعلب 360/2 .

(1) همع الهوامع 251/1، 252 وارتشاف الضرب 981/2 و شرح ابن عقيل 134/1 ومعاني القرآن 333،334/1 و مجالس ثعلب 216/1 .

(2) همع الهوامع 248/1.

(3) همع الهوامع 267/1 والإنصاف المسألة الخامسة والتسعون 669/2 وشرح المفصل 139/3، 142.

(4) همع الهوامع 267/1.

- ترتيب عود الضمائر بعد "مَنْ":

لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول يربطها به ، وإذا اجتمع في جملة صلة "مَنْ" ونحوها ضمائر، جاز في بعضها مراعاة اللفظ، وفي بعضها مراعاة المعنى، واختار السيوطي أن الأحسن البداءة بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى كما في قوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة: 8]، وجواز البداءة بالمعنى ثم باللفظ دون الفصل بين الجملتين كقولك: مَنْ قامت وقعد، وهذا مذهب البصريين[1].

أما الكوفيون فلم يجيزوا البداءة بالمعنى ثم باللفظ إلا إن وقع بين الجملتين فصل نحو: من يقومون في غير شيء، وينظر في أمرنا قومك[2].

- عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً للمبتدأ:

اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً فقيل:المبتدأ وأنه عمل فيهما النصب لا الرفع، و مخالف للمشهور من غير دليل،ولمشابه لابن خروف ونسبه ابن أبي العافية لسيبويه، وأجمع البصريون على أن العامل هو كون مقدر، قال ابن يعيش (وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين) [3]، وقد وافق السيوطي رأي البصريين وإن لم يصرح بذلك كعادته في كثير من المسائل إذ قال : (اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرًا ،

---

(1) همع الهوامع 284/1 وارتشاف الضرب 1026/2.

(2) شرح الجمل 138/1 وشرح الكافية 56/2 .

(3) شرح المفصل 90/1.

فالأصح أنه كون مقدر [1].

- الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر حقيقة:

ذكر السيوطي مذهب الفارسي وابن جني أن الظرف هو الخبر حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً، وذكر أن ابن كيسان يذهب إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف – أي الكون المقدر- وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وأن ابن مالك تابعه في ذلك، ووافقهما السيوطي في هذا الرأي[2].

ولكن ابن يعيش أسند هذا الرأي في شرح المفصل للبصريين بلا خلاف بينهم وهذا هو نصه (واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: زيد في الدار، وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين) [3]، ولهذا فقد أثبتُّ المسألة هنا.

- الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق:

البصريون على أن الظرف أو المجرور يتحمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ سواء تقدم أم تأخر، والأصل أن يكون هذا الضمير في الخبر حقيقة وهو الكون المقدر، فلما حذف انتقل إلى ما ناب عنه وهو الظرف أو المجرور وذلك نحو: زيد عندك، وعمرو في الدار، إذ تقديرهما زيد مستقر عندك أو كائن، وفي "مستقر" و"كائن" ضمير يعود على المبتدأ، وعند الفراء أن لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدم فلا[4].

---

[1] همع الهوامع 321/1.

[2] همع الهوامع 321/1، 322.

[3] شرح المفصل 90/1.

[4] همع الهوامع 322/1 وارتشاف الضرب 1122/3 وشرح الجمل 333/1.

أما السيوطي فقد اختار مذهب البصريين بأن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق[1].

- **وجوب تأخير الخبر إن أوهم تقدمه ابتدائيته:**

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، فإن كان الخبر كالمبتدأ _ بأن يكونا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو نكرتين نحو: أفضل منك أفضل مني _ وجب اتباع الأصل بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأن كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً، ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ، إلا أن يكون في اللفظ قرينة تميز المبتدأ من الخبر ويؤمن معها اللبس فيجوز تقدم الخبر نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، ونحو قول الفرزدق:

بنونا بنو أبنائنا ... ...[2]

وهذا هو رأي البصريين إذ جوزوا تقديم خبر المبتدأ عليه سواء المفرد والجملة، ووافقهم السيوطي، أما الكوفيون فمنعوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة[3].

- **وجوب حذف الخبر بعد واو المعية:**

أوجب البصريون حذف الخبر إذا وقع بعد واو المعية نحو: كل رجلٍ وضيعته، وكل ثوب وقيمته،والمراد:كل رجل وضيعته مقرونان،وكل ثوب وقيمته مقرونان،قال أبو حيان (أما قولهم كل رجل وضيعته،وكل ثوب وقيمته مما الواو صريحة في المصاحبة فمذهب البصريين

---

(1) همع الهوامع 320/1.

(2) جزء من صدر بيت من الطويل وتمامه:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا   بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وهو للفرزدق في خزانة الأدب 444/1 والمفصل 132/9 ولم أعثر عليه في ديوانه وله أو لمجهول في شرح ابن عقيل 233/1 وأوضح المسالك 206/1 وبلا نسبة في الدرر 24/2 وشرح التصريح 173/1 والإنصاف 66/1 .

(3) همع الهوامع 329/1، 330 والإنصاف، المسألة التاسعة 65/1 وشرح المفصل 99/1.

أن الخبر محذوف وجوباً وتقديره مقرونان،ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتـاج إلـى خبر[(1)] .

وقد وافق السيوطي البصريين في هذه المسألة إذ ذكر من مواضع وجوب حذف الخبر إذا وقع بعد واوٍ بمعنى مع[(2)].

- دخول كان وأخواتها على ما خبره ما f :

تم الاتفاق على عدم جواز دخول "صار" وما بمعناها و"دام" و"زال" وأخواتها على مـا خبره فعل ماض ، فلا يقال: صار زيد علم ، لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصـاله بـ زمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا ، واختلف في جواز دخول بقية أخوات كان على مـا خبره ماض، فذهب السيوطي إلى جواز ذلك مطلقاً وذكر أنه رأي البصريين وعلل لاختيـاره بكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس قال تعالى ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ ﴾ [يوسف: 26]، و﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ ﴾ [المائدة: 116]، وقال الشاعر:

أمسَت أضحَوا لعبَ الدهرِ بهم ... ...[(3)].

وقال:

... ... وقد كانوا فأمسى الحيّ ساروا [(4)].

---

(1) ارتشاف الضرب 1090/3.

(2) همع الهوامع 388/1 و انظر المسألة في شرح المفصل 98/1 وأوضح المسالك 226/1.

(3) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

... ... وكذاك الدهرُ حالاً بعد حالْ

وهو منسوب لعدي بن زيد العبادي في الدرر 55/2 و بلا نسبة في ارتشاف الضرب 1167/3 وهمع الهوامع 361/1.

(4) عجز بيت من الوافر وصدره: =

وحكى الكسائي: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير، واشترط الكوفيون في ذلـك اقترانـه بـ"قد" ظاهرة أو مقدرة.

ولما رجعت إلى كتب النحو وجدت النحاة قد تحدثوا حول دخول كان وأخواتها على ما خبره ماض وتوسعوا في ذلك إلا أنهم لم يسندوا هذه الآراء للبصريين– ما عدا السيوطي- بل ذكر كثير منهم جواز ذلك من غير اشتراط"قد"،خلافاً للكوفيين،لكثرة سماعه وروده بدونها[1].

- توسط خبر كان وأخواتها بين الفعل والاسم:

أجاز البصريون توسط أخبار كان وأخواتها بين الفعل والاسم، وذلك حيث يجوز تقـديم الخبر على المبتدأ، ووافقهم السيوطي فقال: (ويجوز توسيطها) [2] أي الأخبار، وذكـر قولـه تعالى ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم 47]، وقـال تعـالى ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة 177]، وقال الشاعر:

لا طيبَ للعيشِ ما دامت منغّصةً ... لذاته بادّكارِ الموتِ والهرمِ[3].

وقال آخر:

... ... فليس سواءً عالمٌ وجهولُ[4].

= فأصبحن قفراً لا تحيّي فيه ... ...

وهو بلا نسبة في الدرر 55/2 وارتشاف الضرب 1167/3 وهمع الهوامع 361/1 والمعجم المفصل 194/3.

(1) راجع في ذلك همع الهوامع 361/1 و ارتشاف الضرب 1167/3 و شفاء العليل 309/1، 310.

(2) همع الهوامع 371/1.

(3) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التصريح 187/1 وشرح ابن عقيل 274/1 وأوضح المسالك242/1 والدرر 69/2 وهمع الهوامع 372/1 والمعجم المفصل 363/7.

(4) عجز البيت من الطويل وصدره:

سلي إن جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ ... ... =

وذكر السلسيلي أن توسيط أخبارها كلها جائز سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً وأن هذا مذهب البصريين،وأن الكوفيين لا يجيزونه[1]، والحق أن الكوفيين يجيزون التوسـط ، فقـد أجمـع البصريون والكوفيون على جواز تقديم خبر كان على اسمها نحو: كان قائمًا زيد ، وإن كـان ضمير الاسم على ظاهره [2] ، كما أن الفراء أجاز التقديم [3].

- **تقديم خبر زال وأخواتها عليها:**

ذكر السيوطي اختلاف النحاة في تقديم خبر زال وأخواته عليها بأنها على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ"ما" أو بغيرها وعليه الفراء.

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن "ما" عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

الثالث: وهو الأصح وعليه البصريون، المنع إن نفيت بـ"ما" لأن لها الصـدر، والجـواز إن نفيت بغيرها[4] وقد جاء في شرح الكافية (أما غير "ما دام" مما في أوله "ما" من هذه الأفعـال فأجاز الكوفيون غير الفراء،ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها) [5]،وفصل العكبري الآراء في اللباب[6]، وذكرها غيره[7].

= وهو للسموأل بن عادياء الغساني في ديوانه 92 وفي شرح ابن عقيل 273/1 وخزانـة الأدب 331/10 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 123/1 والمعجم المفصل 318/6 وهمع الهوامع 372/1.

(1) شفاء العليل 314/1، 315.

(2) الإنصاف ، المسألة التاسعة 69/1 .

(3) معاني القرآن 103/1

(4) الهمع 373/1.

(5) شرح الكافية 199/4.

(6) اللباب في علل البناء والإعراب167/1، 168.

(7) راجع في ذلك الإنصاف، المسألة السابعة عشرة 155/1 وشفاء العليل 315/1 وارتشاف الضرب 1170/3.

- **زيادة "إنْ" بعد "ما" يبطل عملها:**

وافق السيوطي البصريين في أن زيادة "إنْ" بعد "ما" يبطل عملها إذ أورد ذلك ضمن شروط إعمال "ما" عمل ليس فقال:

(الشرط الثاني: فقْد "إنْ" فإن زيدت بعد "ما" بطل العمل) [1].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز النصب مع "إنْ" ورووا قوله:

... ما إنْ أنتم ذهبٌ   ولا صريفٌ... ... ...[2]

(بالنصب)،والبصريون على أن "إنْ" المذكورة زائدة كافة ،وزعمها الكوفيون نافية لا شأن لها بالعمل .

وقد ذكر أبو حيان هذا الشرط مؤكدًا أن وجوب الرفع مذهب البصريين، وأن جواز النصب مذهب الكوفيين ، وأن " إنْ" زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين[3].

- **"لكنْ" حرف بسيط:**

اختار السيوطي[4] رأي البصريين إذ ذهبوا إلى أن "لكنْ" حرف بسيط منتظم من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف، قال أبو حيان و"لكنْ " بسيطة عند البصريين منتظمة

---

(1) همع الهوامع 391/1.

(2) جزء بيت من البسيط وتمامه:

بنى غُدانةَ ما إن أنتمُ ذهبٌ   ولا صريفٌ ولكن أنتمُ الخزفُ

وهو بلا نسبة في لسان العرب 190/9 (صرف) وروايته: (ولكن أنتم خزف) وكذلك في شرح التصريح 197/1 وبلا نسبة في خزانة الأدب 119/4 والدرر 101/2 وشرح شذور الذهب 194 وأوضح المسالك 274/1 وروايته فيها بالرفع ونسب صاحب الخزانة رواية النصب ليعقوب بن السكيت، ورواية الرفع للجمهور.

(3) ارتشاف الضرب 1200/3 وراجع في ذلك شفاء العليل 329/1 والجنى الداني 327، 328.

(4) همع الهوامع 426/1، 427.

من خمسة أحرف"[1]، أما الكوفيون فقالوا إنها مركبة واختلفوا في تركيبها، فذهب قوم إلى أن أصلها " أنّ " زيدت عليها "لا" والكاف، وقال آخرون هي مركبة من "لا"، و"أن" والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وآخرون إنها مركبة من "لا" و "إنّ" والكاف، وهي للتشبيه ، وغيرهم إلى أن أصلها لكنْ أنّ فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن لالتقاء الساكنين[2].

- **"كأنّ" حرف مركب:**

اختلف في "كأن" أبسيطة هي أم مركبة؟ فقال جمهور البصريين[3] بأنها مركبة من أنّ وكاف التشبيه، وأصل كأنّ زيداً أسد: إنّ زيداً كأسد، فالكاف للتشبيه وأنّ مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على إنّ وجب فتحها لأن إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجر. وقد وافق السيوطي رأي البصريين فقال (والأصح أنها مركبة) [4].

- **حذف خبر "إنّ" للعلم به:**

يجوز عند البصريين حذف خبر إنّ وأخواتها للعلم به، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء كررت "إنّ" أم لا، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، ويرى الفراء أنه لا يجوز الحذف في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكرير، كقول الشاعر:

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً ... ...[5]

---

[1] ارتشاف الضرب 1237/3.

[2] راجع في ذلك شرح المفصل 79/8 وارتشاف الضرب 1237/3 ونتائج الفكر 255 وحاشية الصبان 270/1.

[3] همع الهوامع 428/1 و ارتشاف الضرب 1238/3.

[4] همع الهوامع 425/1.

[5] صدر بيت من المنسرح وعجزه:

... ... وإنّ في السفْر ما مضى مهلاً =

والغريب أن الفراء ذكر في معاني القرآن غير ما نسب إليه هنا ، فقد أجاز ترك جواب "إنَّ" أي "خبرها" إنْ كان معلومًا ، وعده أعرب الوجهين . [1]

وقد أسند السيوطي جواز الحذف لسيبويه ولم يسنده للبصريين[2]، إلا أنَّ كثيراً من النحاة أسندوه للبصريين[3].

- اللام الداخلة على خبر "إنّ":

قال البصريون إن اللام الداخلة على خبر "إنَّ" هي لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، وأخِّرت لأنها للتأكيد و"إنَّ" للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحدٍ إلا في ضرورة، وإذا أرادوا فصلوا بينهما[4]، وقد وافق السيوطي رأي البصريين بقوله (وهي لام الابتداء، أخرت كراهة توالي توكيدين) [5].

- تخفيف "إنّ" وأحكامها حينئذ:

يرى البصريون أنَّ "إنَّ" المكسورة تخفف فتعمل قليلاً وتهمل كثيراً، وأن حالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة تقول: إنَّك قائمٌ بالتشديد ، ولا يجوز : إنْك قائمٌ بالتخفيف ، أما الكوفيون فيرون أنها لا تخفف أصلاً ، وأنَّ " أنْ " المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع ، وهي النافية فلا عمل لها ألبتة و لا توكيد

= وهو للأعشى في ديوانه 137 وفي الكتاب 141/2 وشرح المفصل 84/8 والمقرب 109/1 وسر صناعة الإعراب 517/2 وله في خزانة الأدب 452/10، 459 والدرر 173/2 وروايته فيهما:

... ... وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مضوا مَهَلاً

وبلا نسبة في لسان العرب 163/11 (حلل).

(1) معاني القرآن 19/3

(2) همع الهوامع 435/1، 436.

(3) شرح المفصل 104/1 و ارتشاف الضرب 1249/3 و المفصل 29.

(4) ارتشاف الضرب 1262/3.

(5) همع الهوامع 447/1.

فيها[1].

والسماع يشهد للبصريين في تخفيفها وإعمالها ويجوز عندهم أن تهمل كما قال أبو حيان[2].

ذكر السيوطي رأي البصريين وأورد الشواهد المؤيدة له فكأنه يختاره، كما أنه قال بعد ذكر رأي الكوفيين وسرد شواهدهم (كل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الإعمال نحو**(وإنْ كـلاً لمَّا ليوفينهم)** [هود: 111] ، و**(إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظٌ)** [الطارق 4] ، قرئا بالنصب ، و سمع : إنْ عمراً لمنطلق) [3].

- "ظن" وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر مفعولين:

تدخل ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وعللوا ذلك بأن الأصل ألا تؤثر فيهما، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها، إلا أنهم شبهوها بأعطيت فنصبت الاسمين.

وعلل الفراء ذلك بأن هذه الأفعال لما طلبت اسمين أشبهت من الأفعال ما يطلب اسمين، أحدهما مفعول به، والآخر حال نحو: أتيت زيداً ضاحكاً.

واستدل بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا، كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به.

أما البصريون فقد استدلوا بوقوع المنصوب الثاني معرفة ومضمراً واسماً جامداً كالمفعول به، ولا يكون شيء من ذلك حالاً، ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد

---

[1] مغني اللبيب 37/1 و الإنصاف المسألة الرابعة والعشرون 195/1 و وشرح الكافية 384/4 ومعاني القرآن 30/2

[2] ارتشاف الضرب 1271/3.

[3] همع الهوامع 450/1- 453.

نصب على التشبيه بالمفعول به[1].

وافق السيوطي الرأي الأول القائل بأنهما مفعولين كأعطى ولكنه عزا الرأي للجمهور[2] وعزاه ابن الأنباري للبصريين[3].

- وجوب تأخير الفاعل عن عامله:

اختار السيوطي رأي البصريين القائل بوجوب تأخير الفاعل عن عامله، وعدم جواز تقدمه عليه لأنه عندهم كالجزء من الفعل، كما أن تقدمه يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم على الفعل وجب تقـدير الفاعـل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على المقدم، وجوز الكوفية تقديمه على عامله فعلاً كان أو غيره نحو: زيد قام، مستدلين بنحو قوله:

ما للجمال مشيها وئيداً ... ...[4].

أي وئيداً مشيها.

وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب "وئيداً" أي: ظهر أو ثبت[5].

- وجوب ذكر الفاعل وعدم جواز حذفه:

ذهب البصريون إلى أن الفاعل عمدة ولا يجوز حذفه، بل لا بد أن يكون مذكوراً أو

---

(1) الإنصاف المسألة التاسعة عشرة بعد المائة 821/2.

(2) همع الهوامع 486/1.

(3) الإنصاف المسألة التاسعة عشرة بعد المائة 821/2.

(4) الرجز للزباء في شرح التصريح 271/1 وأوضح المسالك 86/2 وخزانة الأدب 295/7 والدرر 281/2 والأغاني 256/15 ولسان العرب 443/3 (وأد) وهمع الهوامع 511/1 وبعده:

... ... أجندلاً يحملن أم حديداً.

(5) همع الهوامع 511/1 و حاشية الصبان 45/2 وأوضح المسالك 86/2 واللمع 115 والحاشية العصرية على شرح شذور الذهب406/1 و الكواكب الدرية على متممة الآجرومية158/1 .

مضمراً، وعللوا ذلك بأنه مع مشابهته خبر المبتدأ، إلا أنه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه فإنه يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره، والخبر مباين للثلاثة، وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان، وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر، ولكنهم استثنوا بعض الحالات التي يجوز فيها الحذف[1].

وقد وافق السيوطي البصريين في ذلك[2].

- **استخدام مصطلح نائب الفاعل:**

استخدم السيوطي مصطلح "نائب الفاعل" وهو مصطلح بصري، ويستخدم الكوفيون مصطلح "مفعول ما لم يسم فاعله" والمقصود به نائب فاعل الفعل المبني للمجهول الذي لم يذكر فاعله، وأصله مفعول به[3].

- **في كون المفاعيل خمسة:**

تحدث السيوطي عن المفاعيل فذكر المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له، والمفعول فيه والمفعول معه[4]، وهذا التقسيم إنما هو مذهب البصريين، قال أبو حيان (كون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين وهي: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول معه، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به وباقيها مشبهة بالمفعول به) [5].

---

(1) شرح التسهيل 51/2 و شرح الأشموني 102/2.
(2) همع الهوامع 512/1.
(3) همع الهوامع 518/1 و الحاشية العصرية 406/1.
(4) همع الهوامع 5/2 وما بعدها.
(5) ارتشاف الضرب 1351/3.

وأما ما جاء في ضوء الشذا من أن عدتها عند الجمهور خمسة فربما قصد به جمهور البصريين[1].

- لا تلحق ألف الندبة نعت المندوب:

مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن ألف الندبة لا تلحق آخر نعت المندوب لأنه منفصل من المنعوت ، وأجاز ذلك الكوفيون ويونس بن حبيب البصري ، وأبو الحسن بن كيسان وتبعهم في ذلك ابن مالك نحو: وازيد الطويلاه[2].

أما السيوطي فقد تابع البصريين فيما ذهبوا إليه فذكر أن الألف لا تلحق نعت المندوب أو نعت "أيها" أو مضاف نعته غير "أي"[3].

- عدم جواز ترخيم الثلاثي:

وافق السيوطي البصريين في أن العاري من تاء التأنيث إنما يرخم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس والإشارة والموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يرخم الثلاثي، تحرك وسطه نحو "حَكَم" أو سكن نحو "بَكْر"، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين[4]، وأسنده المرادي للجمهور[5].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً[6]، وقد علق السيوطي على هذا الرأي فقال (وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس) [7].

---

(1) ضوء الشذا 222.

(2) شرح التسهيل 274/3 و شفاء العليل 821/2 و الأصول 358/1.

(3) همع الهوامع 51/2.

(4) همع الهوامع 61/2 و الإنصاف المسألة التاسعة والأربعون 356/1.

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1135/3.

(6) همع الهوامع 61/2 وارتشاف الضرب 2232/5.

(7) همع الهوامع 61/2.

- **المصدر أصل للفعل والوصف:**

يرى البصريون أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه، لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث، وزيادة الزمان، والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة، وهي فائدة الاشتقاق.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، لأن المصدر مؤكِّد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول[1]. وقد وافق السيوطي البصريين فيما ذهبوا إليه[2].

- **ناصب المفعول معه:**

اختلفوا في ناصب المفعول معه، فقال الكوفيون إنه منصوب على الخلاف، وقال البصريون بما تقدمه من فعل أو شبهه، نحو: جاء البرد والطيالسةَ، واستوى الماء والخشبةَ، وأعجبني استواء الماء والخشبةَ، والناقة متروكة وفصيلَها، وسواء في ذلك الفعل المتعدي أو اللازم عند الأكثرين نحو: لو خليت والأسدَ لأكلك، ولو تركت الناقةَ وفصيلَها لرضعها، وذكر النحاة آراء أخرى في ناصب المفعول معه[3].

وقال السيوطي موافقاً البصريين (وناصبه ما سبقه من فعلٍ أو شبهه) [4].

- **فاعل "حاشا":**

ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له، واتفق بقية الكوفيين والبصريون أنها

---

(1) همع الهوامع 72/2، 73 و الإنصاف المسألة الثامنة والعشرون 235/1 وارتشاف الضرب 1353/3 و اللمع 131 وشرح التسهيل 107/2 وتوضيح المقاصد 645/2.

(2) همع الهوامع 72/2.

(3) همع الهوامع 176/2، 177، 178و شفاء العليل 490/1 و الإنصاف المسألة الثلاثون 248/1 و وشرح التسهيل 174/2، 175.

(4) همع الهوامع 176/2.

إذا نصبت ففاعلها ضمير مستكن فيها لازم الإضمار، ثم اختلفوا فيما يعود عليـه هـذا الضمير.

قال الكوفيون:عائد على المصدر المفهوم من الفعل،وهو غير مطردٍ فيما لم يتقدمه فعـل ونحوه.

وقال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام، لا يثنى ولا يجمع ولايؤنث،و التقدير: قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيداً[1]، و"حاشا" مثل "عدا" في ذلك.

ووافقهم السيوطي إذ اختار الرأي دون إسناده إليهم فقال: (وبحاشا وخلا وعدا بالنصب أفعالاً جامدة، قيل: بلا فاعل، والأصح أنه ضمير البعض) [2].

- تقديم الحال على عاملها:

ذكر السيوطي في تقديم الحال على عاملها أربعة مذاهب صحح الثاني منها الذي يذهب إلى جواز التقديم مطلقاً إلا ما يأتي استثناؤه، وأن عليه الجمهور قياسـاً علـى المفعـول بـه والظرف[3].

ولكن كثيراً من النحاة أسندوا هذا الرأي القائل بالجواز مطلقاً إلا ما يسـتثنى مـن الحـالات الخاصة للبصريين لا للجمهور[4].

والأقرب إلى الصواب أن هذا الرأي للبصريين لا للجمهور، ذلك أن كتب النحـو قـد ذكرت رأي الكوفيين، وفصل النحاة فيه كثيراً[5]، فإذا علمنا ذلك، ثبت لدينا بالدليل العقلي أن

---

(1) همع الهوامع 212/2 و ارتشاف الضرب 1536/3.

(2) همع الهوامع 209/2.

(3) همع الهوامع 2237.

(4) الإنصاف المسألة الواحدة والثلاثون 1250 وارتشاف الضرب 1581/3، 1582.

(5) شرθ الكافية 206/1، 207 وهمع الهوامع 237/2، 238.

الرأي القائل بالجواز مطلقاً لا يتفق عليه الفريقان، فكيف يكون رأي الجمهور؟؟؟

- إذا اجتمع مع المبتدأ ظرفان تام وناقص أحدهما اسم جـاز الرفـع والنصب فيه:

إذا اجتمع مع المبتدأ ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم الـذي بعـدهما سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثقٌ، أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغبٌ.

وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين[1]، لأنك حين قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته، وهو "بك" و"فيك" كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية.

وافق السيوطي الرأي الأول ولم يسنده لأحد فقال (أو تام وناقص وبدئ بأيهما جازا على الأصح)[2]، أما أبو حيان فقد أسنده للبصريين[3].

- عدم جواز الفصل بين "كي" ومعمولها بغير "لا" و "ما":

يجوز الفصل بين "كي" ومعمولها بـ"لا" النافية نحو قوله تعـالى﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ [الحشر 7] وبـ"ما" الزائدة كقوله:

تريدين كيما تجمعيني وخالداً ... ...[4].

---

[1] همع الهوامع 242/2.

[2] همع الهوامع 241/2.

[3] ارتشاف الضرب 1593/3.

[4] صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... وهل يُجمع السيفانِ ويحكَ في غمدِ =

كما يجوز الفصل بهما معاً، كقول الشاعر:

أردتَ لِكَيْمَا لا ترى لي عَثرةً ومن ذا الذي يُعطَى الكَمالَ فَيكمُلُ [1].

وأما الفصل بغيرهما فلا يجوز عند البصريين[2]، ووافقهم السيوطي في ذلك فقال (والفصل بلا النافية وما الزائدة، وبهما لا بغير ذلك) [3].

- نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بـ"أن" مضمرة:

مذهب البصريين أن النصب بعدها بـ"أن" مضمرة وجوباً، ولا يجـوز إظهارهـا، لأن إيجابه: كان زيد سيقوم، فجعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يجمع بين "أنْ" الناصبة وبين السين فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام و"أنْ" في اللفظ[4].

قال السيوطي موافقاً رأي البصريين (تنصب أن مضـمرة لزومـاً بعـد لام الجحـود المؤكدة، وليست لام كي على الصحيح) [5].

= والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين 219/1 وفي همع الهوامع 292/2 وخزانة الأدب 514/8 والدرر 68/4 وارتشاف الضرب 1647/4 والأغاني 258/6 والمعجم المفصل 441/2 ولسان العرب 266/3 (ضمد) وروايته:

تريدين كيما تضمديني وخالداً ... ...

[1] البيت من الطويل وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب 486/8 ولسان العرب 8/11 (أتل) والمعجم المفصل 281/6 والرواية فيها:

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ... ...

وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 1848/4 والدرر 69/4 ويرويه: (عنزة) ولعفير بن المتمرس العكلي في تاج العروس 201/7 (أتل) وروايته:

أردت لكيما لا ترى لي زلة ... ...

[2] همع الهوامع 292/2 وارتشاف الضرب1647/4.

[3] همع الهوامع 289/2.

[4] همع الهوامع 298/2 وارتشاف الضرب 1656/4 ومغني اللبيب 177/1.

[5] همع الهوامع 297/2.

- لام الجحود مؤكدة لا زائدة والخبر محذوف:

وافق السيوطي البصريين فيما ذهبوا إليه بأن لام الجحود تسمى مؤكدة، لصحة الكلام بدونها، إذ يقال في: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وبأنها تقع بعد كون منفي بما أو لم دون إنْ، ولما هو ماض لفظاً نحو﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴾ [الأنفال 33]، أو معنى نحو: لم يكن زيد ليقوم، وبأن خبر كان حينئذٍ محذوف، وهذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وأن الفعل ليس بخبر –كما ذهب إليه الكوفيون أن لام الجحود زائدة للتأكيد وأن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر- بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر، والتقدير: ما كان الله مريداً لكذا، والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب، قال:

سَمَوْتَ ولَمْ تكنْ أهلاً لتَسْمُو ... ...[1]

فصرح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها[2].

- إضمار "أنْ" بعد "حتى" وأنها الجارة:

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بعد حتى بـ"أنْ" لازمة الإضمار وجوباً،وأنها "حتى" الجارة واستدلوا بثبات كونها جارة للاسم بدليل حذف

---

[1] صدر بيت من الوافر وعجزه:

... ... ولكنَّ المضيَّع قدْ يُصابُ

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 235/2 والجنى الداني 119 والمعجم المفصل 159/1 وهمع الهوامع 298/2 وارتشاف الضرب 1657/4 ولسان العرب 559/12 (لوم) ، وسقط من الدرر وأثبته في الهامش بلا نسبة 73/4 برقم 1013.

[2] همع الهوامع 297/2، 299 وارتشاف الضرب 1657/4، 1658 ومغني اللبيب 177/1.

ألف "ما" الاستفهامية بعدها نحو:

... ... فحتامَ حتامَ العناءُ المطوّلُ[1].

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل، لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص.

ودليل قول البصريين أن "أنْ" مضم
رة بعدها أنها تظهر في المعطوف على منصوبها، لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل، كقوله:

حتى يكونَ عزيزاً مِنْ نفوسِهِم ... أو أنْ يبينَ جميعاً وهو مختارُ[2].

وقد وافقهم السيوطي في ذلك، وفي عدم جواز ظهور أنْ بعدها[3].

- "أو" تنصب الفعل المضارع بإضمار "أنْ":

مذهب البصريين أن "أو" تنصب الفعل المضارع بإضمار "أنْ" وتكون بمعنى "إلى أنْ" أو "إلا أنْ" نحو: لألزمنّك أو تقضيَني حقي، أي: إلى أن تقضيَني، وقول الشاعر:

---

(1) عجز بيت من الطويل وصدره:

فتلكَ وُلاةُ السوءِ قدْ طالَ ملكُهم ... ...

وهو للكميت في ديوانه 211 وفيه(ملكهم) والدرر 46/6 وشرح أبيات مغني اللبيب 215/5 وروايته:

فتلك ولاة السوء قد طال مكثها ... ...

وبلا نسبة في همع الهوامع 300/2 ومغني اللبيب 3/2 ولسان العرب 563/12 (لوم) والمعجم المفصل 307/6.

(2) البيت من البسيط وهو ليزيد بن حمان السكوني في الدرر 74/4 وشرح أبيات مغني اللبيب 98/8 وفي ديوان الحماسة للمرزوقي 301/1 وبلا نسبة في همع الهوامع 300/2 ومغني اللبيب 197/2 والمعجم المفصل 179/3.

(3) همع الهوامع 300/2 والإنصاف المسألة الثالثة والثمانون 597/2، 598 وشرح المفصل 20/7 وارتشاف الضرب 1661/4، 1662.

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... ...[1]

أي: إلا أن أدرك، وأنها إن لم تكن بهذين المعنيين لا يلزم الإضمار نحو:

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزةٌ وآل سبيعٍ أو أسوءك علقماً[2].

وكذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها في هذه الحالة حرف عطف[3].

وقد عد السيوطي مما ينتصب بعده المضارع بإضمار "أن" "أو" وأنها تكون حينئذٍ بمعنى "إلى أن" أو "إلا أن" وذلك في قوله (وبعد "أو" بمعنى: "إلى أن" أو "إلا أن")[4].

- **"حتى" لا تجر إلا ظاهراً:**

ذكر السيوطي[5] أن "حتى" لا تجر إلا ظاهراً، وأنه في ذلك قد خالف الكوفيين والمبرد إذ جوزوا جرها المضمر فتجره متكلماً ومخاطباً وغائباً قياساً على قول الشاعر:

فلا والله لا يلقى أناسٌ فتىً حتاك يا ابن أبي زيادِ[6].

---

[1] صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... ... فما انقادت الآمال إلا لصابرِ

وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل 346/2 وأوضح المسالك 172/4 وشرح شذور الذهب 298 والدرر 77/4 ومغني اللبيب 64/1 وشرح أبيات مغني اللبيب 74/2 والمعجم المفصل 441/3 وهمع الهوامع 304/2.

[2] البيت من الطويل وهو للحصين بن الحمام المري في شرح التصريح 244/2 والدرر 78/4 وسر صناعة الإعراب 274/1 والمعجم المفصل 88/7 وخزانة الأدب 324/3 وروايته:

ولولا رجال من رزام مازنٍ ... ...

[3] همع الهوامع 304/2 وارتشاف الضرب 1668/4 ومغني اللبيب 64/1.

[4] همع الهوامع 303/2.

[5] همع الهوامع 341/2.

[6] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل 11/2 والدرر 111/4 وخزانة الأدب 474/9، 475 وروايته:

فلا والله لا يلقاه ناسٌ فتىً حتاك يا ابن أبي يزيد

وبلا نسبة في المقرب 194/1 والجنى الداني 544 وفيهما: =

ولما رجعت إلى أصل المسألة وجدت الرأي للبصريين إذ قال سيبويه في منـع جرهـا المضمر(ولا تقول حتاه) [1] ، وقال المرادي (ولمجرورها شرطان: الأول أن يكون ظـاهراً، فلا تجر الضمير، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والمبرد) [2].

ولذا أثبتُّ المسألة ههنا لأنه فيها إنما يوافق رأي البصريين دون ذكره لـذلك، وخـرّج البصريون البيت السابق على أنه ضرورة[3].

- "ربَّ" حرف لا اسم:

ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن "ربَّ" اسم مبني حملاً على "كـم"، لأنهـا للعـدد والتكثير، و"ربَّ" للعدد والتقليل، فكما أن "كم" اسم فكذلك "ربَّ" وللأخبار عنها في قوله:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكنْ عاراً عليك، وربَّ قتلٍ عارُ[4]

و"ربَّ" عندهم مبتدأ، و"عار" خبره.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها حرف جر، واحتجوا بأن علامات الأسماء والأفعال لا تحسن فيها، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وأنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين "كم" وبين ما تعمل فيه[5].

وقد وافق السيوطي رأي البصريين وإن لم يصرح بذلك ولكن هذا يفهم من سياق عباراته مثل (زعم الكوفية وابن الطراوة أنها اسم مبني...) و(منع ذلك البصريون...) و

= ... ... يا ابن أبي يزيد.

(1) الكتاب 231/4.

(2) الجنى الداني 543.

(3) ارتشاف الضرب 1756/4 ومغني اللبيب 111/1.

(4) البيت من الكامل وهو لثابت قطنة في الشعر والشعراء 631/2 وخزانة الأدب 576/9 والدرر 12/2 والمقرب 220/1 والأزهية 260 وبلا نسبة في شرح التصريح 112/2.

(5) همع الهوامع 346/2، 347 وارتشاف الضرب 1737/4 والإنصاف المسألة الحادية والعشرون بعد المائة 832/2 ومغني اللبيب 118/1 والجنى الداني 438، 439.

(وأجيب عن البيت الأول...) [1].

- الضمير المجرور بـ"رب" مفرد مذكر:

تجر "ربَّ" ضميراً تفسره نكرة بعده، ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير عند البصريين استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه نحو: ربه رجلاً،وربه رجلين وربه رجالاً،وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نساءً، وحكوا ذلك عن العرب، وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً[2].

وافق السيوطي رأي البصريين قائلاً (تجر رب ضميراً مفرداً مذكراً يفسره نكرة منصوبة تليه غير مفصولة عنه) [3].

- "عن" و "على" اسمان بعد دخول "مِنْ" عليهما:

تجر "مِنْ" "عن" كقوله:

... ...   مِنْ عنْ يميني مرةً وأمامي[4].

و"على" كقوله:

... مِنْ عليه بعدما تمّ ظمؤها   ... ...[5].

---

[1] همع الهوامع 346/2، 347.

[2] ارتشاف الضرب 1747/4، 1748 وشرح جمل الزجاجي 523/1، 524 والجنى الداني 499.

[3] همع الهوامع 351/2.

[4] عجز بيت من الكامل، وصدره:

ولقد أراني للرماح دريئةً   ... ...

وهو لقطري بن الفجاءة في ديوان الخوارج 171 وخزانة الأدب 158/10 وله في أوضح المسالك 57/3 وشرح التصريح 19/2 وروايته فيهما: (فلقد أراني) وله في شرح ابن عقيل 29/2 والدرر 269/2 وروايته فيهما: (تارة وأمامي) وبلا نسبة في أسرار العربية 255 وروايته: (تارة وشمالي).

[5] جزء بيت من الطويل، وتمامه:

غدتْ مِنْ عليهِ بعدما تمّ ظمؤها   تَصِلُّ وعن قيض بزيزاءَ مجهلِ

وهو لمزاحم العقيلي في شرح التصريح 19/2 ولسان العرب 383/11 (صلل) وشرح ابن عقيل 28/2 =

وهما على مذهب البصريين اسمان مبنيان حينئذٍ، وتكون "عن" بمعنى جانب، و"على" بمعنى فوق، بينما يري الكوفيون أنهما باقيان على حرفيتهما ولم ينتقلا إلى الاسمية(1).

ذكر السيوطي المسألة والآراء فيها ثم قال معقباً (والرأي في ذلك أنهما اسمان، لأن كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها يسوغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها) (2).

- همزة "ايمن" وصل:

البصريون على أن "ايمن" اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل مفتوحة، ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع(3).

وقد وافق السيوطي(4) البصريين فيما ذهبوا إليه، وعلل اختياره بسقوط همزته بعد متحرك محتجاً بقول الشاعر:

فقالَ فريقُ القومِ لا، وفريقُهُم نَعَمْ، وفريقٌ ليمنُ اللهِ لا ندري(5).

= وأوضح المسالك 58/3 وخزانة الأدب 150/10 والدرر 187/4 والمقرب 196/1 وبلا نسبة في أسرار العربية 256 وله في شرح شواهد الإيضاح 230 وروايته (ببيداء مجهل) وفي جمهرة اللغة 491/3 وروايته: (بعد ما تم خمسها) والكتاب 231/4 وروايته:

... ... بعد ما تم خمسها ... ... ببيداء مجهل.

(1) ارتشاف الضرب 1722/4.

(2) همع الهوامع 381/2.

(3) الكتاب 503/3، 148/4، 149 حاشية رقم (5) وارتشاف الضرب 1756/4 ولسان العرب (يمن) 462/13 وشرح المفصل 36/8 (الحاشية).

(4) همع الهوامع 395/2.

(5) البيت من الطويل وهو لنصيب في شرح المفصل 35/8، 92/9 والدرر 216/4 وسر صناعة الإعراب 106/1، 115، 383 وله في الأزهية 21 ولسان العرب 462/13 وبلا نسبة في المنصف (58/1) والرواية في ثلاثتها (ما ندري) وبلا نسبة في الإنصاف 407/1 والكتاب 503/3 وروايتهما:

فقال فريق القوم لما نشدتهم ... ...

- لا يجازى بـ"كيف":

منع البصريون المجازاة بـ"كيف"، وأجاز الكوفيون ذلك قياساً على "متى ما" و "أينما" وما أشبههما من كلمات المجازاة[1].

وافق السيوطي مذهب البصريين[2] وذكر أن سيبويه يجازي بها معنى لا عملاً لقوله (وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليس من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حال تكنْ أكنْ) [3].

- مدة الاستقبال مع "السين" أضيق منها مع "سوف":

وافق السيوطي رأي البصريين في أن التنفيس مع "السين" أضيق منه مع "سوف"[4]، وناقش ابن مالك الذي يقول إنهما "سيان" في الدلالة على الزمن معللاً بالقياس على الماضي، وبأن الماضي والمستقبل متقابلان، فالماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب أو بعد، وكذلك المستقبل [5]، ورد عليه السيوطي قائلاً[6] (قلت: وهو ممنوع فإن الماضي أيضاً فرقوا فيه، وقالوا إن "قد" تقربه من الحال).

- نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة كلاهما أصل:

نون التوكيد نوعان: خفيفة وثقيلة، والتأكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة، وهما أصلان عند البصريين لتخالف أحكامهما، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع على الثقيلة مخففة

---

(1) الإنصاف المسألة الحادية والتسعون 643/2.

(2) همع الهوامع 453/2.

(3) الكتاب 60/3.

(4) همع الهوامع 493/2 والجنى الداني 459 ومغني اللبيب 122/1 والإنصاف المسألة الثانية والتسعون 646/2.

(5) شرح التسهيل 31/1، 32.

(6) همع الهوامع 493/2.

منها، ومعناهما التوكيد[1].

وافق السيوطي[2] مذهب البصريين بأن كلتيهما أصل، وأن التأكيد بالثقيلة أشد من التأكيد بالخفيفة.

- لا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا النون الثقيلة:

مذهب البصريين - ووافقهم السيوطي - أنه لا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا نون التوكيد الثقيلة، وتكسر حينئذٍ، ويفصل بينها وبين نون الإناث بألف نحو: اضربانّ يا زيدان، واضربنانّ يا هندات، ولا تقع الخفيفة لأن فيه جمعاً بين ساكنين، خلافاً ليونس بن حبيب والكوفيين حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما فتقول: اضربانْ زيداً، واضربنانْ عمراً[3].

- "ما" في صيغة التعجب مبتدأ:

"ما أفعل" إحدى صيغتي التعجب، اختلف في "ما" فقال سيبويه والخليل وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء في موضع رفعٍ بالابتداء، وما بعدها خبر وتقدير قولك: ما أحسن زيداً: شيءٌ أحسنَ زيداً، وإنما ابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب[4].

ووافق السيوطي هذا الرأي رأي البصريين فقال (والأصح أن ما مبتدأ خبره ما بعده) [5].

- "أفْعِلْ بـ" أمر لفظاً خبر معنى:

جاءت صيغة التعجب "أفْعِلْ بـ" على صورة فعل الأمر، واختلف النحاة في هذه الصيغة، فذهب البصريون إلى أن صورة "أفْعِلْ" صورة الأمر، وهو خبر في المعنى للمبالغة،

---

[1] ارتشاف الضرب 653/2 والجنى الداني 141 ومغني اللبيب 22/2.

[2] همع الهوامع 509/2.

[3] همع الهوامع 515/2، 516 وارتشاف الضرب 664/2 والجنى الداني 143.

[4] ارتشاف الضرب 2065/4 والكتاب 72/1 وشرح التصريح 87/2 وشرح جمل الزجاجي 45/2 وأسرار العربية112 وشفاء العليل 599/2.

[5] همع الهوامع 37/3.

وليس بأمر حقيقة، وأن الهمزة فيه للصيرورة، والمجرور بعده في موضع الفاعل، ولا ضمير فيه، والتقدير في "أحسن بزيدٍ": صار زيد ذا حسن(1).

وقد اختار السيوطي هذا الرأي،أن "أفْعِل" على صورة الأمر، ولكنه خبر في المعنى للمبالغة(2).

- إعمال المصدر منوناً:

اختار السيوطي مذهب البصريين(3) القائل بجواز إعمال المصدر المنون، فيرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان متعدياً، ويرفع الفاعل إن كان لازماً، وعمله منوناً أكثر من عمله معرفاً بـ"أل" لأنه يشبه الفعل بالتنكير نحو قوله تعالى﴿ أَوۡ إِطۡعَـٰمٌ فِى يَوۡمٍ ذِى مَسۡغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ﴾ [البلد:14، 15] فإطعام مصدر، وفاعله محذوف، ويتيماً مفعوله، والتقدير: أو إطعامه يتيماً.

أما الكوفيون فمنعوا إعماله منوناً، وحملوا ما بعده من مرفوع أو منصوب على إضمار فعل يفسر المصدر من لفظه فيقولون في قوله تعالى ﴿ أَوۡ إِطۡعَـٰمٌ فِى يَوۡمٍ ذِى مَسۡغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ﴾ التقدير: يطعم(4). ومما استدل به البصريون على صحة مذهبهم قول الشاعر:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ ... عقابَكَ قد صاروا لنا كالموارِدِ(5)

---

(1) ارتشاف الضرب 2066/4 وشرح التصريح 88/2 وأسرار العربية 123-125.

(2) همع الهوامع 38/3، 39.

(3) همع الهوامع 47/3، 48.

(4) ارتشاف الضرب 2259/5، 2260 وشرح التصريح 63/2 وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 207/3.

(5) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 189/1 وشرح المفصل 61/6 وإيضاح شواهد الإيضاح 170/1 وشرح شواهد الإيضاح 129 وكتاب الإيضاح لأبي علي الغفاري 142.

وقوله: أخذتُ بسجلهم فنفحتُ فيه   محافظةً لهن إخا الذمامِ[1]

وقوله: بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ   أزلنا هامهنّ عن المقيلِ[2]

- اسم الفاعل الماضي يرفع فقط:

ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل الماضي لا يعمل في المفعول ولكنه يرفع فاعلاً فقط لأنه لا يشبه الفعل المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وهو إنما عمل حملاً على الفعل المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، وخالف في ذلك الكسائي وتبعه جماعة قالوا بجواز عمله ماضياً مستشهدين بقوله تعالى ﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ ﴾ [الكهف 18]، وبما حكي عن العرب قولهم(هذا مار بزيد أمس فسايرا فرسخاً)وتأوله الأولون على حكاية الحال[3].

وقد وافق السيوطي مذهب البصريين فقال (أما الماضي فالأصح يرفع فقط نحو: مررت برجل قائم أبوه، أو ضارب أبوه أمس، ولا ينصب لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال) [4].

- حقيقة أسماء الأفعال:

وهي ألفاظ تقوم مقام الأفعال غير متصرفة تصرفها إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، كما أنها لا تتصرف تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها فتكون مبتدأةً أو فاعلة، ولا

---

[1] البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الكتاب 189/1 وإيضاح شواهد الإيضاح 170/1 وشرح الجمل 115/2 وعدة السالك 207/3 والمعجم المفصل 305/7.

[2] البيت من الوافر وهو بلا نسبة في اللمع 270 والكتاب 116،1/1/190 وشرح المفصل 61/6 وإيضاح شواهد الإيضاح170/1 وشرح الجمل 115/2 وشرح ابن عقيل 94/2.

[3] ارتشاف الضرب 2271/5 وشرح التصريح 65/2، 66 وشرح جمل الزجاجي 3/2 وشرح ابن عقيل 106،107/2 وشرح المفصل 76،77/6 وحاشية الصبان293/2 والكتاب 18/2.

[4] همع الهوامع 55/3.

يخبر عنها فتكون مفعولاً به أو مجرورة.

واختلف في حقيقتها فذهب البصريون إلى أنها أسماء ويسمونها أسماء الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان[1].

وافق السيوطي مذهب البصريين فسماها أسماء الأفعال وهي عنده أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة لا تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء[2].

- محل الضمير المتصل بنحو (مكانك وأخواتها):

اختلف النحاة في محل "الكاف" من قولك: مكانك، أو عندك، وإليك، وأمامك، وعليك، ودونك، على أقوال:

أحدها: رفع وعليه الفراء.

وثانيها: نصب وعليه الكسائي.

وثالثها: جر وهو مذهب البصريين، فقد روي عن عرب فصحاء (عليَّ عبدَ الله زيداً) بجر عبد الله، فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه[3].

وقد اختار السيوطي القول الثالث وهو قول البصريين[4].

- استعمال مصطلح "البدل" :

استعمل السيوطي مصطلح البدل وهو مصطلح بصري، بينما يسميه الكوفيون التبيين أو الترجمة أو التكرير[5].

---

(1) ارتشاف الضرب 2289/5 وشرح التصريح 195/2 وشفاء العليل 869/2.

(2) همع الهوامع 81/3.

(3) ارتشاف الضرب 2310/5 وشرح التصريح 198/2 وشفاء العليل 876/2.

(4) همع الهوامع 85/3.

(5) همع الهوامع 147/3 وشرح التصريح 155/2.

- إعمال "حتى" العطف:

روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين العطف بها،فقد قال في الكتاب:(ومما يختار فيه النصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته،..فحتى تجري مجرى الواو وثم)[1]، ولكن العطف بها قليل عند البصريين،والكوفيون ينكرونه بالكلية، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن "حتى" فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل[2].

وقد ذكر السيوطي "حتى" مع حروف العطف مما يدل على موافقته لمذهب البصريين في إعمالها[3].

- العطف على ضمير الرفع المتصل:

وافق السيوطي البصريين[4] في عدم جواز العطف على ضمير الرفع المتصل اختياراً إلا بعد الفصل بفاصل ما ، ضميراً منفصلاً أو غيره ، نحو ﴿ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء: 54]، و﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [الرعد: 23]، و﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام: 148] فقد فصل في الأول بالضمير المذكور، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بـ "لا" ، وذهبوا إلى أنه يجوز على قبح في ضرورة الشعر كقول جرير:

---

(1) الكتاب 96/1.

(2) ارتشاف الضرب 1978/4 وشرح التصريح 141/2 والجنى الداني 546 ومغني اللبيب 114/1.

(3) همع الهوامع 183/3.

(4) همع الهوامع 188/3.

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه   ما لم يكن وأبٌ له لينالا[1]

وجوز الكوفيون العطف عليه في اختيار الكلام بدون فصل نحو: قمت وزيد، ومنه ما حكاه سيبويه[2]: مررت برجلٍ سواء والعدمُ، وذكروا لذلك شواهد أخرى[3].

- لا تحذف ياء مفاعيل إلا في ضرورة:

لا يجوز حذف الياء من"مفاعيل"ولا إثباتها في غيره كـ"مفاعل"و"فواعل"عند البصريين إلا في الضرورة[4] كقول الشاعر:

ألا إن جيراني العشيةَ رائحٌ   دعتهم دواعٍ من هوى ومنادحُ[5]

والأصل: مناديح لأنه جمع مندوحة، وقوله:

... ...   سوابغ بيضٌ لا تخرّقها النبلُ[6]

والأصل: سوابيغ لأنه جمع سابغة.

---

(1) البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه 57 والدرر 149/6، وشرح التصريح 151/2 وبلا نسبة في المقرب 234/1 وأوضح المسالك 390/3 والإنصاف 479/2، وشرح الجمل 201/1، وروايته

ورجا الأخيطل من سفاهة نفسه   ... ...

وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 637/2 وروايته (رام الأخيطل).

(2) الكتاب 31/2.

(3) ارتشاف الضرب 2013/4 والإنصاف المسألة السادسة والستون 474/2، 475.

(4) ارتشاف الضرب 465/1 والدرر اللوامع 280/6.

(5) البيت من الطويل وهو لحيان بن جبلة المحاربي في شرح شواهد الإيضاح 570، وارتشاف الضرب 1113/3 وروايته:

ألا إن جيراني العشية رائح   ... ...

وبلا نسبة في الدرر 279/6 وروايته (للهوى) والتوطئة 373 والمعجم المفصل 90/2.

(6) عجز بيت من الطويل وصدره:

عليها أسود ضاريات لبوسهم   ... ...

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 60 وفي الدرر 280/6 وروايته (سوابيغ بيض لا تخرقها) وبلا نسبة في المعجم المفصل 188/6 وشفاء العليل 1049/3 وهمع الهوامع 331/3 وارتشاف الضرب 2392/5 وروايته:

... ...   سوابيغ بيض لا يخرقها النبل

وأجاز الكوفيون حذف الياء في الكلام من "مفاعيل"، وإثبات الياء في "مفاعل" و"فواعل" اختياراً نحو: مفاتح في مفاتيح، ومعاذير في معاذر، ودراهيم في دراهم، واحتجوا بقوله تعالى﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ ﴾ [الأنعام: 59]، وقوله﴿ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [القيامة: 15] والأصل مفاتيح لأنها من مفتاح، ومعاذره لأنها من معذرة، وتأول البصريون ذلك على أنه جمع مِفْتَح بلا ألف، ومعذار بألف[1].

وقد وافق السيوطي البصريين قائلاً (ولا تحذف ياء مفاعيل وعكسه اختياراً) [2].

- لا يقلب ثاني المصغر إذا كان ياءً:

وافق السيوطي[3] مذهب البصريين بأن ثاني المصغر لا يقلب إذا كان ياءً نحو: بيت، وشيخ، وميت، وسيد، أو كان منقلباً عن ياء نحو: ناب، وباب، فيقال: بُيَيْت، وشُيَيْخ، مُيَيْت، وسُيَيْد، ونُيَيْب وبُيَيْب بإقرار الياء فيهما جميعاً، وأجاز الكوفيون إقرار الياء، وقلب الياء واواً لضمة ما قبلها وكراهة اجتماع الياءات فيقال فيها جميعاً: بُيَيْت أو بُوَيْت، وشُيَيْخ أو شُوَيْخ، ومُيَيْت أو مُوَيْت، وسُيَيْد أو سُوَيْد، ونُيَيْب أو نُوَيْب، وبُيَيْب أو بُوَيْب، ومن ذلك قولهم في المثل (عسى أن يكون الغوير أبؤساً) [4]، على أن من العرب من يقول: شِيَيْخ وبِيَيْت وسِيَيْد بالكسر كراهية الياء بعد الضمة[5].

---

(1) ارتشاف الضرب 465/1 والدرر اللوامع 280/6 وهمع الهوامع 332/3.

(2) همع الهوامع 325/3.

(3) همع الهوامع 341/3، 342.

(4) المثل في مجمع الأمثال 341/2، وجمهرة الأمثال 50/2، ومعجم الأمثال العربية 1044/2 ويضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر فيتهم به .

(5) ارتشاف الضرب 356/1 والكتاب 481/3 وشفاء العليل 1056/3 وشرح المفصل 123/5.

- تصغير الترخيم لا يختص بالعلم:

مذهب البصريين أنه لا فرق بين الأعلام وغيرها في جواز تصغير الترخيم، واحتجوا لمذهبهم بما ورد عن العرب قولهم "جاء بأم الرُّبَيْق على أُرَيْق" وهو تصغير أورق، وقولهم "يجري بُلَيْق ويذم" وهو تصغير أبلق، وقد احتجوا أيضاً بقولهم "عرف حُمَيْق جمله"[1] تصغير أحمق وجميعها ليست أعلاماً، وخالف الفراء والكوفيون في ذلك فخصوه بالأعلام[2].

وافق السيوطي البصريين إذ قال (والأصح أنه لا يختص بالعلم) [3].

ويظهر الفرق بين المذهبين عند تصغير نحو: حارث وأسود فإذا كانا علمين قلت في تصغيرهما: حُرَيْث و سُوَيْد، بخلاف كونهما وصفين فلا يقال إلا: حُوَيْرِث وأسيود أو أُسَيِّد، وذلك على مذهب الكوفيين أما عند البصريين فيجوز فيهما: حُرَيْث وسويد في كلتا الحالتين.

- إذا تماثلت أربعة أحرف ولا أصل للكلمة غيرها فالكل أصول:

إذا تماثلت في كلمة أربعة أحرف نحو سمسم وقمقم وفلفل وزلزل وصلصل ولا أصل للكلمة غيرها فالكل أصول عند البصريين، وعللوا لمذهبهم بأنه إن جعل كل من المثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة، أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة "عفعل" وعلى زيادة الثاني "فععل" وعلى زيادة الثالث "فعفل" وكلها مفقود.

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الكلمات ونحوها ثلاثية الأصل على "فعّل" فأصل "ربرب": "ربّب" فاستثقلت الأمثال فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول[4].

---

(1) المثل في مجمع الأمثال 333/2 وجمهرة الأمثال 50/2 ويضرب للإفراط في مؤانسة الناس.

(2) ارتشاف الضرب 400/1 وشفاء العليل 1062/3.

(3) همع الهوامع 354/3.

(4) ارتشاف الضرب 225/1، 226 وشفاء العليل 1075/3 والمبدع في التصريف 138، 139.

وقد اختار السيوطي مذهب البصريين القائل بأن الكل أصول[1].

---

[1] همع الهوامع 414/3.

مخالفات السيوطي للبصريين:

خالف السيوطي البصريين في عدد يسير من المسائل النحوية، بما يدلل على أن مذهبه النحوي وإن كان قائماً على الانتقاء إلا أنه أميل إلى المذهب البصري فقد وافقهم في عدد كبير من المسائل النحوية ولم يصرح بمخالفتهم إلا في مسألتين اثنتين هما:

- جواز استثناء المساوي:

اختلفوا في قدر المستثنى، أي ما يجوز استثناؤه من المستثنى منه، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه، ولا أكثر، بل يجب أن يكون أقل من النصف[1].

وقد خالف السيوطي هذا الرأي فقال (ويجوز استثناء المساوي خلافاً لقوم) [2].

- "لولا" و "متى" من حروف العطف:

أثبت السيوطي "لولا" و"متى" من حروف العطف موافقاً للكسائي حيث أجاز: مررت بزيد فلولا عمرٍو، أو فمتى عمرٍو بالجر، ومخالفاً في ذلك البصريين الذين منعوا العطف بهما[3]، وقد أثبت غيرهما –أي الكسائي والسيوطي- العطف بـ"لولا"[4].

---

[1] ارتشاف الضرب 1500/3 وشرح الكافية 240/1.

[2] همع الهوامع 200/2.

[3] همع الهوامع 187/3 وارتشاف الضرب 1979/4، 1980.

[4] شرح قواعد الإعراب لابن هشام343.

المبحث الثاني

موقف السيوطي من الكوفيين

وافق السيوطي الكوفيين في عدد من الآراء النحوية ولكنها أقل بكثير من الآراء التي وافق فيها البصريين، وربما يرجع ذلك إلى ذيوع النحو البصري وشيوعه في مصر أكثر من النحو الكوفي، ويعزى ذلك إلى أن النحو البصري كان قد جمع في كتاب كثر تداوله وسهل حفظه وهو كتاب سيبويه، في حين أن المذهب الكوفي لم يكن له كتاب يعتمد عليه، وإنما هي مسائل تتناقلها الشفاه، وترددها الألسنة لتزيد فيها أو تنقص[1].

ومع هذا فقد اطلع السيوطي على آراء نحاة الكوفة، ووافقهم في بعضها، وخالفهم في بعضها الآخر مفنداً آراءهم، راداً عليهم حججهم، معتمداً على سعة ثقافته، وقدرته العقلية المعتمدة على المنطق السليم، والتحليل الدقيق ، ومن الآراء التي وافقهم فيها:

- جواز منع المصروف من الصرف:

ذهب الكوفيون إلى جواز منع الاسم المصروف من الصرف في الشعر، ومنع ذلك في الاختيار، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسي وأبو القاسم ابن برهان من البصريين[2]، واستدلوا لرأيهم بورود السماع بذلك كثيراً ، وذكروا عدداً من أبيات الشعر منها قوله: طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور[3]

---

[1] المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة 17.

[2] الإنصاف المسألة السبعون 493/2 شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم 621.

[3] البيت من الكامل وهو للأخطل التغلبي النصراني في ديوانه 121 وفيه:

... ... بشبيب غائلة النفوس غدور

وكذلك في الإنصاف 493/2 وأوضح المسالك 137/4 ولا شاهد في هذه الرواية، وله في شرح التصريح 228/2 والمعجم المفصل 327/3.

فقد منع صرف "بشبيب" مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، وهي وحدها لا تقتضي المنع .

وقوله: نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال[1]

وقد وافق السيوطي الكوفيين وصحح رأيهم[2].

- جواز تثنية ما ختم بـ"ويه" وتركيب المزج:

وضع النحاة شروطاً ثمانية لما يثنى أو يجمع جمع مذكر سالماً منها منع تثنية ما ختم بـ"ويه" مثل سيبويه ونفطويه، كما منعوا تثنية المركب المزجي مثل: بعلبك، وأجاز الكوفيون تثنية المركب المزجي وجمعه وتبعهم ابن هشام الخضراوي، وأبو الحسين ابن أبي الربيع، وأجاز بعضهم تثنية ما ختم بـ"ويه" وجمعه[3].

وقد وافق السيوطي الكوفيين في ذلك فقال بعد ذكر رأيهم "وهو اختياري"[4].

- أصل ضمائر الغيبة "هو" و"هي":

اختلف النحاة في أصل ضمائر الغيبة (هو، وهي) فذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو"، والهاء والياء من "هي" هما الاسم بمجموعهما وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع.

أما الكوفيون والزجاج وابن كيسان فقد ذهبوا إلى أن الاسم من "هو" و"هي" الهاء فقط والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة[5]، قال:

---

(1) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في شرح ديوانه لعبد الرحمن البرقوني 390 والإنصاف 494/2 ولسان العرب 133/13 (حنن) والمعجم المفصل 403/6.

(2) همع الهوامع 122/1.

(3) همع الهوامع 141/1 ارتشاف الضرب 552/2.

(4) همع الهوامع 141/1.

(5) همع الهوامع 203/1، 202 الإنصاف المسألة السادسة والتسعون 677/2 و شرح المفصل 96/3.

لبيتها في دارِ صدقٍ قد أقامَ بها ... ... [1]

وقال:

... ... دارٌ لسعدةَ إذهِ من هواكا[2]

ووافق السيوطي رأي الكوفيين إذ قال (وهي وهو وهما وهم وهن لغيبة، والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط) [3].

- نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه:

وافق السيوطي الكوفيين، وبعض البصريين، وكثيرًا من المتأخرين في جواز نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه، وخرجـوا عليـه قولـه تعـالى﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات 41]، أي مأواه، ومن ذلك: مررت برجل حسنٍ الوجه، أي: وجهـه، ومنـع ذلـك البصريون[4].

- جواز تقديم متعلق الصلة على الموصول:

أجاز الكوفيون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول مطلقًا

---

(1) صدر بيت من البسيط وعجزه:

... ... حيناً يعللنا وما نعلله

والبيت بلا نسبة في المعجم المفصل 267/6 وهمع الهوامع 203/1 والإنصاف 678/2 والكتاب 31/1 وخزانة الأدب 265/5 والدرر 187/1.

(2) الرجز بلا نسبة في الإنصاف 680/2 والكتاب 27/1 وشرθ المفصل 97/3 وخزانة الأدب 6/2، 264/5 وشرθ شواهد الإيضاθ 283 والخصائص 89/1 ولسان العرب 376/15 (هيا) وروايته:

... ... ديار سعدă إذه من هواكا

والدرر 188/1، وقبله:

هل تعرف الدار على تبراكا ... ...

(3) همع الهوامع 200/1.

(4) همع الهوامع 260/1 ارتشاف الضرب 990/2 وشرθ الكافية 131/2.

كقوله:

وعزة أحظى الناس عندي مودة وعزة عني المعرض المتجافي[1].

فأصل الكلام : وعزة المعرض عني ، فقدم الجار والمجرور "عني" وهما متعلقان بـ "أل" الموصولة في "المعرض" .

ومنع ذلك البصريون مطلقاً، وقد وافق السيوطي الكوفيين معللاً ذلك بالتوسع فيهما، أي الجار والمجرور والظرف[2].

- "أي" الموصولة معربة إذا حذف عائدها:

اختار السيوطي رأي الكوفيين والخليل ويونس بأن "أي" الموصولة إذا حذف عائدها تكون معربة، وأولوا قوله تعالى﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم 69]، على الحكاية أو التعليق ، وأن فيها قراءة بالنصب، بينما ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مبنية على الضم في هذه الحالة لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف[3].

- رافع المبتدأ والخبر:

في رافع المبتدأ والخبر أقوال ، وافق السيوطي منها رأي الكوفيين وابن جني وأبي حيان[4] حيث ذهبوا إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن المبتدأ لا بد

---

(1) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب /1045، وورد بصيغة أخرى لعروة بن حزام في مجالس ثعلب 241/1 وروايته:

فعفراء أحظى الناس عندي مودة وعفراء عني المعرض المتواني

(2) همع الهوامع 287/1، 288 وانظر ارتشاف الضرب 1044/2، 1045.

(3) همع الهوامع 295/1 وأسرار العربية 383 والإنصاف المسألة الثانية بعد المائة 101/2 وارتشاف الضرب 1017/2وشرح الكافية 57/2.

(4) همع الهوامع 311/1.

له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، وكلاً منهما طالب للآخر، ومحتاج له وبه صار عمدة.

ولا يمتنع –عندهم- كون كل واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً، إذ جاء لذلك نظائر كثيرة، قال تعالى﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [الإسراء 110]، فنصب "أياًما" بـ" تدعوا"، وجزم "تدعوا" بـ "أياًما"[1].

- منع تقدم خبر "ليس" عليها:

ذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى منع تقدم خبر "ليس" عليها قياساً على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف.

وذهب قدماء البصريين ونسب للجمهور إلى جواز تقدم الخبر لتقديم معموله في قوله تعالى﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾ [هود 8]، وفرق عندهم بين ليس وبين الأفعال المذكورة[2].

أما السيوطي فقد قال موافقاً رأي الكوفيين في عدم جواز تقدم أخبارها عليها (وتقديمها – أي الأخبار- إلا دام، والمنفي بـ"ما"، وليس على الأصح) [3].

- حذف "كان" وجوباً بعد "أنْ" المصدرية:

وافق السيوطي الكوفيين في أن "كان" تحذف وجوباً بعد "أنْ" المصدرية إذا عوض **منها**

---

(1) الإنصاف المسألة الخامسة 44/1 وأسرار العربية 67، 68 وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم 108.

(2) همع الهوامع 373/1 الإنصاف المسألة الثامنة عشرة 160/1 شرح قطر الندى 185 والمقدمة الجزولية 106 حاشية "1"و شرح الكافية 200/4 وإصلاح الخلل 140 حاشية "1" وأسرار العربية 140.

(3) همع الهوامع 372/1.

"ما" كقول الشاعر:

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ ... ...[1]

أي: لأن كنت، فحذف اللام اختصاراً، ثم "كان" كذلك، فانفصل الضمير، وجيء بـ "ما" عوضاً عنها، والتزم حذف "كان" لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، والمرفوع بعد "ما" اسم كان والمنصوب خبرها[2].

- "إنْ" النافية تعمل عمل "ليس":

قال بذلك الكسائي وأكثر الكوفيين وأجازوا إعمالها، وكذلك ابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك، وصححه أبو حيان لمشاركتها لـ "ما" في النفي، وكونها لنفي الحال وللسماع، فقد سمع الكسائي أعرابياً يقول: إنًا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها "إنّ" المشددة وقعت على "قائم" قال: فاستثبته فإذا هو يريد: إنْ أنا قائم، ومنه قول الشاعر:

إنْ هو مُستَوْلياً على أحدٍ ... ...[3]

أما أكثر البصريين فيرون أنها من الحروف التي لا تختص، فمنعوا إعمالها، إذ غير

---

(1) صدر بيت من البسيط وعجزه:

... ... فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

والبيت لعباس بن مرداس في ديوانه 106 وفي الشعر والشعراء 341/1 ولسان العرب 294/6 (خرش)، 217/8 (ضبع) والكتاب 293/1 وشرح شذور الذهب 186 وشرح المفصل 99/2، 132/8 وخزانة الأدب 445/5 والدرر 91/2 وشرح شواهد الإيضاح 479 والمنصف 116/3 والأزهية 147.

(2) همع الهوامع 386/1 والإنصاف المسألة العاشرة 71/1.

(3) صدر بيت من المنسرح قائله مجهول، وعجزه:

... ... إلا على أضعفِ المجانينِ

وهو في شرح التصريح 201/1 وأوضح المسالك 291/1 وشرح شذور الذهب 278 والدرر 108/2 والمقرب 105/1 والأزهية 46 وخزانة الأدب 166/4 ويروى:

... ... إلا على حزبه الملاعين

وفي رواية المناحيس.

المختص لا يعمل، ولما عدها السيوطي ضمن الحروف التي تعمل عمل ليس علم أنه يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه(1).

- **إذا وقعت "أنّ" بعد "لو":**

إذا وقعت "أنّ" بعد "لو" فمذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري وابن الحاجب أنها في محل رفع على الفاعلية بفعل مقدر بعد "لو" تقديره "ثبت"، وذهب البصريون وقيل جمهورهم إلى أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا، وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمسند إليه في الذكر(2).

وقد وافق السيوطي رأي الكوفيين، وعلل ذلك بإغنائه عن تقدير الخبر وإبقاء "لو" على حالها من الاختصاص بالفعل(3).

- **جواز كون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه:**

اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه، واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف، وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبذي.

وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وقال به أبو عبيدة والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك(4).

---

(1) همع الهوامع 394/1 وارتشاف الضرب 1207/3.

(2) همع الهوامع 442/1 ارتشاف الضرب 1257/3.

(3) همع الهوامع 442/1.

(4) همع الهوامع 200/2 وارتشاف الضرب 1500/3 وشرح الكافية 240/1.

وافق السيوطي رأي الكوفيين، واستدل على جوازه بقوله تعـالى﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴾ [الحجـر 42] والغـاوون أكثـر مـن الراشدين، وقولـه﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾[البقـرة 130] وحديث مسلم **(يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمتها)** (1)، والمطعمون قطعاً أكثر(2).

- من معاني الباء التبعيض:

للباء معانٍ كثيرة منها التبعيض، وهي التي يحسن موضعها "من" التبعيضية، كما فـي قوله تعالى﴿ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: 6] أي منها، وقول الشاعر:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ... ... ... (3)

وقول الآخر:

---

(1) جزء من حديث في مسند الإمام أحمد ص332، ورقم الحديث (2142) وفي مختصر صحيح مسلم، كتاب الظلم، باب في تحريم الظلم والأمر بالاستغفار والتوبة ص483، ورقم الحديث (1828).

(2) همع الهوامع 199/2، 200.

(3) جزء من صدر بيت من الطويل وتمامه:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعتْ   متى لججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين 129/1 وروايته:

تروَّت بماءِ البحرِ ثم تنصَّبت   علي حبشيات ... ...

وفي أوضح المسالك 6/3 وخزانة الأدب 97/7، 99 والدرر 179/4 وسر صناعة الإعراب 135/1، 424 والأزهية 201، 284 والخصائص 85/2 ولسان العرب 487/1 (شرب)، 162/5 (مخر)، 474/15 (متى) وروايته:

... ...   متى حبشيات لهن نئيج

وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة 179 وروايته (ثم تصعدت)

... ...   شرابَ النزيفِ ببردِ ماءِ الحشرجِ[1]

ذكر ذلك المعنى للباء الكوفيون وتبعهم فيه السيوطي[2].

- "مِنْ" لابتداء الغاية مطلقاً:

إن معنى ابتداء الغاية في "من" لا خلاف عليه بين البصريين والكوفيين نحـو:﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ [الإسراء: 1] ومن فلان إلى فلان، وهو ابتداء الغاية في المكان. وإنمـا الخلاف في معنى ابتداء الغاية في الزمان، إذ قال به الكوفيـون نحـو:﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ [التوبة: 108]، وفي الحديث: **(مطرنا من الجمعة إلى الجمعـة)** [3] ، وقول الشاعر: تخيرن من أزمان يوم حليمة   إلى اليوم قد جربن كل التجارب[4].

وخالفهم في ذلك البصريون وخصوا "مِنْ" بالمكان وأنكروا ورودها للزمان[5].

---

(1) عجز بيت من الكامل وصدره:

... ...   فلثمتُ فاها آخذاً بقرونها

وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه 83 وفي الأغاني 184/1 وله أو لجميل بثينة في لسان العرب 137/2 (حشرج)، 533/12 (لثم) وبلا نسبة 327/9 (نزف) ولعمرو أو لجميل في الدرر 103/4، 179 والجنى الداني 44 ولجميل بن معمر في وفيات الأعيان 370/1 وبلا نسبة في الاشتقاق 391 والعين 373/7 وارتشاف الضرب 1697/4 وهمع الهوامع 336/2 ولعبيد بن أوس الطائي في الحيوان 451/6 وروايته:

فلثمتُ فاها قابضاً بقرونها   شُربَ النزيفِ ببردِ ماءِ الحشرجِ

(2) همع الهوامع 335/2 وارتشاف الضرب 1695/4، 1697 والجنى الداني 43 ومغني اللبيب 98/1.

(3) جزء من حديث في صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء برقم (1016) وفي سنن النسائي، كتاب الاستسقاء، متى يستسقي الإمام 155/2.

(4) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه 51 وفي شرθ التصريح 8/2 ولسان العرب 261/1 (جرب) وشرθ ابن عقيل 16/2 وأوضح المسالك 22/3 وخزانة الأدب 331/3 ومغني اللبيب 14/2 والمعجم المفصل 402/1 وروايته:

تُوُرِّثْنَ من أزمان يوم حليمة   ... ...

(5) ارتشاف الضرب 1718/4 والإنصاف المسألة الرابعة والخمسون 370/1 ومغني اللبيب 14/2 وشرθ جمل الزجاجي 505/1 والجنى الداني 308.

أما السيوطي فقد قال موافقاً للكوفيين (لابتداء الغاية مطلقاً، أي: مكاناً وزماناً) [1].

- عطف البيان يكون في المعرفة والنكرة:

ذهب الكوفيون إلى أن عطف البيان يكون في المعرفة كما يكون في النكرة، وفائدته – عندهم- تخصيص النكرة، ويكون تابعاً لها، ويشترط فيه أن يكون أخص من متبوعه ليفيده تبييناً، وإن لم يصيره معرفة، وهو قدر كافٍ لتسميته عطف بيان، واستشهدوا بقوله تعالى﴿ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: 16]،﴿ أَوْ كَفَّـرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ [المائدة: 95]،﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَـةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: 35].

وذهب البصريون إلى أنه لا بد من تعريفهما، لأن عطف البيان تبيين الاسـم المتبـوع وإيضاحه، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها، لأنها مجهولة، ولا يبين مجهـول بمجهـول، وأعربوا ما جاء من ذلك نكرة على البدلية، بدل كل من كل[2].

وافق السيوطي مذهب الكوفيين وجعل عطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في الإفـراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف[3].

- في استخدام مصطلح "النسق":

استخدم السيوطي مصطلح عطف النسق[4] تبعاً للكـوفيين، وهـو المصـطلح الشـائع المتداول، والنَّسَق بفتح السين اسم مصدر من نَسَقْتُ الكلام أَنْسُقُه نَسْقاً بالتسكين أي: عطفت

---

(1) همع الهوامع 376/2.
(2) ارتشاف الضرب 1943/4 وشفاء العليل 763/2 وشرح التصريح 131/2.
(3) همع الهوامع 132/3.
(4) همع الهوامع 155/3.

بعضه على بعض، وأتيت به متتابعاً، ويسميه سيبويه والبصريون الشركة[1].

-"ليس" من حروف العطف:

أثبت الكوفية العطف بـ"ليس" وذكروها مع حروف العطـف، وهـي حينئـذٍ حـرف، فيقولون: قام زيد ليس عمرو، وذلك إذا حسن موضعها "لا"، واحتجوا بقول الشاعر:

أينَ المفرُّ والإلهُ الطالبُ   والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ[2]

وقول آخر:

... ...   إنما يَجْزِي الفتى ليس الجملْ[3]

برفع "الجمل" عطفاً على "الفتى"، وأنكر البصريون العطف بها وأولوا ما جاء من ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها، والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفاً أي: ليسه[4].

وقد وافق السيوطي مذهب الكوفيين وذكرها مع حروف العطف منكراً تأويل البصريين حيث إن حذف الخبر في باب كان ضرورة[5].

---

(1) همع الهوامع 155/3 وارتشاف الضرب 1975/4 والكتاب 441/1، 32/3 وشرح التصريح 134/2.

(2) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر 146/6 وشرح أبيات المغني 211/5 وبلا نسبة في الجنى الداني 498 ومغني اللبيب 228/1 والمعجم المفصل 99/9 وهمع الهوامع 185/3.

(3) عجز بيت من الرمل وصدره:

وإذا أُقْرِضْتَ قرضاً فأجْزِهِ   ... ...

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه 141 وروايته:

فإذا جُوزِيتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ   إنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

وفي خزانة الأدب 296/9 وشرح التصريح 135/2 ومجالس ثعلب 447/2 والكتاب 333/2 وشرح التسهيل 220/2 والأزهية 182 والرواية في الثلاثة الأخيرة (غير الجمل) وبلا نسبة في شرح الجمل 176/1 وروايته:

وإذا وليت قرضاً فأجزه   ... ...

(4) ارتشاف الضرب1977/4 وشرح التصريح 135/2 وشفاء العليل 778/2 والمسائل الحلبيات 264 ومجالس ثعلب 2/ 447 والجنى الداني 498 ومغني اللبيب 228/1.

(5) همع الهوامع 186/3.

- العطف على الضمير المخفوض :

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار، نحو: مررت بك وزيدٍ، وأوجب البصريون إعادة الجار عند العطف، لأنه الأكثر[1]، واحتجوا بقوله تعالى﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ [فصلت: 11]،﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ [غافر: 80]، ﴿يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ [الأنعام: 64].

ووافق السيوطي مذهب الكوفيين[2] واحتج له بوروده في الفصيح بغير عود كقوله تعالى ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: 1] بالجر، وقوله﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [الحجر: 20]، وقول الشاعر:

... ... فما بك والأيامِ من عجبِ[3].

---

[1] الإنصاف المسألة الخامسة والستون 463/2 وارتشاف الضرب 2013/4 وشرح التصريح 151/2 وشفاء العليل 793/2 والبهجة المرضية 349.

[2] همع الهوامع 189/3.

[3] جزء من عجز بيت من البسيط وتمامه:

فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

وهو بلا نسبة في الدرر 81/2، 151/6 وفيه (فاليوم قد بتّ) وخزانة الأدب 123/5 وإيضاح شواهد الإيضاح 385/1 والمقرب 234/1 وشرح ابن عقيل 240/2 وإرشاد السالك 639/2 وشرح المفصل 78/3 والكتاب 383/2 والإنصاف 464/2 وشرح الجمل 202/1.

أما مخالفات السيوطي للكوفيين فكثيرة منها:

- **"كلا" و"كلتا" مفردان لفظاً مثنيان معنىً:**

في "كلا" و "كلتا" خلاف بين البصريين والكوفيين، فمذهب أهل البصرة أنهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، كـ"زوج" الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، وأن ألف "كلا" منقلبة عن واو وقيل عن ياء، ووزنها "فِعَل" مثل: مِعَى، ووزن كلتا "فِعْلَى" كـذكرى، وألفها للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة، ومذهب أهل الكوفة أنهما مثنيان لفظاً ومعنىً كـ"رجلين"، وأصلهما "كِلْ" بدليل سماع مفرد "كلتا" في قوله:

في كِلْتِ رِجْلَيْها سُلامى واحدة   كلتاهما قد قُرِنَتْ بزائدة[1]

وأجاب البصريون بأن حذف الألف ضرورة[2]، وقد خالف السيوطي الكوفيين فقال (وليسا مثنيي اللفظ وأصلهما "كل" خلافاً للكوفية)[3].

- **النكرة أصل والمعرفة فرع:**

اختلف البصريون والكوفيون حول أيهما الأصل: المعرفة أم النكرة، قال البصريون إن النكرة هي الأصل والمعرفة طارئة عليها، ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ونجد كثيراً من المنكرات لا معرفة لها، وقال الكوفيون المعرفة أصل والنكرة فرع، لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت

---

(1) الرجز بلا نسبة في الدرر 120/1 وأسرار العربية 288 وشرح الجمل 244/1 وهمع الهوامع 138/1 والإنصاف 439/2 واللمع 172 ولسان العرب 229/15 (كلا) وخزانة الأدب 129/1 وروايته :

في كلت رجليها سلامى زائدة   كلتاهما قد قرنت بواحدة

(2) همع الهوامع 138/1 وشرح الجمل 244/1 والإنصاف المسألة الثانية والستون 439/2.

(3) همع الهوامع 134/1.

بزيدٍ وزيدٍ آخر[1].

وقد خالف السيوطي الكوفيين متبعاً مذهب البصريين فقال عن النكرة (وهي الأصل خلافاً للكوفية) [2].

- الإخبار بظرف الزمان عن اسم معنى:

يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى، ثم إن كان واقعاً في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع، والنصب هو الأصل الغالب، أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [سبأ: 12] و ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: 15]، ونحو: ميعادك يومٌ ويومان، وهذا كله في الظرف المستغرق حيث التزم فيه الكوفيون الرفع، وأجاز فيه البصريون الرفع والنصب، وأجازوا فيه الجر بـ"في"[3].

وخالف السيوطي الكوفيين فقال (ويجوز نصبه وجره بـ"في" خلافاً للكوفية فيهما) [4].

- إلغاء الأفعال القلبية في صدر الكلام:

اختلف البصريون والكوفيون في ذلك، فالبصريون يمنعون إلغاء الأفعال القلبية إذا كانت في صدر الكلام، فلا تقول: ظننت زيدٌ قائمٌ، بل يجب الإعمال فتقول: ظننت زيداً قائماً، وإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها وهي متقدمة في صدر الكلام يؤولون ذلك على إضمار ضمير الشأن، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية.

---

(1) همع الهوامع 186/1 وارتشاف الضرب 907/2.

(2) همع الهوامع 185/1.

(3) همع الهوامع 323/1 وارتشاف الضرب 1125/3، 1126.

(4) همع الهوامع 322/1.

أما الكوفيون فقد جوزوا الإلغاء، ولكن الإعمال عندهم أحسن[1]، واستشهدوا بقول الشاعر:

... ... أنّي رأيت ملاك الشيمة الأدبا[2]

وقد اختار السيوطي الرأي المخالف للكوفيين فقال (وخص متصرف القلبي بالإلغاء آخراً، ووسطاً، والأكثر يخيّر، وهو أولى آخراً، وفي الوسط خلاف، لا مقدماً خلافاً للكوفية والأخفش، وينوى الشأن في موهمه) [3].

- لا يلحق بالقول معناه في حكي الجمل بعده:

القول يُحكى بعده الجمل مثل﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مـريم: 30]، و﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: 136]، فهل يلحق بالقول في ذلك معناه؟ أي: النداء والدعاء ونحوهما كناديت ودعوت وقرأت

ووصيت وأوحيت.

منع البصريون ذلك وقالوا إن الجمل بعد ما ذكر محكية بالقول مضمراً، وقد صرح به في نحو﴿ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ ﴾[مريم: 3، 4]،﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ ﴾ [هود: 45] ووافقهم ابن مالك في ذلك، وذهب الكوفيون وابن عصفور وابن الضائع وأبو حيان إلى جواز الحكي بمعنى القول[4].

---

[1] شرح ابن عقيل 453/1 وما بعدها وارتشاف الضرب 2107/4.

[2] عجز بيت من البسيط وصدره:

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خلقي ... ...

وهو لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1146 وروايته (الأدبا) والدرر 257/2 وشرح التصريح 258/1 وبلا نسبة في شرح الجمل 295/1 وشرح ابن عقيل 437/1 وأوضح المسالك 65/2 وخزانة الأدب 139/9، 335/10 والمقرب 117/1 وفيهما (إني وجدت).

[3] همع الهوامع 489/1.

[4] همع الهوامع 502/1 وشرح التسهيل 28/2 وارتشاف الضرب 2129/4 وشرح الجمل 53/3.

أما السيوطي فقد قال مخالفاً الكوفيين (ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفية وابن عصفور) [1].

- **وجوب تقديم المفعول به إذا تضمن استفهاماً:**

ذكر السيوطي من أوجه تقديم المفعول به على الفعل:

إذا تضمن استفهاماً نحو: مَنْ رأيت؟ وأيهم لقيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟ وسواء أقصد بالاستفهام ابتداء، أو كان للاستثبات، مخالفاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أن ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر. وأنه قد حفظ من تقديم العامل في الاستثبات قولهم: ضرب مَنْ منا؟، وحكوا أن العرب تفعل ذلك فيما تقول لمن قال: ضربت رجلاً، ضربت ما؟ وضربت ماذا؟ واعتقد البصريون شذوذه[2].

- **لا يستغنى عن ألف المندوب بالفتحة:**

لا يستغنى عن ألف المندوب بالفتحة فلا يقال: واعمرا وأنت تريد: واعمراه، وأجازه الكوفيون، وخالفهم السيوطي في ذلك وذكر أن الأصح لا يغني عنها فتحة[3].

- **تمييز "كم" الاستفهامية مفرد منصوب:**

ذهب البصريون إلى أن تمييز "كم" الاستفهامية مفرد منصوب نحو: كم عبداً ملكت؟ لأن "كم" الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام فأشبهت العدد المركب، فأجريت مجراه بأن جعل تمييزها كتمييزه في النصب والإفراد، وأجاز الكوفيون كونه جمعاً نحو:كم غلماناً لك؟ كما جاز في تمييز الخبرية، وأجاز الأخفش الجمع إن كان السؤال عن الجماعات أو

---

(1) همع الهوامع 105/1.

(2) همع الهوامع 6/2، 7 وارتشاف الضرب 1468/3.

(3) همع الهوامع 51/2 وشفاء العليل 823/2.

الأصناف، فإذا قلت:كم غلماناً لك؟ كان المقصود:كم عندك من هذه الأصناف؟، ورد البصريون ذلك فقالوا: لا يكون إلا مفرداً، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً[1].

وخالف السيوطي الكوفيين والأخفش فيما ذهبوا إليه فقال "مميز كم الاستفهامية منصـوب، ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفية مطلقاً، وللأخفش فيما أريد به الأصناف) [2].

- لا ترد "إنْ" الشرطية بمعنى "إذ":

مذهب الكوفيين أن "إنْ" الشرطية تكون بمعنى "إذ" وجعلـوا منـه﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائـدة: 57]، و﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: 27]، وقوله عليه الصلاة والسلام **(وإنا إن شاء الله بكم لاحقون)** [3].

ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع كقول الشاعر:

أتغضبُ إنْ أذْنا قتيبةَ حُزّتا ... ولمْ تغضبْ لقتْلِ ابن حازمِ[4]

وقالوا: ليست شرطية لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت، ولا يصح فيها جميعاً معنى

---

[1] ارتشاف الضرب 779/2 وشرح التصريح 279/2.

[2] همع الهوامع 274/2.

[3] جزء من حديث في صحيح مسلم، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ص463، ورقم الحديث (974).

[4] البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه 311/2 وروايته:

أتغضبُ أنْ أذْنا قُتيْبةَ حُزّتا ... جهارًا ولمْ تغضبْ ليومِ ابنِ حازمِ

وفي خزانة الأدب 20/4، 78/9 والكتاب 161/3 والأزهية 73 والرواية فيهما (حزتا جهاراً...) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 218/1 وفيه (جهاراً....ابن خازم) والمغني 24/1 وفيه (جهاراً) والجنى الداني 224 وروايته:

أتجزع إن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ... ولم تجزع لقتل ابن خازم

"إنْ" وهو الشك.

وأجيب عن الآية الأولى بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وعن الثانية بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو أن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك[1].

وخالف السيوطي الكوفيين بقوله (لا ترد "إن" بمعنى "إذ" وقال الكوفيون ترد بمعناها) [2].

- المسبب عن صلة "الذي" وعن النكرة الموصوفة:

أجاز الكوفيون جزم المسبب عن صلة "الذي" نحو: الذي يأتيني أحسنْ إليه، تشبيهاً بجواب الشرط، وكذا المسبب عن النكرة الموصوفة نحو: كل رجل يأتيني أكرمْه، وحمله البصريون على الضرورة، وخالف السيوطي الكوفيين في ذلك[3].

- "أمّا" لا تعمل في الاسم الصريح:

خالف السيوطي الكوفيين في أن "أمّا" لا تعمل في اسم صريح، فلا تنصب المفعول، وقد أجازوا ذلك لما فيها من معنى الفعل.

ورد بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا: أما زيداً فقائم، غير الظرف والمجرور والحال فإنها تعمل فيها وفاقاً، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل[4].

- "أي" حرف تفسير:

"أي" حرف عطف عند الكوفيين، وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب نحو:

---

(1) ارتشاف الضرب 1887/4 والإنصاف المسألة الثامنة والثمانون 632/2 ومغني اللبيب 24/1، 25.

(2) همع الهوامع 452/2.

(3) همع الهوامع 453/2 وارتشاف الضرب 1868/4.

(4) همع الهوامع 481/2 وارتشاف الضرب 1896/4.

عندي عسجد، أي ذهب، وهذا غضنفر أي أسد، وهو عطف نسق.

وردّ عليهم بأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطـف الشـيء على مرادفه[1].

وخالف السيوطي مذهب الكوفيين فاختار أن "أي" حرف تفسير وتاليه عطف بيان على ما بعده، أو بدل منه[2].

- **"هلاّ" ليست من حروف العطف:**

أثبت الكوفيون العطف بـ"هلاّ" قالوا: تقول العرب: جاء زيدٌ فهلا عمرٌو، وضربت زيـداً فهلا عمراً، فمجيء الاسم بعدها موافقاً في الإعراب لما قبلها دليل على العطـف، وخـالفهم السيوطي فذكر أنها في الصحيح ليست من أدواته، والرفع والنصب على إضمار الفعل، بدليل امتناع الجر في نحو: ما مررت برجلٍ فهلا امرأة[3].

- **"إلا" ليست حرف عطف:**

ذكر الكوفيون "إلا" من حروف العطف، وجعلوا منه قوله تعـالى﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: 107] أي: وما شاء ربك، والبصـريون –وقيـل الجمهور- لا يعدونها من حروف العطف، ويعربون ما جاء من ذلك بدلاً[4]، وخالف السيوطي ما ذهب إليه الكوفيون إذ أورد رأيهم ثم قال بعده (ورد بقولهم:ما قام إلا زيد، وليس شيء من

---

[1] ارتشاف الضرب1978/4 والجنى الداني234 ومغني اللبيب71/1 وشرح التصريح134/2 وشفاء العليل778/2.

[2] همع الهوامع 489/2.

[3] همع الهوامع 186/3 وارتشاف الضرب 1979/4.

[4] ارتشاف الضرب 1977/4 وشفاء العليل 778/2 والجنى الداني 519، 520.

أحرف العطف يلي العوامل) [1].

[1] همع الهوامع 186/3.

المبحث الثالث

موقف السيوطي من الجمهور

وافق السيوطي الجمهور في اثنتين وثلاثين مسألة نحوية ، وخالفهم في مسالة واحدة ، فأما المسائل التي وافقهم فيها فهي :

- **صرف الاسم الأعجمي الثلاثي:**

إذا كان الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف فلا يمنع الصرف عند أكثر النحـاة، سـواء تحرك الوسط كـ"شَتَر" و"لَمَك"، أو لا كـ"نوح" و"لوط"، صرح بذلك السيرافي وابـن برهـان وابن خروف ووافق السيوطي هذا الرأي [1]، وأجاز عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة وعبـد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع[2].

- **جواز صرف أو منع المؤنث الثنائي أو الثلاثي ساكن الوسط:**

مما يمنع من الصرف العلم المؤنث سواء كان لفظياً أو معنوياً، فإن كان معنوياً ثنائيـاً كـ"يدٍ" سميت به مؤنثاً، أو ثلاثياً ساكن الوسط وضعاً كـ"شَمْس" و"هند" و"جُمْل" أو عارضـاً كـ"فَخْذ" أو إعلالاً كـ"دار" علماً أصلها "دَوَر" بالفتح ففيه مذاهب ثلاثة جواز الأمرين، والمنع لا غير، والمنع إن كان اسم بلد وجواز غيره، وقد وافق السيوطي منها الرأي الأول وهو رأي سيبويه والجمهور[3].

- **"ذان" و "تان" و"اللذان" و "اللتان" يثنيان ويجمعان حقيقة:**

ذكر العلماء لشروط التثنية عند الجمهور ثمانية شروط، منها أنه لا يثنى المبني على

---

(1) همع الهوامع 110/1.

(2) شرح الجمل 330/2 وارتشاف الضرب 876/2.

(3) همع الهوامع 113/1 والكتاب 240/3، 241 وارتشاف الضرب 878/2 وشرح ابن عقيل 331/2.

الأصح نحو: لدن و كم، وحذام وغيرها من الأسماء المبنية، لأنها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء، والحروف لا تثنى ولا تجمع فكذلك ما أشبهها.

واستثنوا من ذلك "ذان" و"تان" و"اللذان" و"اللتان" فعدوها تثنية حقيقية، وأنها صيغ مستقلة، وإنما تغيرت بالعوامل نظراً لصورة التثنية فبنيت على ما يشاكل إعرابها[1].

وقد وافق السيوطي رأي الجمهور فقال (لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع واسمه و..... ومبني إلا ذان وتان واللذان واللتان على الأصح) [2].

- "أل" في أسماء الأيام للمح:

مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة، فدخلت عليها "أل" التي للمح كالحارث والعباس، ثم غلبت فصارت كالدبران، فالسبت مشتق من معنى القطع، والجمعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس، وخالف المبرد فقال إنها غير أعلام، ولاماتها للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات[3].

وقد اختار السيوطي رأي الجمهور فقال (والأصح أن أسماء الأيام أعلام، ولامها للمح) [4].

- "ما" موصول حرفي:

ذكر السيوطي "ما" مع الموصولات الحرفية فقال (الموصول منه حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر، وهو "أن" و.... و"ما" وزعمها قوم اسم) [5].

وهذا الذي ذهب إليه هو رأي الجمهور، وخالف ذلك المبرد والمازني والسهيلي وابن

---

[1] ارتشاف الضرب 551/2، 552 وحاشية الخضري على ابن عقيل 40/1.
[2] همع الهوامع 139/1.
[3] همع الهوامع 241/1 وارتشاف الضرب 967/2.
[4] همع الهوامع 238/1.
[5] همع الهوامع 264/1، 265.

السراج والأخفش وجماعة من الكوفيين إذ ذهبوا إلى أنها اسم مفتقرة إلى ضـمير، وأنـك إذا قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره: القيام الذي قمت[1].

- "أل" اسم موصول بمعنى الذي فروعها:

من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحـد، ومنها "أل"، وهي عند الجمهور اسم موصول بمعنى الذي وفروعه، وعند المـازني موصـول حرفي، وعند الأخفش حرف تعريف وليست موصولة، واستدلا بتخطي العامل لها[2].

وافق السيوطي رأي الجمهور بأنها اسم موصول بمعنى الذي وفروعه فقال (وبمعنـى الذي وفروعه "من"، و"ما" و....و"أل" وزعمها المازني حرفاً والأخفش معرِّفة) [3].

- منع حذف العائد من صلة "أل":

في حذف الضمير العائد في صلة "أل" نحو: الضاربها زيدٌ هندٌ ، أقـوال منهـا المنـع مطلقاً فلا يجوز حذفه ألبتة، وعلى هذا الجمهور[4].

وقد اختار السيوطي في هذه المسألة رأي الجمهور فقال (ولا يحذف عائد أل) [5].

- تعدد الخبر لمبتدأ واحد:

الجمهور على جواز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد كما في النعوت[6]، سواء اقترن بعاطف كقولك: زيد فقيه وشاعر وكاتب، أم لا كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو

(1) همع الهوامع 265/1 وارتشاف الضرب 993/2.
(2) همع الهوامع 275/1 وارتشاف الضرب 1013/2 وشرح شذور الذهب 148 وشرح الجمل 122/1.
(3) همع الهوامع 272/1.
(4) ارتشاف الضرب 1015/2 وهمع الهوامع 290/1، 291 وشرح الجمل 128/1.
(5) همع الهوامع 290/1.
(6) همع الهوامع 346/1 وأوضح المسالك 228/1 الحاشية "1".

ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج 14، 15، 16] وقول الشاعر:

من يكُ ذا بتٍّ فهذا بتي مقيّظٌ مصيّفٌ مشتّي[1].

وعلل ابن الحاجب جواز تعدد الخبر بأنه حكم، والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات[2]، وذكر ابن يعيش أنه تعدد في اللفظ، وليس تعددًا من جهة المعنى، فقولك: هذا حلو حامض، يعني أنه جمع بين الطعمين وهو خبر واحد، كأنك قلت: هذا مز[3].

ووافق السيوطي رأي الجمهور دون قيد ابن يعيش فقال (ويتعدد الخبر بعطف وغيره) [4].

- "أنّ" وما بعدها تؤول بمصدر مفرد:

ووافق السيوطي أكثر النحاة في تأويل "أنّ" مع معموليها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً نحو: بلغني أنك منطلق، أي: انطلاقك، ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: بلغني أن زيداً عندك، أو في الدار، أي: استقراره، ومن الكون إن كان اسماً جامداً، نحو: بلغني أن هذا زيد، أي: كونه زيد[5].

وأنكر ذلك السهيلي، وزعم أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو "أنْ" الناصبة للفعل، لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، وأن المشددة إنما تؤول بالحدث، لأن خبرها قد يكون جامداً، وهو

---

(1) الرجز لرؤبة بن العجاج في زيادات ديوانه 189 وفي شرح ابن عقيل257/1 والدرر33/2 وبلا نسبة في الإنصاف725/2 والكتاب 84/2 وشرح المفصل 99/1 ولسان العرب 8/2 (بتت) وروايته:

من كان ذا بت فهذا بتي ... ...

(2) أمالي ابن الحاجب579/2.

(3) شرح المفصل 99/1.

(4) همع الهوامع 345/1.

(5) همع الهوامع 440/1 وارتشاف الضرب 1255/3 ومغني اللبيب 40/1.

لا يشعر بالمصدر لأنه لا فعل له[1].

- تخفف "أنّ" فتعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر:

تخفف "أنّ" المفتوحة وفي إعمالها حينئذٍ مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه وبعض الكوفيين.

الثاني: أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو: علمت أنْ زيداً قائم، وقرئ **(أنْ غضبَ الله عليها)** [النور 9] وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور[2].

قال السيوطي موافقاً رأي الجمهور (وتخفف أنّ فثالثها الأصح، تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر) [3].

- إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول إذا أمن اللبس:

وافق السيوطي الجمهور فيما ذهبوا إليه من جواز إقامة المفعول الثاني في باب أعطى عن الفاعل دون المفعول الأول إذا أُمن اللبس نحو: أُعطي درهمٌ زيداً، وأن الأحسن إقامة الأول، والمنع إذا لم يؤمن اللبس ويتعين الأول نحو: أُعطي زيدٌ عمراً، إذ لا يدرى لو أقيم الثاني هل هو آخذ أم مأخوذ[4].

- جواز نيابة المجرور بغير زائد عن الفاعل:

إذا كان المجرور بحرف زائد، فلا خلاف في نيابته عن الفاعل، وكان في محل رفع

---

(1) همع الهوامع 440/1 ونتائج الفكر 346، 347 ومغني اللبيب 40/1.
(2) شرح الكافية 72/2 وهمع الهوامع 453/1، 454.
(3) همع الهوامع 453/1.
(4) همع الهوامع 519/1 وارتشاف الضرب 1328/3، 1329.

نحو: ما ضُرِبَ من أحد، فإن جُرَّ بغير زائد فالجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: سير بزيد، كما لو كان الجار زائداً.

وافق السيوطي هذا الرأي وعزاه للجمهور[1]، وكذلك الصبان[2]، بينما عزاه أبو حيان للبصريين[3].

- ناصب المنادى:

يرى السيوطي أن المنادى منصوب على المفعولية بفعلٍ لازم الإضمار، لأسباب منها: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء - وإظهار الفعل يوهم الإخبار - وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء، ويقدر بـ"أنادي" أو "أدعو" إنشاءً، وهذا مذهب الجمهور[4].

- تثنية المصادر مثل "لبيك وسعديك" يراد بها التكثير:

اختلف في تثنية المصادر مثل: لبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وهذاذيك، وحواليك، أهي تثنية يشفع بها الواحد؟ وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى، وحنان موصول بآخر ، أم تثنية يراد بها التكثير ؟ على قولين ، والجمهور على أن تثنيتها بقصد التكثير ، ومداولة الفعل ، لا شفع الواحد ، وذهب السيوطي لما ذهب إليه الجمهور أنها تفيد التكثير[5].

---

(1) همع الهوامع 520/1، 522.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني 66/2.

(3) ارتشاف الضرب 1336/3.

(4) همع الهوامع 25/2 وارتشاف الضرب 2179/4.

(5) همع الهوامع 81/2، 83 وارتشاف الضرب 1365/3.

- **كان الناقصة تنصب المفعول معه:**

ذهب الجمهور إلى أن كان الناقصة تنصب المفعول معه، لأنها مشتقة، وتدل على معنىً سوى الزمان، واستدلوا بقول الشاعر:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ ... ...[1]

وقول آخر:

... ... تكونُ وإياها بها مثلاً بعدي[2]

وذهب آخرون إلى أنه لا يكون بعد كان الناقصة، لأنه ليس فيها معنى حدث تعدة بالواو، ووافق السيوطي رأي الجمهور[3].

- **منع تقديم المستثنى أول الكلام:**

الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً، فلا يقال: إلا زيداً قام القوم،لأنه لم يسمع من كلامهم ، ولأن"إلا" مشبهة بـ"لا"العاطفة، و"واومع"،وهما لا يتقدمان،كما أن المستثنى ليس مفعولاً صريحاً فيجوز فيه ما جاز في المفعول ، وجوز بعض الكوفية و

---

(1) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... ... مكانَ الكليتين من الطحالِ

وهو لشعبة بن قمير المازني في سر صناعة الإعراب 126/1، 640/2 وبلا نسبة في شرح التصريح 345/1 وأوضح المسالك243/2 والكتاب 298/1 وشرح المفصل 48/2 والدرر 154/3، 158.

(2) عجز بيت من الطويل وصدره:

فآليتُ لا أنفكُّ أحذو قصيدةً ... ...

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين 219/1 وفيه (فأقسمت .... أحذو) وفي خزانة الأدب 515/8 والدرر 201/1، 154/3 وشرح شواهد الإيضاح 180 والأغاني 258/6 وبلا نسبة في همع الهوامع 177/2، وشرح التصريح 105/1 وفي المعجم المفصل 407/2 وروايته:

... ... أكون وإياها مثلاً بعدي

(3) همع الهوامع 176/2، 177 وارتشاف الضرب 1483/3، 1484.

الزجاج تقديمه نحو قولك: إلا طعامك ما أكل زيد، وإلا زيداً ضربني القوم، واستدلوا بقول الشاعر:

خلا اللهَ لا أرجو سواكَ وإنما أعدُّ عيالي شعبةً من عيالكا[(1)]

وقول آخر:

وبلدةٍ ليس بها طوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[(2)]

فلما ورد ذلك في "خلا" وهي فرع "إلا"، استدلوا على جوازه في "إلا" إذ الأصل أولى في ذلك من الفرع[(3)]، إلا أن بعض النحاة قد أسندوا هذا الرأي القائل بالمنع للبصريين، وأسندوا الجواز للكوفيين[(4)].

أما السيوطي فقد اختار المذهب القائل بالمنع وأسنده للجمهور[(5)].

- منع تقدم الحال إذا كان عاملها ظرفاً أو مجروراً:

إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال، صحح السيوطي منها الأول القائل بالمنع مطلقاً وذكر أن ابن طاهر

---

(1) البيت من الطويل وهو للأعشى في خزانة الأدب 314/3 وروايته:

خلا اللهَ ما أرجو سواكَ وإنما ... ...

وله في الإنصاف 274/1 في الحاشية، ولم أعثر عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في همع الهوامع 194/2 وشرح التصريح 363/1 ولسان العرب 242/14 (خلا) وشرح ابن عقيل 618/1 والدرر 164/3 وذكر في الحاشية أن صاحب معجم الشواهد نسبه للأعشى 259/5.

(2) الرجز للعجاج في لسان العرب 508/4 (طور) والدرر 165/3 وخزانة الأدب 311/3، 312، 313 وروايته:

وخفقةٍ ليس بها طوريُّ ... ...

ولأبي زيد في المنصف 62/3 وبلا نسبة في همع الهوامع 194/2 وارتشاف الضرب 1517/3 والإنصاف 277/1.

(3) همع الهوامع 194/2 ارتشاف الضرب 1517/3.

(4) شرح الكافية 228/1 والإنصاف المسألة السادسة والثلاثون 273/1.

(5) همع الهوامع 194/2.

حكى فيه الاتفاق، فلا يقال: قائماً في الدار زيد، ثم ذكر الرأيين الآخرين وهما الجواز، وعليه الأخفش وأما الرأي الثالث فعليه ابن برهان إذ أجاز التقدم إذا كان الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر والمنع في غير ذلك[1].

ولكن أبا حيان اعترض على قول ابن طاهر فقال (فقال ابن طاهر: لم يختلفوا في امتناع: قائماً زيد في الدار، وليس بصحيح، فإن الأخفش أجاز في قولهم: فداءً لك، أن يكون "فداءً" منصوباً على الحال، والعامل فيه "لك"، وهو نظير قائماً في الدار زيد، وأجاز ابن برهان إذا كانت الحال ظرفاً أو مجروراً والعامل فيها ظرف أو مجرور التقدم، قال في قوله تعالى﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: 44] "هنالك" ظرف في موضع حال، و"الولاية" مبتدأ، والخبر "لله" وهو عامل في الولاية التي هي الحال) [2].

والأقرب إلى الصواب أن خروج عدد قليل من النحاة لا يخرق الإجماع ولا ينفيه، خلافًا لما ذهب إليه أبو حيان.

- تعدد الحال:

يوافق السيوطي الجمهور في جواز تعدد الحال، كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحداً، وكانت الحالان متضادتين نحو: اشتريت الرمان حلواً حامضاً، أو غير متضادتين نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً ، ونحو﴿ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [الأعراف 18]، أو كان متعدداً، وسواء في المتعدد اتفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مسرعين، أم اختلف نحو: لقي زيدٌ عمراً ضاحكين[3].

---

[1] همع الهوامع 240/2 وشرح الكافية 204/1، 205.

[2] ارتشاف الضرب 1590/3.

[3] همع الهوامع 243/2 وشرح الكافية 200/1.

وخالف في ذلك جماعة منهم الفارسي وابن عصفور، زعموا أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحدة قياساً على الظرف، واستثنوا من ذلك أفعل التفضيل فإنه يعمل في حالين، ويجعلون "ضاحكاً" في نحو: جاء زيد مسرعاً ضاحكاً، صفة لـ"مسرعاً" أو حالاً من الضمير المستكن فيه[1].

- "رُبَّ" تتعلق كسائر حروف الجر:

ذهب الجمهور إلى أن "رُبَّ" تتعلق وأن هذا التعلق يكون بالعامل الذي يحذف للعلم به نادراً، وقيل: كثيراً، وقيل: لا يجوز حذفه ألبتة وقيل: يلزم حذفه على اختلاف في الآراء، وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق[2].

وقد وافق السيوطي الجمهور فقال (والأصح أنها تتعلق كسائر حروف الجر، والأصح أن التعلق بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها، أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له) [3].

- الضمير في "لولاي" في موضع جر:

إذا تلا "لولا" الامتناعية ضمير جر نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، فما موقع الضمير فيها من الإعراب ؟

قال سيبويه والجمهور: موضعه جر بها، واختصت به كما اختصت "حتى" و"الكاف" بالظاهر، قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً وإلا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف، ولأنه كان حقها أن تجر الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة،

---

(1) همع الهوامع 243/2 وارتشاف الضرب 1595/3.
(2) ارتشاف الضرب 1743/4.
(3) همع الهوامع 353/2.

فأرادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ووافقهم في ذلك السيوطي[1].

- **"مِنْ" في "قبل وبعد" ابتدائية:**

تنفرد "مِنْ" بجر ظروف لا تنصرف كـ "قبل" و"بعد" كقوله تعالى﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ ﴾ [الروم 3]، واختلفوا فيها معهما، فقال الجمهور لابتداء الغاية، ورد بأنها لا تدخل عندهم على الزمان وأجيب بأن "قبل" و"بعد" غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى: جئت قبلك، جئت زمناً قبل زمن مجيئك، فلهذا سهل ذلك فيهما، وزعم ابن مالك وآخرون أن "مِنْ" فيهما زائدة[2].

وقال السيوطي موافقاً في رأيه ما ذهب إليه الجمهور (والأصح أنها في قبل وبعد ابتدائية وهو قول الجمهور) [3].

- **"ايمُن" اسم في القسم لا حرف:**

ذهب الجمهور إلى أن "ايمن" المختص بالقسم اسم بضم الميم والنون، ووافقهم السيوطي في ذلك، وخالفهم الرماني والزجاج فذهبا إلى أنه حرف[4]، وقد جاء في اللسان (وأيمن اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون) [5].

---

[1] همع الهوامع 375/2 والإنصاف المسألة السابعة والتسعون 687/2 ولكنه أسند الرأي للبصريين، ومغني اللبيب 216/1.

[2] ارتشاف الضرب 1721/4 ومغني اللبيب 18/2.

[3] همع الهوامع 382/2.

[4] همع الهوامع 395/2 وارتشاف الضرب 1756/4 ومغني اللبيب 94/1 وشرح المفصل 36/8 في الحاشية.

[5] لسان العرب 462/13 (يمن).

جواز حذف لام الطلب في الشعر فقط:

للنحاة في حذف لام الطلب أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار بعد قول أمر كقوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ [إبراهيم: 31] أي: ليقيموا.

ثانيها: لا يجوز مطلقاً، ولا في الشعر.

ثالثها: يجوز في الشعر فقط كقوله:

مُحمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... ...[1].

ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أم لم يتقدم.

ورابعها: يجوز في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر نحو: قلت لزيد يضرب عمراً، أي: ليضربه، ولا يجوز في غيره إلا ضرورة.

اختار السيوطي الرأي الثالث وهو مذهب الجمهور[2].

- **لا يجزم بـ "كيف":**

وافق السيوطي الجمهور على أنه لا يجزم بـ "كيف"، فلا يجوز: كيف تجلسْ أجلسْ،

---

(1) صدر بيت من الوافر وعجزه:

... ... إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا

وهولأبي طالب في ديوانه 61 وله أو لحسان أو للأعشى في خزانة الأدب 11/9 والكتاب 8/3 وشرح المفصل 35/7، 60، 24/9 وروايته:

... ... إذا ما خفت من أمر تبالا

ولحسان بن ثابت أو لأبي طالب أو لمجهول في الدرر 61/5 ولم أعثر عليه في ديواني حسان والأعشى ، و بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 391/1 وأسرار العربية 319، 321 والإنصاف 530/2 ويرويه:

... ... إذا ما خفت من أمرٍ تبالا.

(2) همع الهوامع 444/2 والكتاب 8/3، 9 والجنى الداني 112، 113.

بالجزم، لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها، وقيل يجوز مطلقاً وإليه ذهب قطرب والكوفيون(1).

إلا أن ابن هشام قد ذكر هذا الرأي السابق وأسنده للبصريين لا للجمهور(2).

- **لزوم اتصال "حيث" و" إذ" بـ"ما" في الجزم:**

يشترط في الجزم بـ"حيث" و"إذ" اتصالهما بـ"ما" على مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أن ذلك ليس بشرط وأنه يجوز الجزم بهما دون "ما" قياساً على أين وأخواتها، ورد بأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونتين بها، بخلافها(3).

وقد وافق السيوطي الجمهور قائلاً (لا يجزم بـ"حيث" و"إذ" مجردين من "ما")(4).

- **همزة الاستفهام لها تمام التصدير:**

مذهب الجمهور أن الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولذا استأثرت بأمور منها تمام التصدير، فقد قدمت على العاطف تنبيهاً على ذلك نحو﴿ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [البقرة: 44] و﴿ أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ ﴾ [الروم: 9] و﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس: 51]، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة لأنها من الجملة المعطوفة كأخواتها في ذلك فهي تتأخر عن حروف العطف نحو ﴿ وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ ﴾ [آل عمران: 101] ، و﴿ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾ [الأنعام: 95] ﴿ فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾ [النساء: 88]، و﴿ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: 3]

---

(1) همع الهوامع 453/2 وارتشاف الضرب 1868/4.
(2) مغني اللبيب 173/1.
(3) همع الهوامع 453/2 وارتشاف الضرب 1886/4.
(4) همع الهوامع 453/2.

فكان تقديمها تنبيهاً على تمام تصديرها حتى على حروف العطف[1].

وقد وافق السيوطي الجمهور فيما ذهبوا إليه[2].

- وجوب تقديم "مِنْ" ومجرورها على "أفعل" التفضيل :

في تقديم "مِنْ" ومجرورها على "أفعل" التفضيل أقوال:

أحدها: الجواز.

ثانيها: المنع.

ثالثها: يجب إن وصلت باستفهام نحو: ممن أنت خير؟، ومِنْ أي الناس زيد أفضل؟ والوجوب هنا لتقدمها على الجزأين فلا يجوز التأخير ولا التوسط.

والأصل في "مِنْ ومجرورها" التأخير عن "أفعل" لأنهما معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف.

ووجوب التقديم هو رأي الجمهور[3] واختاره السيوطي[4]، وأما تقدمه في غير الاستفهام فضرورة كقول الشاعر:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل، أو ما زودت منه أطيب[5]

والأصل: أو ما زودت أطيب منه.

وقوله:

---

(1) الجنى الداني 31 ومغني اللبيب 14/1.

(2) همع الهوامع 483/2.

(3) شرح التصريح 103/2.

(4) همع الهوامع 79/3.

(5) البيت من الطويل وهو للفرزدق في خزانة الأدب 269/8 وشرح المفصل 60/2 والدرر 296/5 ونصه (بل ما زودت) ولم أعثر عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في إرشاد السالك 588/1 وشرح ابن عقيل 184/2 وروايته (بل ما زودت).

إذا سايرت أسماءَ يوماً ظعينةٍ   فأسماءُ من تلك الظعينة أملح[1]

وأصله: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

- ما يصاغ من العدد على وزن "فاعل" لا يعمل في أصله:

الجمهور على أن العدد على وزن "فاعل" لا ينصب أصله المأخوذ منه، لأنه لا فعل له، بل يجب إضافته إليه فتقول في التذكير: ثاني اثنين، وثالث ثلاثةٍ ورابع أربعةٍ إلى عاشر عشرةٍ، وتقول في التأنيث: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاثٍ و....وهكذا، أو أن يكون المعنى في ثالث ثلاثة أنه بعض الثلاثة، وجاعل الاثنين ثلاثة وهكذا في البواقي، وخالف في ذلك الكسائي وثعلب، والأخفش وقطرب فأجازوا النصب[2].

وقد وافق السيوطي الجمهور فقال: (لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه في الأصح، وعليه الجمهور لأنه لا فعل له) [3].

- بناء الصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل ومجاراة المضارع:

أجاز السيوطي –موافقاً الجمهور- بناء الصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل ومجاراتها المضارع، وإن كان هذا البناء قليلاً وذلك نحو: طاهر القلب، ومنطلق اللسان، ومنبسط الوجه، وضامر الكشح، وخامل الذكر، وحائل اللون، وساهم الوجه، وظاهر الفاقة، ومطمئن القلب.

---

(1) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه 835 ونصه:

إذا سايرت أسماءُ يوماً ظعائناً   فأسماء من تلك الظعائن أملح

وله في شرح التصريح 103/2 وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 186/2 وأوضح المسالك 293/3 والمعجم المفصل 107/2 والرواية فيهما:

إذا سايرت أسماءُ يوماً ظعينةً   ... ...

(2) ارتشاف الضرب 767/2 وشرح الجمل 136/2 وشرح ابن عقيل 415/2 وشرح التصريح 276/2 وشرح المفصل 36/6.

(3) همع الهوامع 224/3.

وأما مجاراتها المضارع فقصدوا به مجاراتها إياه في تحركه وسكونه، والمراد تقابل حركة بحركة، وسكون بسكون، لا تقابل حركة بعينها، إذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات، فهو وزن عروضي لا تصريفي، وخالف في ذلك الزمخشري وذهب إلى أنها ليست مثل أسماء الفاعلين في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وإنما لها شبه بها، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث، وتدخلها الألف واللام، وتثنى وتجمع بالواو والنون، وهو قول مردود باتفاقهم على أن منها: ضامر الكشح وطاهر القلب وغيرها مما ذكر، وهي مجارية للمضارع[1].

- مصدر "فَعَلَ" و "فَعِلَ" المتعديين "فَعْل" قياساً:

الفعل الثلاثي المتعدي على وزن "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" يجيء مصدره على "فَعْل" قياساً مطرداً، والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، إلا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور، ووافقهم السيوطي في ذلك[2].

- التاء الساكنة التي تلحق الماضي حرف لا اسم:

اتفق جمهور النحاة على أن التاء الساكنة التي تلحق الماضي حرف يدل على تأنيث الفاعل نحو: قامتْ هند، وحكم هذه التاء السكون، ولذلك لما عرض تحريكها في نحو: رمتَا (للمثنى المؤنث) لأجل الضمير لم ترد الألف التي هي بدل اللام إلا في لغة رديئة يقول أهلها: رماتا.

---

(1) همع الهوامع 287/3 وارتشاف الضرب 2347/5 وشرح المفصل 81/6 وشرح ابن عقيل 141/2 وشرح التصريح 82/2.

(2) همع الهوامع 282/3، 283، 284 وارتشاف الضرب 490/2، 491 وشرح ابن عقيل 123/2 وشرح التصريح 73/2 والكتاب 9/4.

وخالف في ذلك الجلولي فقال : اسم ما بعدها بدل منها، وهو خرق لإجماعهم[1].

- الهاء من حروف الزيادة:

كون الهاء من حروف الزيادة ذكره كثير من النحاة، فقد وجدوا فيها شبهاً بحروف المد واللين فوافقتهما في الزيادة، وعزاه ابن جني للجماعة إذ قال (أما أبو العباس فكـان يخـرج الهاء من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنها إنما تلحق للوقف في نحو: اخشه، وارمه، وهلمه، ولكنه ، وتأتي بعد تمام الكلمة ، وهذا مخالفة منه للجماعة) [2]، وقد ثبتـت زيادتهـا لبيـان الحركة كما سبق في نحو: اخشه، وارمه ، وفي غير ذلك نحـو: أمهـة، وهجـرع وهبلـع وهركولة[3]، وقد أثبت السيوطي زيادتها فقال (وتزداد الهاء في الوقف واللام في الإشارة على ما مر في بابهما) [4].

ومن الجدير بالذكر أن كتب النحو[5] تسند لأبي العباس المبرد أنه لا يعد الهـاء مـن حروف الزيادة وتصر على ذلك، ولما تتبعت الأمر وجدت أنه يعدها من حروف الزيادة فـي غير موضع من كتابه[6]، ولذا يجدر تصحيح ذلك واتباع الحق.

---

(1) مغني اللبيب 106/1، 107 والجنى الداني 57، 58 وشرح التصريف 255.

(2) سر صناعة الإعراب 564/2،563.

(3) ارتشاف الضرب 218/1، 219 وشرح المفصل 143/9 ونسب الرأي لسيبويه، والمبدع في التصريف 122، 123.

(4) همع الهوامع 413/3.

(5) شرح المفصل 143/9 وارتشاف الضرب 218/1 وهمع الهوامع 413/3 وسر صناعة الإعراب 563/2.

(6) راجع في ذلك المقتضب194/1، 198، 201، 169/3.

وأما المسألة التي خالفهم فيها فهي :

- بدل الكل من البعض :

الجمهور على نفي بدل الكل من البعض نحو: لقيته غدوةً يومَ الجمعة، وأثبته السيوطي لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى﴿ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ [مريم: 60، 61] فـ"جنات" أعربت بدلاً من "الجنة" وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، وقول الشاعر:

رحمَ اللهُ أعظماً دفنوها ... بسجستانَ طلحةَ الطلحاتِ[1]

فـ"طلحة" بدل من "أعظماً" وهي بعضه، وقوله:

كأني غداةَ البينِ يومَ تحمّلوا ... ...[2]

فـ"يوم" بدل من "غداة" وهي بعضه[3].

---

(1) البيت من الخفيف وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 20 وفيه(نضّروا) وفي خزانة الأدب 10/8 وروايته (نضّروا) والدرر 57/6 وشرح شواهد الإيضاح 294 والحيوان 162/1 وشرح المفصل 47/1 ولسان العرب 533/2 (طلح) وبلا نسبة في الإنصاف 41/1 والجنى الداني 605.

(2) صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... لدى سمُراتِ الحيِّ ناقفُ حنظلِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه29 والدرر60/6 وخزانة الأدب376/4 ولسان العرب 339/9 (نقف) والرواية فيهما(يوم تحملوا) وبلا نسبة في شرح التسهيل 119/3 وارتشاف الضرب 1970/4 وروايته (يوم تحملوا).

(3) همع الهوامع 150/3 وارتشاف الضرب 1969/4، 1970.

المبحث الرابع

موقف السيوطي من بعض آراء النحاة

كثيراً ما كان ينفرد بعض علماء النحو بآراء في مسألة نحوية ما ولا يتم إجماع البصريين أو الكوفيين عليها، ولذا تكوّن كم هائل من آراء النحاة المتفردة، اطلع السيوطي على كثير منها مختاراً ما وافق منهجه، أو معللاً لما خالفه، وقد كانت موافقاته ومخالفاته لبعض النحاة كثيرة قياساً بما وافق فيه البصريين والكوفيين أو خالفهم، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن السيوطي قد أحصى كثيراً من هذه الآراء من خلال اطلاعه على كتبهم، أليس القائل في مقدمة كتابه همع الهوامع: (وجمعته من نحو مائة مصنف) [1].

وقد يتفق عالمان في رأيهما تجاه مسألة نحوية واحدة، وقد يتفق ثلاثة أو أكثر كذلك، ومن هنا فإني سأجعل الحديث فيما وافق فيه عالماً واحداً أو خالفه، ثم فيما وافق فيه عالمين أو خالفهما، ثم ما وافق فيه ثلاثة فأكثر أو خالفهم.

أولاً: ما وافق فيه عالماً واحداً أو خالفه:

وافق السيوطي عدداً كبيراً من النحاة فيما ذهبوا إليه ومنهم:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد وافقه في:

- أن ضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب، لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلا لمعنىً في غيره، فلم يحتج إلى موضع إعرابي.

بينما ذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف لا موضع له من الإعراب، وقال الفراء: محله ما

[1] همع الهوامع 12/1.

قبله، وقال الكسائي: محله ما بعده[1].

- أن "افعلّ" وهو للألوان والعيوب، لا يبنى من مضعف العين ولا من معتل اللام، وأنه مقصور من "افعالّ" نحو: احمارّ، واحوالّ، بدليل أنه ليس شيء من "افعلّ" إلا وقيل فيه "افعالّ"، وأنهما قد يجيئان لغير لون أو عيب ظاهر كاشعالّ الرأس واشعلّ، واقطارّ النبت واقطرّ، ولكنه قليل[2].

- إثبات الياء في الوقف على المنادى إذا كان اسماً منقوصاً لم تحذف منه "فاء" ولا "عين" نحو: يا قاضي، لأن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا في حال وقف ولا وصل، ولأن الحذف مجاز ولم يكثر، واختار يونس وسيبويه الحذف لأن النداء باب حذف وتغيير[3].

2- سيبويه: وقد وافقه في ثلاث وعشرين مسألة هي:

- منع صرف ما أُبدل فيه همز "أفعل" نحو: هراق في أراق، فيمنع الصرف مسمىً به، للعلمية ووزن الفعل، ولامبالاة بهذا البدل[4].

- صرف ما عرض له سكون تخفيف بعد التسمية، كأن تسمي رجلاً "ضارِب"، ثم خففته فأسكنت الراء، صرفته لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف، ومنع صرفه المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي[5].

- منع صرف "ألبب" علماً، ولامبالاة بفكه، لأنه رجوع إلى أصل متروك، وأجاز الأخفـ

---

(1) الكتاب 227/1، 228، 388، 389، 390، 391، 397 وهمع الهوامع 228/1 وشرح المفصل 113/3 وارتشاف الضرب 952/2، 953 وشرح الجمل 161/2، 162 ومغني اللبيب 106/2.

(2) همع الهوامع 269/3 وارتشاف الضرب 177/1.

(3) همع الهوامع 387/3 والكتاب 184/4 وشرح الجمل 9/3 وشرح التصريح 340/2 وارتشاف الضرب 804/2 وشرح المفصل 75/9.

(4) همع الهوامع 106/1 والكتاب 200/3 وارتشاف الضرب 862/2.

(5) همع الهوامع 106/1 والكتاب 227/3 وارتشاف الضرب 862/2 وشرح التصريح 221/2.

صرفه لمباينته الفعل بالفك[1].

- جواز كسر ميم الجمع إذا كسرت الهاء قبلها إتباعاً لها، وهو الأقيس كراهية الضمة بعد الكسرة، مع جواز ضمها على الأصل، وسكونها[2]، وقرئ بهما(**أنعمت عليهم**)[الفاتحة: 7].

- أن اللواحق لضمير النصب المنفصل "إيا" حروف تبين الحال، كاللاحقة في "أنت" و"أنتما" و"أنتم" و"أنتن" وكاللواحق في اسم الإشارة، ولبيان المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب[3].

- موافقته في منع وقوع الحال فعلاً إذا كان المبتدأ مصدراً، وأجاز ذلك الكسائي والأخفش وهشام وابن مالك[4] لوروده في الشعر كقوله:

عهدي بها في الحيِّ قد سُرْبِلَتْ   بيضاءَ مثلَ المُهرة الضامرِ[5]

- أن "كيف" ظرف ومعناها: على أيِّ حال أو في أيِّ حال، وهي عند الأخفش والسيرافي اسم غير ظرف[6]، وهذا الذي أثبته عكس ما ذكره في شرح الكافية حيث قال (وكون "كيف" ظرفاً مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم...... فـ"كيف" عند سيبويه مقدر بقولنا: على أي حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أي حال، و"حاصل" عنده مقدر) [7].

---

(1) همع الهوامع 106/1 والكتاب 195/3 وارتشاف الضرب 862/2 وشرح التصريح 221/2.

(2) همع الهوامع 198/1 والكتاب 195/4.

(3) همع الهوامع 205/1، 206 والكتاب 356/2 وشرح المفصل 101/3.

(4) همع الهوامع 342/1 وارتشاف الضرب 1095/3، 1096.

(5) البيت من السريع وهو للأعشى في ديوانه 188 وله في شرح شواهد الإيضاح 401 وشرح المفصل 101/5 وروايتهما

... ...   هيفاء مثل المهرة الضامر

وله في الإنصاف 778/2 والدرر 29/2 وروايته (عهدي به).

(6) همع الهوامع 159/2، 160 والكتاب 233/4 ومغني اللبيب 174/1.

(7) شرح الكافية 291/3.

- إذا تقدم المستثنى متوسطاً بين المستثنى منه وصفته نحو: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرٍو خيرٍ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيد جاز فيه الإتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء، والإتباع بدلاً هو المختار عند السيوطي وهو مذهب سيبويه(1).

- أن صاحب الحال في نحو "فيها قائماً رجلٌ" هو المبتدأ وصححه ابن مالك، وذهب قوم إلى أن صاحبها هو الضمير المستكن في الخبر بناء على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول(2).

- في عدم جواز أن يكون المميز منفياً لا في كم الاستفهامية ولا في الخبرية، فلا يقال: كم لا رجلاً جاءكþ ولا: كم لا رجلٍ صحبت(3).

- يتعين النصب بـ"حتى" بعد فعل غير موجب – وهو المنفي- وما فيه الاستفهام و "قلما" إذا أردت بها النفي المحض، وذلك نحو: ما سرت حتى أدخلَ المدينة، وقلما سرت حتى أدخلَها، وأسرت حتى تدخلَهاþ (4).

- ترد "أنْ" زائدة، وليست المخففة من الثقيلة نحو قولك: لما أنْ جاءوا ذهبت، وأما والله أنْ لو فعلت لأكرمتك، وتكون توكيداً بعد "لمَّا" نحو قولك: لما أنْ فعل، كما تكون توكيداً بين القسم و"لو" كما في المثال السابق(5).

- "مِنْ" في أفعل التفضيل ابتدائية ولا تخلو من التبعيض، فهي لابتداء الارتفاع في نحو: زيد أفضل من عمرو، ولابتداء الانحطاط في: زيد شر من عمرو.

---

(1) همع الهوامع 184/2، 192 والكتاب 336/2 وارتشاف الضرب 1509/3 والمقتضب 399/2 وشرθ المفصل 92/2.

(2) همع الهوامع 234/2 والكتاب 122/2 وشرθ التصريح 375/1.

(3) همع الهوامع 278/2 والكتاب 168/2 وارتشاف الضرب 783/2.

(4) همع الهوامع 302/2 والكتاب 22/3، 23، 24 وارتشاف الضرب 1662/4.

(5) همع الهوامع 325/2 والكتاب 152/3، 222/4.

- في الإضافة يكون الاسم الأول مضافاً والثاني هو المضاف إليه، هذا ما ذهب إليه السيوطي موافقاً سيبويه[1]، لأن الأول هو الذي يضاف إلى الثاني فيستفيد منه تخصيصاً ودليل ذلك ما جاء في الكتاب (والجر إنما يكون في كل اسمٍ مضاف إليه) [2] ومعلوم أنه الاسم الثاني منهما.

- في أن الجر في المضاف إليه بالمضاف -لا بالحرف المقدر ولا بالإضافة- وهو الأصح لاتصال الضمير به أي المضاف، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله[3].

وقد جاء في ارتشاف الضرب (وجر الثاني هو بالاسم المضاف إليه، هذا مذهب سيبويه) [4] وهو مخالف لما سبق بيانه في المسألة السابقة أن سيبويه يسمي الاسم الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه.

- عد السيوطي "إذما" من أدوات الشرط الجازمة، ويجزم بها في الكلام وفاقاً لسيبويه خلافاً لمن خص ذلك بالشعر[5].

- جواز حذف الفاء في جواب الشرط ضرورة، وامتناعه في السعة موافقاً سيبويه[6]، ومنه قول الشاعر:

---

(1) همع الهوامع 411/2.

(2) الكتاب 419/1.

(3) همع الهوامع 412/2 والكتاب 419/1، 420 وشرح التصريح 24/2، 25.

(4) ارتشاف الضرب 1799/4.

(5) همع الهوامع 451/2 والكتاب 56/3، 57 وارتشاف الضرب 1862/4 والجنى الداني 191، 508، 611.

(6) همع الهوامع 458/2 والكتاب 64/3، 65 وشرح المفصل 3/9 وارتشاف الضرب 1872/4.

من يفعل الحسنات الله يشكرها   ... ...[1]

وما جاء من ذلك في غير الشعر فهو قليل نادر لا يقاس عليه، كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: (**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)** [2].

- أن "إما" مركبة من "إن" و"ما" زائدة، أدغمت نون "إن" في "ما" فصارت "إما"، ولما اعتقدوا ذلك قالوا قد جاء في الشعر "إن" دون "ما" وأنشدوا:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها   فإن جزعاً، وإن إجمال صبر[3]

أي: فإما جزعاً وإما إجمال صبر، فحذفت "ما" ضرورة واكتفي بـ "إن"[4].

- في جمع ما فيه أحد الزائدين يضاهي أصلاً والآخر لا يضاهيه، نحو: مقعنسس، فقد ذهب سيبويه إلى حذف السين وإبقاء الميم لكونها متقدمة، ولأنها تفيد معنىً وهو الدلالة على اسم الفاعل، فتقول: مقاعس، واختاره السيوطي وفاقاً لسيبويه وخلافاً للمبرد فيما ذهب إليه من حذف الميم وإبقاء السين فيقول في جمعها: قعاسس[5].

---

[1] صدر بيت من البسيط وعجزه:

... ...   والشر بالشر عند الله مثلان

وهولكعب بن مالك في ديوانه 67 وروايته(سيان) و لحسان بن ثابت في الكتاب 65/3 والدرر 81/5 ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعبد الرحمن بن حسان في المغني 53/1 وبلا نسبة في شرح المفصل 2/9، 3 وأوضح المسالك 210/4 والتوطئة 152 والمقرب 276/1 وسر صناعة الإعراب 264/1 والخصائص 281/2 والمنصف 118/3.

[2] جزء من حديث في صحيح مسلم، كتاب اللقطة رقم الحديث 1723 وصحيح البخاري برقم (2437).

[3] البيت من الوافر وهو لدريد بن الصمة في ديوانه 110 وروايته:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها   فإن جزعاً وإن إجمال صبر

وله في خزانة الأدب 109/11 والأزهية 57 وروايته (لقد كذبتك عينك) وبلا نسبة في الكتاب 269/1، 332/3 والجنى الداني 212، 534 والمقتضب 28/3 وشرح المفصل 101/8، 104.

[4] همع الهوامع 179/3 والكتاب 293/1 وارتشاف الضرب 1993/4 وشفاء العليل 789/2 والجنى الداني 533، 534 ومغني اللبيب 56/1.

[5] همع الهوامع 328/3 والكتاب 429/3 وارتشاف الضرب 461/1 وشفاء العليل 1047/3.

- وافقه في جمع ما كان وزنه على "انفعال" أو "افتعال" كانطلاق وافتقار فيقال: نطاليق وفتاقير، وكذلك في التصغير يقال: نطيليق وفتيقير، وإن كانت تاء الافتعال قد أبدلت ردت إلى أصلها من التاء فيقال في نحو: اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واظلال: ضتاريب وضتيريب.

بينما ذهب المازني إلى إجراء "انفعال" و"افتعال" مجرى "فعال" في حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال في الجمع: طلائق وفقائر وفي التصغير: طليق وفقير[1].

- إذا كان رابع الاسم الخماسي يوافق زائداً لفظاً كنون خدرنق، أو يوافقه مخرجاً كدال فرزدق حذف منه الرابع وبقي الخامس فتقول: خدارق، وفرازق وهو رأي سيبويه، وقد وافقه السيوطي وقال عنه هو الأجود[2].

- إذا جاء التصغير على وزن "فُعَيْل" من اسم منقوص لا يرد إلى أصله، لأن الاسم إذا حذف منه شيء، وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير وهو ثلاثة أحرف لم يرد المحذوف، لأن الحذف لم يكن من علة تزول بالتصغير، وإنما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبَّر، وهو أحوج إليه في المصغر لزيادة حروفه، وذلك مثل: هار، وميت، وشاكٍ، وخير، وشر، وناس فيقال في تصغيرها: هُوَيْر، ومُيَيْت، وشُوَيْك، وخُيَيْر، وشُرَيْر، ونُوَيْس وذهب أبو عمرو ويونس إلى جواز رد المحذوف فيقال: هويئر، ومُيَيِّت، وكذلك في البواقي[3].

- وافق السيوطي سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل في غير الترخيم فيقال: بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، بحذف الهمزة إذ هي زائدة، وقال المبرد: أُبَيْرِه وأُسَيْمِع إذ الهمزة عنده محكوم

---

(1) همع الهوامع 325، 329 والكتاب 434/3 وارتشاف الضرب 461/1، 462 وشفاء العليل 1047/3.

(2) همع الهوامع 329/3 والكتاب 417/3 وارتشاف الضرب 462/1 وشفاء العليل 1408/3.

(3) همع الهوامع 343/3 ، 344 والكتاب 456/3 وارتشاف الضرب 365/1 والأصول 56/3، 57 وشرح الجمل 442/2 وشفاء العليل 1057/3 وشرح المفصل 120/5، 121.

بأصالتها، فحذف الميم واللام كما يحذف آخر الخماسي الأصول[1].

3- الكسائي: وقد وافقنا في مسألة واحدة هي:

- إثبات العطف بـ"لولا" و"متى" إذ ذكرهما السيوطي من حروف العطف تبعاً للكسائي كما في قولك: مررت بزيدٍ فلولا عمرٍو، أو فمتى عمرٍو بالجر، وأباه الفراء والبصريون[2].

وخالفنا في مسألتين هما:

- منع الكسائي إضافة "ذو" بمعنى صاحب إلى المضمر، وتبعه في ذلك النحاس والزبيدي، وأجاز السيوطي ذلك[3] ومنه قوله:

إنما يعرفُ ذا الفضـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـلِ من الناسِ ذَوُوه[4]

وقوله:

... ... أبار ذَوِي أرومتها ذَوُوها[5]

وقوله:

---

(1) همع الهوامع 354/3 والكتاب 446/3، 476 وارتشاف الضرب 400/1 والأصول 61/3 وشفاء العليل 1063/3.

(2) همع الهوامع 187/3 وارتشاف الضرب 1979/4، 1980.

(3) همع الهوامع 424/2 وارتشاف الضرب 1815/4.

(4) البيت من مجزوء الرمل وهو بلا نسبة في الدرر 27/5 وهمع الهوامع 424/2 ويروى:

إنما يصطنع المعـ ـروف في الناس ذووه

في شرح التسهيل 108/3 وارتشاف الضرب 1815/4 وشرح المفصل 53/1، 38/3 ولسان العرب 458/15 (ذو).

(5) عجز بيت من الوافر وصدره:

صبحنا الخزرجية مرهفاتٍ ... ...

وهو لكعب بن زهير في ديوانه 166 وروايته(ذَوُوها) وفي أمالي ابن الحاجب 344/1 وشرح المفصل 53/1، 36/3 ولسان العرب 458/5 (ذو) وفيهما (ذووها) وبلا نسبة في الدرر 28/5 وهمع الهوامع 424/2 والمقرب 211/1 وفيه (ذووها).

… … … …   رجوناه قدماً من ذويك الأفاضل[1]

- منع الكسائي إضافة "آل" إلى الضمير، وتبعه النحاس والزبيدي، وأجاز السيوطي ذلك[2] ومنه:

والصلاة على آل الصليـ ـ ـ ـ ـ ـب وعابديه اليوم آلك[3]

4- **الفراء:** وقد وافقه أيضاً في مسألة واحدة وخالفه في ثلاث مسائل، فالتي وافقه فيها هي:

- أن "حاشا" فعل جامد لا فاعل له، وأن الأصل في قولك: "حاشا زيد" حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها[4].

وأما ما خالفه فيها:

- منع الفراء عطف أحد المقدارين إذا كانا من جنسين في التمييز نحو: عندي رطل سمناً عسلاً، إذا أردت أن عندك منهما مقدار رطل، لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده وإنما هو مجموعهما، فجعل "سمناً عسلاً" اسماً للمجموع على حد قولهم: هذا حلو حامض.

وخالفه السيوطي في ذلك ذاهباً إلى جواز العطف بالواو لأنها تصير ما قبلها وما بعدها

---

(1) عجز بيت من الطويل وصدره:

وإنا لنرجو عاجلاً منك مثل ما   … … … …

وهو للأحوص في ديوانه 182 وروايته:

ولكن رجونا منك مثل الذي به   صرفنا قديمًا من ذويك الأفاضل

وفي الدرر 28/5 ولسان العرب 458/15 (ذو) وروايته:

ولكن رجونا منك مثل الذي به   صرفنا قديمًا من ذويك الأوائل

وبلا نسبة في همع الهوامع 424/2 والمعجم المفصل 513/6.

(2) همع الهوامع 425/2 وارتشاف الضرب 1818/4.

(3) البيت من مجزوء الرمل وهو لعبد المطلب في شرح التسهيل 110/3 وشفاء العليل 712/2 والدرر 31/5 وتاج العروس 218/7 (أهل) وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 1818/4.

(4) همع الهوامع 212/2 وارتشاف الضرب 1533/3 وشرح المفصل 85/2، وشرح الكافية 244/1.

بمنزلة شيء واحد[1].

- أجاز الفراء حذف الياء والواو الساكنتين في الوقف لكثرة ما ورد من ذلك ومنه قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ ﴾ [الكهف: 64]، وخالف السيوطي فذهب إلى أن الوقف عليهما يكون بالسكون كحالهما في الوصل نحو: يرمي ويدعو، ولا يحذفان إلا في فاصلة نحو﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر: 4]، أو في قافية كقوله:

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ـ ـ ـضُ القوم يخلق ثم لا يفرِ[2]

أراد: يفري، فحذف الياء لثقلها، ثم أسكن الراء للوقف[3].

- ما جاز للضرورة جاز في النثر للتناسب والسجع، نحو قوله صلى الله عليه وسلم **(اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن)** [4] وكان القياس "أضلوا" فأتى بضمير مؤنث لمناسبة "أظللن وأقللن"، وقوله في حديث المواقيت **(هن لهن)** [5] والقياس "لهم" بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم، وقوله **(أنفق بلالاً ولا**

---

(1) همع الهوامع 264/2 وارتشاف الضرب 1632/4.

(2) البيت من الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 29 وروايته:

فلأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

وفي الدرر 297/6 والكتاب 185/4، 209 وشرح شواهد الإيضاح 270 وسر صناعة الإعراب 471 والمنصف 74/2 وشرح المفصل 79/9 ولسان العرب 87/10 (خلق) وروايته في الخمسة الأخيرة (ولأنت تفري...).

(3) همع الهوامع 385/3 وارتشاف الضرب 805/2، 806 وشرح شواهد الإيضاح 270 وشفاء العليل 1131/3.

(4) الحديث في مجمع الزوائد 126/10 والترمذي في كتاب الدعوات 361/5 والرواية فيهما (أقلت) والكلم الطيب لابن تيمية فصل في القرية أو البلدة إذا أراد دخولها ص63.

(5) جزء من حديث في صحيح البخاري، كتاب الحج، ص297، ورقم الحديث (1529) وفي صحيح مسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، رقم الحديث (1181).

تخΣ من ذي العرΣ إقلالاً) [1] فنوّن المنادǎ المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً، وقوله (ارجعن مأزورات غير مأجورات) [2] والقياس "موزورات"، ومما استدلوا به على ذلك قوله تعالى

﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: 10] ثم﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب: 67]

زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق، ومن كلامهم (شهر ترǎ، وشهر ثرǎ، وشهر مرعى) [3] حذف التنوين من "ثرǎ" و"مرعى" إتباعاً لـ"ترǎ"[4].

5- المبرد: ووافقنا في المسائل الآتية:

- ما كان من الأسماء الأعجمية موافقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو: إسحاق، فإنه مصدر لـ"أسحق" بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع، ونحو يعقوب لذكر القبح، فإن كان شيء منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمّي، فإن قصد اسم النبي منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف[5].

- إذا وقعت الهاء (ضمير الغائب) بعد ساكن فالأحسن اختلاسها سواء كان الساكن صحيحاً أو حرف علة نحو: منهُ، وعنهُ، وأكرمهُ، وفيه، وعليه، ومنه قوله تعالى﴿ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾

---

(1) الحديث في مجمع الزوائد باب الادخار 126/3، وفي باب الإنفاق والإمساك 241/10 والطبراني في المعجم الكبير 192/10 ورقم الحديث (10300) وكشف الخفاء للعجلوني 210/1 ورقم الحديث 635 ومشكاة المصابيح، كتاب الزكاة، باب الإنفاق وكراهية الإمساك، ورقم الحديث (1885) والسلسلة الصحيحة للألباني 347/6 ورقم الحديث (1266).

(2) جزء من حديث في الجامع الصغير للسيوطي 64/1 ورقم الحديث (939) وفي سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز 502/1، 503 ورقم الحديث (1578).

(3) ارتشاف الضرب 2377/5.

(4) همع الهوامع 250/3، 251 وارتشاف الضرب 2377/5 وشرθ الجمل 148/3، 149.

(5) همع الهوامع 111/1 والمقتضب 325/3، 326.

[آل عمران: 7] ومنه: من لدنه يا فتى[1].

- الموصول والصلة كجزأي اسم،وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم هي ولا جزء منها على الموصول[2].

- يعمل اسم الفاعل عمل فعله مفرداً أو غيره، أي مثنىً ومجموعاً جمع سلامة، وجمع تكسير، نقول: هؤلاء حواج بيت الله أمس، ومررت برجلٍ ضارباه الزيدان، ومررت بقوم ملازموهم إخوتهم، فتثنى وتجمع ومنه قوله:

أوالفاً مكةَ من وُرْقِ الحمى[3]

وقوله:

ثم زادوا أنهم في قومهم ... غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فُخُرْ[4]

ومنع سيبويه والخليل إعمال المثنى والجمع الصحيح[5].

- يقال لجمع المذكر والمؤنث معاً في الإشارة "أولاء" بالمد، و"أولى" بالقصر، وألفها أصل، وهي عند سيبويه منقلبة عن ياء لإمالتها[6].

- إذا تأخر معمول خبر "إن" وأخواتها عنه وعن الاسم فإن جُرِّدَ الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه – أي معمول الخبر المتأخر-، وإن لم يجرد فالمنع أيضاً لأنه لم يسمع، وأجازه

---

(1) همع الهوامع 196/1 والمقتضب 401/1.

(2) همع الهوامع 285/1، 286 والمقتضب 197/3 وارتشاف الضرب 1040/2.

(3) الرجز للعجاج في ديوانه 295 وفي شرح المفصل 75/6 وشرح التصريح 189/2 ولسان العرب 12/9 (ألف)، 293/15 (منى) وفيه (قواطناً) والكتاب 26/1 وفيه (قواطناً)، 110/1 وفيه (أوالفاً) وبلا نسبة في شرح الجمل 149/3 وشرح ابن عقيل 116/2 والإنصاف 519/2 وفيه (قواطناً).

(4) البيت من الرمل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه 83 وفي خزانة الأدب 188/8 والدرر 274/5 وشرح التصريح 69/2 وشرح المفصل 74/6 وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 357 وأوضح المسالك 227/3 وشرح ابن عقيل 116/2 والكتاب 113/1 والتوطئة 264 وفيهما (فجر).

(5) همع الهوامع 53/3 والمقتضب 148/4 وارتشاف الضرب 2267/5.

(6) همع الهوامع 246/1 وارتشاف الضرب 975/2.

الزجاج نحو: إن زيداً لقائم لفي الدار(1).

6- مخالفة ثعلب:

أثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء عند التصغير ولم يسقطها فقال في نحو: اضطراب: أُضَيْرِيب ، فحذف الطاء لأنها بدل من تاء "افتعل" ، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل ، لأنها فضلتها بالتقدم.

أما السيوطي فقد اختار أن ألف الوصل تزال عند تصغير ما هي فيه، سواء كان ثنائياً كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واضطراب وغيرها، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر فيقال: بُنَيّ وسُمَيّ وفُتَيْقِير ونُطَيْلِيق وضُتَيْرِيب، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب سيبويه وينسب للجمهور(2).

7- **الزجاج:** وافقه في مسألتين هما:

- عدم جواز تقدم المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة بضربيه على الجملة المؤكدة، فلا يقال: اعترافاً له عليّ دينار، ولا حقاً هو ابني، وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في الأولى: اعترف بذلك اعترافاً، وفي الثانية: أحقه حقاً، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً عليه، ولم ينسب السيوطي الرأي لأحد، ونسبه أبو حيان للزجاج(3).

- إذا وقعت "حاشا" قبل لام الجر نحو: حاشا لله، فهي اسم مصدر مرادف للتنزيه، وليس معناه الاستثناء، بدليل قراءة بعضهم **(حاشاً لله)** [يوسف: 31] بالتنوين، كما يقال تنزيهاً لله، وبراءةً

---

(1) همع الهوامع 444/1، 445 وارتشاف الضرب 1264/3.

(2) همع الهوامع 344/3 وارتشاف الضرب 364/1، 365 والكتاب 433/3، 434، 454 والأصول 45/3، 46.

(3) همع الهوامع 92/2 وارتشاف الضرب 1375/3.

لله من كذا ، صحح السيوطي هذا الرأي ولم يسنده لأحد ، وكذلك في شرح التسهيل ، ومغني اللبيب، وارتشاف الضرب ، إلا أنه جاء في حاشية الارتشاف أن هذا الرأي للزجاج ولم أعثر عليه في كتابٍ غيره فيما اطلعت عليه[1].

- وقد خالفه في مسألة واحدة هي:

أن مجرور "رب" لا يكون إلا في محل نصب عند الزجاج، أما السيوطي فقد اختار المذهب القائل بأن مجرورها يكون بحسب العامل، فيحكم عليه بالرفع أو النصب، ففي نحو: رب رجلٍ صالح عندي، محل مجرورها رفع على الابتداء، وفي نحو: رب رجلٍ صالح لقيت نصب على المفعولية، وهكذا... [2].

8- **موافقة السيرافي** في أن "ذا" الذي هو اسم إشارة ثنائي الوضع نحو "ما"، وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، مخالفين في ذلك البصريين، إذ هو عندهم ثلاثي الوضع وألفه منقلبة عن أصل، والكوفيين أيضًا حيث ذهبوا إلى أن ألفه زائدة[3].

9- **الفارسي:** وقد وافقه في ثلاث مسائل:

- الضمير المجرور بـ"رب" معرفة جرة مجرى النكرة في دخول "رب" عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود، وذهب قوم إلى أنه نكرة وهو اختيار الزمخشري وابن عصفور[4].

- "في" تزاد ضرورة لا اختياراً، هذا ما ذهب إليه الفارسي ووافقه السيوطي، كقوله:

---

(1) همع الهوامع 214/2 وارتشاف الضرب 1535/3 وشرح التسهيل لابن مالك 227/2 ومغني اللبيب 110/1.

(2) همع الهوامع 352/2 وارتشاف الضرب 1742/4 ومغني اللبيب 120/1.

(3) همع الهوامع 244/1، 245 وارتشاف الضرب 974/2 والجنى الداني 238 والإنصاف المسألة الخامسة والتسعون669/2 وحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي،بهامش شرح التصريح126/1.

(4) همع الهوامع 351/2، 352 وارتشاف الضرب 1747/4 والجنى الداني 450 وشرح الجمل 523/1.

أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجا   يخالُ في سوادهِ يرندجا[1]

أي: يخال سواده يرندجا، وهي في ذلك زائدة لغير تعويض، و تفيد التوكيد[2].

- لا يصاغ المبني للمفعول من فعل جامد نحو: عسى، وكذا ناقص من "كان" و "كاد" وأخواتهما، لأنه لم يسمع والقياس يأباه، وجوز ذلك سيبويه والسيرافي والكوفيون[3].

10- **موافقة أبي نصر الفارابي** في معنى "رب"، فقد ذكر السيوطي ثمانية آراء في مفادها، وصحح الرأي الثالث وهو رأي الفارابي أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً[4]، وذكر أمثلة لكل نوع، فمن ورودها للتكثير قوله تعالى﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر: 2] فإنه يكثر منهم تمني ذلك، والاستشهاد بنفس الآية على عكس ذلك، فقيل هي للتقليل أي تدهشهم أحوال القيامة فتقل استفاقتهم وتمنيهم[5]، ومن ورودها للتكثير قوله صلى الله عليه وسلم **(يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)** [6] وقول الشاعر:

فيا ربَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ   بآنسةٍ كأنها خطُّ تمثالِ[7]

ومن ورودها للتقليل قوله:

---

[1] الرجز لسويد بن كاهل اليشكري في الدرر4/150 وخزانة الأدب 6/125 وروايته:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا   دخلت في سرباله ثم النجا

وبلا نسبة في المغني 1/146 وارتشاف الضرب 4/1727 وهمع الهوامع 2/362.

[2] همع الهوامع 2/362 وارتشاف الضرب 4/1727 ومغني اللبيب 1/146.

[3] همع الهوامع 3/277 وارتشاف الضرب 3/1325 وشرح الجمل 1/562، 563.

[4] همع الهوامع 2/348 وارتشاف الضرب 4/1738.

[5] حاشية الشيخ محمد الأمير، بهامش مغني اللبيب 1/119.

[6] جزء من حديث في سنن الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم 4/230، ورقم الحديث (2196) وفي صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل ص47 ورقم الحديث (115).

[7] البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه 46 وروايته (ويارب) والدرر 4/118 وشرح شواهد الإيضاح 216 وفيه (ألا رب) وبلا نسبة في المقرب 1/199 والمغني 1/119، 2/147 وشرح التصريح 2/18 وروايته (يا رب).

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ   وذي ولدٍ لم يَلْدَه أبوانِ

وذي شامةٍ غرّاء في حُرِّ وجهه   مجلّلةٍ لا تنقضي لأوانِ[1]

أراد: عيسى وآدم والقمر.

11- **مخالفة محمد بن خلصة الضرير** فقد أجاز ابن خلصة أن تتلقى جملة القسم في النفي بـ"لم" ، دون "لن" ، معللاً أن "لن" وإن كانت كـ"لا" في نفي المستقبل ، إلا أنها نفي لـ"سيفعل"، فلما كانت في مقابلة السين لم يتلق بها كالسين، وخالفه في ذلك السيوطي وهو جواز التلقي بـ"لن"، دون "لم"، لأن "لم" للماضي، والقسم بالمستقبل أجدر[2].

12- **ابن القطاع:** ووافقه في مسألتين هما:

- من أوزان ألف التأنيث الممدودة "فعليلاء"، كمزيقياء ومطيطياء، ولم يذكره إلا ابن القطاع، وتبعه ابن مالك، فكأن التصريفيين رأوا أن الياء ياء تصغير، فكأنه في الأصل بني على "فعلياء" وإن لم ينطق به، فيكون كما لو صغرت كبرياء (كبيرياء)، وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً فإنه لا يثبت بناءً أصلياً[3].

- من أوزان ألف التأنيث الممدودة "يفاعلاء"، نحو: ينابعاء، اسم موضع، ولم يذكر هذا البناء إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك، وذكره السيوطي وفاقاً له[4].

---

(1) البيتان من الطويل وهما لرجل من أزد السراة في الدرر 173/1، 174 وشرح التصريح 18/2 وفيه (لا تنجلي لزمان) وفي شرح شواهد الإيضاح 257 وخزانة الأدب 381/2 وفيهما (عجبت لمولود) وبلا نسبة في الجنى الداني 441 والخصائص 333/2 والمقرب 199/1 وأوضح المسالك 51/3 وشرح المفصل 48/4 والمغني 119/1 والكتاب 266/2، 115/4 وروايته (عجبت لمولود).

(2) همع الهوامع 399/2 وارتشاف الضرب 1778/4.

(3) همع الهوامع 299/3، 300 وارتشاف الضرب 649/2، 650 وشفاء العليل 1007/3 ولم يسنده لأحد.

(4) همع الهوامع 300/3 وارتشاف الضرب 647/2 وشفاء العليل 1006/3 ولم يسنده لأحد.

13- **مخالفة ابن السيد البطليوسي:** فقد ذهب ابن السيد إلى جواز عطف الجمل بـ"حتى" نحو قول الشاعر:

سريت بهم حتى تكلّ مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[1]

فقد عطف جملة "تكلّ" بالرفع على "سريت"، وخالفه السيوطي في ذلك، حيث ذهب إلى أن العطف بـ"حتى" يكون في المفرد،لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، والجزئية لا تتأتى إلا في المفردات،وهذا الذي ذهب إليه السيوطي هو ما جاءت به كتب النحو[2].

14- **الزمخشري:** وقد وافقه في مسألة هي:

- ذهب الزمخشري إلى أن "لن" لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، وقال تعالى﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾ [الكهف: 60] وقال﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف: 80]، ووافقه السيوطي في ذلك ذاكراً أن بعض النحاة عدّوا منع معنى التوكيد فيها مكابرة[3].

وخالفه في مسألتين هما:

- أجاز الزمخشري الفصل بـ"إلا" بين الموصوف وصفته في المفرد نحو: ما مررت برجلٍ

---

(1) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه 82 وروايته (مطوت بهم) والدرر 141/6 وشرح شواهد الإيضاح 228 والكتاب 27/3، 626 والمغني 114/1، 115 وشرح المفصل 79/5 وروايته (حتى تكل غراتهم) وبلا نسبة في أسرار العربية 267 وفيه (مطوت بهم حتى تكل ركابهم).

(2) همع الهوامع 182/3 وارتشاف الضرب 1998/4، 1999، 2002 وشرح التصريح 141/2 والجنى الداني 551 ومغني اللبيب 113/1، 114.

(3) همع الهوامع 286/2 وارتشاف الضرب 1644/4 ومغني اللبيب 221/1.

إلا صالح، وفي الجملة نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، وجعل منه﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر: 4] فجعل "ولها كتاب معلوم" جملة واقعة صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف.

وخالفه السيوطي فذهب إلى أنه لا يفصل بين الموصوف وصفته بـ"إلا" لأنهما كشيء واحد، كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، لأن "إلا" وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف(1).

- "لن" تفيد تأبيد النفي عند الزمخشري، فقولك: لن أفعله كقولك: لن أفعله أبداً، ومنه قوله تعالى﴿ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا ﴾ [الحج: 73].

وخالفه السيوطي بأنها لا تفيد التأبيد، لأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في﴿ فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾ [مريم: 26] ولم يصح التوقيت في قوله﴿ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: 91]، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى﴿ وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا ﴾ [البقرة: 95] تكرار إذ الأصل عدمه(2).

15- مخالفة أبي بكر بن طاهر:

فقد ذكر ابن طاهر أن "أن" الناصبة للمضارع ليست هي المتصلة بالماضي في نحو﴿ أَن كَانَ

(1) همع الهوامع 204/2 والكشاف 570/2 وشرح التسهيل 221/2.

(2) همع الهوامع 287/2 وارتشاف الضرب 1643/4، 1644 وشرح التسهيل 336/3 ومغني اللبيب 221/1.

ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: 14] بل إنها غيرها، وهي عنده مشتركة أو متجوز بها واستدل لذلك بأمرين:

أحدهما: أنها تخلص للاستقبال، فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الأمر.

والثاني: أنا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تصيره بصيغة المضارع، كـ"لم" لما دخلت على الماضي قلبت صيغته للمضارع لتعمل فيه.

وخالفه السيوطي وعدّ "أن" الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي، وأنها توصل بالأمر في نحو: كتبت إليه أنْ قم، وبالنهي في نحو: كتبت إليه أنْ لا تفعل، وهذا الذي ذهب إليه هو رأي سيبويه[1].

16- موافقة ابن خروف:

الموصولات الاسمية غير "أل" توصل بجملة خبرية معهود معناها غالباً، ولذا اختلفوا في جملة التعجب، فمن قال إنها إنشائية منع من كونها توصل، ومن قال إنها خبرية اختلفوا بين موافق ومانع، واختار ابن خروف الجواز نحو: جاءني الذي ما أحسنه، ووافقه على ذلك السيوطي، وأما من منع فلأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب، والصلة موضحة، فتنافيا[2].

17- **وافق ابن بطال** فيما إذا تعدد ذو الحال وتفرق الحالان نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فإن ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم، وما تأخر للمفعول، فمصعداً حال للتاء، ومنحدراً حال لزيد، ومنه قوله:

---

[1] همع الهوامع 281/2، 282 وارتشاف الضرب 1637/4 والكتاب 162/3 ومغني اللبيب 27/1 وشرح قواعد الإعراب لابن هشام 360، 361، 362.

[2] همع الهوامع 280/1 وارتشاف الضرب 997/2 وشرح ابن عقيل 154/1 حاشية رقم (2) وشرح الكافية 37/2 وشرح الجمل 123/1.

خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرط مرحل[1]

فـ"أمشي" لأول الاسمين، و"تجر" لثانيهما، وهما بذلك يخالفان ما ذهب إليه الجمهور من أن الحال الأولى تكون للاسم الثاني والحال الثانية للأول[2].

18- **أبو علي الشلوبين:** ووافقه في مسألتين هما:

- أن "ليس" و"ما" أصلهما لنفي الحال، فإذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان دون زمان، ونفي بـ"ليس" أو "ما" فإنه يحمل نفيها على الحال، أما إذا اقترن بزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقترن به[3]، ومن أمثلة دلالة المنفي بـ"ليس" على المستقبل قوله تعالى﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾ [هود: 8] وقوله﴿ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِ ﴾ [البقرة: 267] وقوله﴿ لَّيۡسَ لَهُمۡ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾ [الغاشية: 6] ومنه قول الشاعر:

ولست بمستبق أخاً لا تلمه على شعثٍ، أي الرجال المهذب[4]

وما يدل على المستقبل من المنفي بـ"ما" قوله تعالى﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة: 96]، وقوله﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[البقرة: 167]، ومنها

---

(1) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه 33 وروايته (خرجت بها نمشي) وشرح التصريح 387/1 والدرر 10/4 وخزانة الأدب 427/11 وفيه (أذيال مرط مرجل) ولسان العرب 246/5 (نير) وروايته:

فقمت بها نمشي تجر وراءنا على أثرينا أذيال مرط مرجل

وبلا نسبة في همع الهوامع 244/2 وأوضح المسالك 339/2.

(2) همع الهوامع 243/2، 244 وارتشاف الضرب 1596/3، 1597 وشرح الكافية 200/1.

(3) همع الهوامع 366/1 وارتشاف الضرب 1157/3 وشرح التسهيل 364/1.

(4) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه 47 وفي تاج العروس 42/10 (بقي) ومعجم مقاييس اللغة 277/1 وفيه (فلست) وأساس البلاغة 58/1 وجمهرة الأمثال 189/1 ومجمع اللغة 36/1 ولسان العرب 161/2 (شعث)، 81/14 (بقي) وبلا نسبة في العين 230/5.

قول الشاعر:

وما المرءُ ما دامتْ حشاشةُ نفسهِ   بمُدْرِكِ أطرافِ الخطوبِ ولا آلِ[1]

- من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة المفسرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه، سواء صدرت بحرف تفسير نحو﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ [المؤمنون: 27] أم لم تصدر به نحو﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: 59]، والقول بأنها لا محل لها من الإعراب هو المشهور، ولكن أبا علي الشلوبين يرى أنها على حسب ما كانت تفسيراً له، فإن كان المفسَّر له موضع فكذلك هي، وإلا فلا، ووافقه عليه السيوطي[2]، ومما له موضع قوله تعالى﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾ [المائدة: 9] فجملة "لهم مغفرة" في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به، ولو صرح بالموعود به لكان منصوباً، وكذلك﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ ﴾ [القمر: 49] فجملة "خلقناه" فسر عاملاً في "كل شيء" وله موضع كما للمفسر، لأنه خبر لـ "إن".

19- **ابن عصفور:** وافقه في مسألتين هما:

- إذا كانت همزة الاسم الممدود للإلحاق نحو: علباء، وحرباء جاز فيها القلب واواً عند التثنية،

---

[1] البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه 52 وشرح التسهيل 366/1 ولسان العرب 41/14، (ألا) وبلا نسبة في تاج العروس298/4 (حشش) والمعجم المفصل 358/6 ولسان العرب 284/6 (حشش).

[2] همع الهوامع 258/2 وارتشاف الضرب 1617/3.

وجاز فيها التصحيح فتقول: علباوان وعلباءان، وحرباوان وحرباءان، ولكن القلب أولى.

وهذا الذي ذهبا إليه مخالف لما ذهب إليه سيبويه والأخفش من إقرار الهمزة وهـو أحسـن فيها من القلب[1].

- "لن" قد تخرج الفعل بعدها من الخبر إلى الدعاء، كحاله بعد "لا"، قال الشاعر في "لا":

... ...   ولا زالَ منهلاً بجرعائكِ القطرُ[2]

وقال في "لن":

لنْ تزالوا كذلكمْ ثم لا زلـ ـ ـ ـتُ لكم خالداً خلود الجبالِ[3]

لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر[4].

20- **موافقة ابن مالك:** وقد وافقه في تسع عشرة مسألة هي:

- أن من أقسام المعرفة المنادى ، وقد أغفله أكثر النحاة ، والمراد به النكرة المقبل عليها نحو: يا رجل ، وتعريفه بالقصد ، ذكر ابن مالك ذلك حين تحدث عن أقسام المعرفة ، وذكره في باب النداء[5].

---

(1) همع الهوامع 148/1 وشرح الجمل 79/1 وارتشاف الضرب 561/2 والكتاب 391/3، 392.

(2) عجز بيت من الطويل وصدره:

ألا يا اسلمي يا دارَ ميَّ على البلى   ... ...

وهو لذي الرمة في ديوانه 290 وفي الدرر 44/2 والصاحبي 232 والإنصاف 100/1 وشرح التصريح 185/1 وارتشاف الضرب 1161/3 وينسب إلى غيلان في الخصائص 278/2.

(3) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه 28 وفي الدرر 4/2، 62/42 وبلا نسبة في المغني 221/1 وشرح التصريح 230/2 وهمع الهوامع 288/2، 354/1 وارتشاف الضرب 1644/4 وتاج العروس 337/9 (لنن) وشرح التسهيل 337/3 وروايته:

لنْ يزالوا كذلكمْ ثمَّ لا زلـ ـ ـتُ لهمْ خالداً خلودَ الجبالِ.

(4) همع الهوامع 288/2 وارتشاف الضرب 1644/4 ومغني اللبيب 221/1.

(5) همع الهوامع 186/1 وشرح التسهيل 115/1، 249/3.

- يتعين انفصال الضمير إذا حصر بـ"إنما" نحو قول الشاعر:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما　　　يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[1]

وقول الآخر:

كأنا يوم قرّى إنـ　　　ـــــ ـما نقتل إيانا[2]

وانفصاله عند سيبويه ضرورة، وعند الزجاج ليس بضرورة[3].

- إذا اجتمع اللقب مع الاسم فالغالب أن اللقب يتأخر، لأنه في الغالب منقول من اسـم غيـر إنسان كبطة، وقفة، فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، كما أنه -عادة- أشهر من الاسم ، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتـي بـه أولاً لأغنى عن الاسم، ولنفس السبب يتأخر عن الكنية أيضاً[4]، وندر تقدمه في نحو:

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً　　　... ... ...[5]

---

(1) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه 153/2 وروايته:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما　　　... ... ...

وكذلك في خزانة الأدب 465/4 وله في الدرر 196/1 والجنى الداني 397 وفيهما (الذمار) وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 937/2 وأوضح المسالك 95/1 وفيه (الذمار).

(2) البيت من الهزج وهو لذي الأصبع العدواني في خزانة الأدب 280/5 ولسان العرب 439/15 (أيا)، 115/3 (حسن) وبلا نسبة في شرح المفصل 101/3، 102 والإنصاف 699/2 والكتاب 111/2، 362 ولأبي بجيلة في الخصائص 194/2.

(3) همع الهوامع 209/1 وشرح التسهيل 144/1 وارتشاف الضرب 939/2 وشرح الجمل 105/2 والكتاب 362/2.

(4) همع الهوامع 234/1 وشرح التسهيل 170/1 وشرح ابن عقيل 119/1-121 وأوضح المسالك 130/1.

(5) صدر بيت من البسيط ، وعجزه:

... ...　　　ببطن شريان يعوي حوله الذيب

وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في شرح أشعار الهذليين 580/2 وفيه (عنده الذيب) وفي الدرر 225/1 وشرح التسهيل 170/1 ولسان العرب 431/14 (شرى) وروايته (عنده الذيب) وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 120/1 وهمع الهوامع 234/1 والمعجم المفصل 319/1.

- المشهور في اسم الإشارة أن المجرد للقريب، وذا الكاف للمتوسط، واللام للبعيـد ، علـى ثلاثة مراتب.

ولكن ابن مالك يراهما مرتبتين: القريب والبعيد، فالمجرد للقريب، وما لحقته الكاف وحدها أو اللام والكاف للبعيد، ولا يرة رتبة وسطى، ووافقه السيوطي فيما ذهب إليه[1].

- لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين إلا إن أفاد، فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائـدة، وما ورد من ذلك فهو مؤول على حذف المضاف كقولهم: اليوم خمر وغداً أمـر، أي: اليـوم شرب خمر.

وضبطه أن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحـو: الليلـة هـلال، والرطب شهري الربيع، والبلح شهرين، أو يضاف إلى اسم معنى عام نحو: أكل يـوم ثـوب تلبسه، أو يعم والزمان خاص نحو: نحن في شهر كذا، أو مسئول به عن خاص نحو: في أي الفصول نحن؟[2].

- تسمى "كان" وأخواتها نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقـر إلى المنصوب ، هذا ما ذهب إليه ابن مالك ووافقه السيوطي ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها سميت ناقصة لعدم دلالتها على الحدث، بناء على أنها لا تفيده[3].

يجوز أن تقع "إذ" موقع "إذا" فتفيد الاستقبال نحو﴿ يَوۡمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴾ [الزلزلة: 4]، وقولـه ﴿ يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ

---

[1] همع الهوامع 247/1 وشرح التسهيل 233/1، 236 وشرح ابن عقيل 133/1، 134، 135.

[2] همع الهوامع 322/1 وشرح التسهيل 304/1.

[3] همع الهوامع 368/1 وشفاء العليل 308/1 وشرح قطر الندى 191 وشرح التسهيل 340/1، 341 وشرح التصريح 190/1.

عَلَّـٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ﴾ [المائدة: 109، 110] فـ"إذ" بدل مـن "يـوم يجمع" وهو مستقبل في المعنى فيتعين كون المبدل منه مثله في الاستقبال، هذا ما ذهب إليـه ابن مالك ووافقه عليه السيوطي.

أما الجمهور فعلى أن ما جاء معبراً عنه بالزمن المستقبل، من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع بمنزلة ما قد وقع إعلاماً بتحققه(1).

- استخدام مصطلح المستثنى لا الاستثناء خلافاً لتعبيـر النحـاة، لأن البـاب للمنصـوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء(2).

- إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فإنه يعود للكل إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض، وذلك نحو قوله تعـالى﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَـٰنِينَ جَلۡدَةً وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَـٰدَةً أَبَدًاۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَـٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ [النور: 4، 5] فقوله "إلا الذين تابوا" عائد إلى فسـقهم، وعدم قبول شهادتهم معاً، إلا في الجلد لما قام عليه من الدليل، ونحو قولك: اهجر بني فـلان وبني فلان إلا من صلح، فـ"من صلح" مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص(3).

- "لام" الجر تأتي للتبيين، وهي أقسام، منها الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، مبينة لصـاحب معناهـا نحـو﴿ هَيۡتَ لَكَۚ ﴾[يوسـف: 23]، ﴿ **وهَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا**

(1) همع الهوامع 127/2 وشرح التسهيل 140/2 ومغني اللبيب 75/1 وشواهد التوضيح 282.
(2) همع الهوامع 185/2 وشرح التسهيل 188/2.
(3) همع الهوامع 196/2 وشرح التسهيل 214/2.

تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: 36]، وسقياً لزيد، ومنها ما تبين المفعول من الفاعل، بأن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول: ما أحبني وما أبغضني فإن قلت: لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعول لهما، وإن قلت: إلى فلان فالأمر بالعكس، ومنه ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: 165] فقوله "لله" دل على أن فاعل الحب هم الذين آمنوا، ولو قال "إلى الله" لكان فاعل الحب هو الله تعالى[1].

- "ايمن" يضاف إلى الله وإلى الكعبة وإلى ضمير المخاطب "الكاف" وإلى الذي، لكن إضافته إلى غير الله قليلة، وإضافته إلى ضمير المخاطب وإلى الذي أقل من إضافته إلى الكعبة[2]، ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قول عروة بن الزبير رضي الله عنهما: ايمنك لئن ابتليت لقد عافيت، ومن إضافته إلى "الذي" قول النبي صلى الله عليه وسلم**(وايم الذي نفسي بيده)** [3].

- إذا دخل شرط على شرط، فتارة يكون بعطف، وتارة يكون بغيره، فإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما، والشرط الثاني مقيد للأول، كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله:

إنْ تستغيثوا بنا إنْ تُذعروا تجدوا ... منّا معاقل عزٍّ زانها كرم[4]

فـ "تجدوا" جواب إنْ تستغيثوا ، و"إنْ تذعروا" بالبناء للمفعول ، مقيد للأول على معنى : إنْ تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا...، ومثل ذلك قولك: من أجابني إن دعوته أحسنت إليه، فهو في

---

[1] همع الهوامع 367/2 وارتشاف الضرب 1707/4، 1708 وشرح التسهيل 16/3 والجنى الداني 97 و مغني اللبيب 184/1.

[2] همع الهوامع 396/2 وشرح التسهيل 69/3 ومغني اللبيب 95/1.

[3] جزء من حديث في صحيح ابن خزيمة، باب النهي عن مبادرة المأموم الإمام بالقيام والقعود 47/3 ورقم الحديث (1602) وفي سنن النسائي 25/7.

[4] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 358/11 والدرر 90/5 وروايتهما (معاقل) ومغني اللبيب 161/2 وشرح التصريح 254/2 وارتشاف الضرب 1885/4.

تقدير: من أجابني داعياً له.. [1].

- في معنى "لو" اختار السيوطي رأي ابن مالك فقال (والمختار في تحرير العبارة وفاقاً لابـن مالك أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفـي التـالي) [2]، فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو، محكوم بانتفائه، ويكون مستلزماً ثبوته لثبوت قيـام من عمرو[3].

- "جيرِ" بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمسِ، والفتح للتخفيف كأين وكيف، حرف للجواب كنعم، لا اسم بمعنى حقاً، لأن كل موضع وقعت فيه "جير" يصلح أن تقع فيه "نعم"، وليس كل موضع وقعت فيه "نعم" يصلح أن تقع فيه "حقاً" فإلحاقها بـ"نعم" أولى، وإن لها شبهاً بـ"نعـم" لفظاً واستعمالاً، ولذلك بنيت، ولو وافقت "حقاً" في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها اللام كما أن "حقاً" كذلك[4].

- جواز إضافة اسم المفعول إلى ما هو مرفوع به في المعنى نحو: زيدٌ مضروبُ الظهرِ، وأن هذه الإضافة من نصب لا من رفع، وقد قال ابن مالك في الألفية:

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كـ"محمود المقاصد ورع"

فأصل المثال: الورعُ محمودةٌ مقاصدُه، ثم تقول: الـورع محمـودٌ المقاصـدَ، ثـم: الـورع محمودُ المقاصدِ[5].

- لا يجب أن يكون عطف البيان أخص من المتبوع، بل يجوز أن يكون في الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً، لأنه بمنزلة النعت، وقد جعل سيبويه "ذا الجمة" من "يا هذا ذا الجمة" عطـف

(1) همع الهوامع 465/2 وشرح التصريح 254/2.
(2) همع الهوامع 471/2.
(3) الجنى الداني 275 ومغني اللبيب 207/1.
(4) همع الهوامع 492/2 والجنى الداني 433، 434.
(5) همع الهوامع61/3 وارتشاف الضرب2287/5 وشرح ابن عقيل122/2 وأوضح المسالك 232/3، 233.

بيان مع أن "هذا" أخص، وخالف في ذلك الجرجاني والزمخشري وابن عصفور، إذ اشترطوا في عطف البيان أن يكون أخص من المعطوف عليه، وعلل ابن عصفور ذلك بـ أن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه[1].

- إذا أُكِّد بالنفس والعين ضمير رفع متصل وجب غالباً توكيد ذلك الضمير بمنفصل مرفوع نحو: قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسهما، وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وإنْ تؤكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل

وذكر الأخفش أنه يجوز على ضعف: قوموا أنفسكم[2].

- "جميع" من ألفاظ التوكيد المعنوي، ولم يذكره النحاة كما قال ابن مالك سهواً أو جهلاً، ومنه قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فداك حي خولان ... جميعهم وهمدان

وكل آل قحطان ... والأكرمون عدنان[3]

وقد نبه سيبويه على أنها بمنزلة "كل" معنى واستعمالاً، ورفض في شرح التصريح كون "جميعاً" توكيدًا في قوله تعالى ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾ [البقرة: 29] لعدم الضمير، ولأن التوكيد بـ"جميعاً" قليل فلا يحمل عليه التنزيل، بل الصواب أن "جميعاً" في الآية حال من "ما" الموصولة، وقد يكون "جميعهم" في البيت السابق بمعنى مجتمع ضد مفترق

---

[1] همع الهوامع 132/3 وشرح التسهيل 187/3 وشفاء العليل 764/2 وارتشاف الضرب 1944/4 وشرح التصريح 132/2 والكتاب 189/2، 190 وشرح الجمل 268/1.

[2] همع الهوامع 136/3 وشرح التسهيل 152/3 وشفاء العليل 735/2 وارتشاف الضرب 1947/4 وشرح التصريح 126/2.

[3] البيتان من الهزج وهما لامرأة من العرب ترقص ابنها في الدرر 32/6 وشرح التصريح 123/2 وهمع الهوامع 137/3 وأوضح المسالك 330/3.

فلا يفيد توكيداً[1].

- أثبت السيوطي وزن "فُعَلاء" بالضم وفتح اللام من أوزان ألف التأنيث الممدودة نحو: ارُقَصاء، وهو فيه موافق لابن مالك إذ لم يثبته غيره، وقد سمع فيه ضم الفاء فيكون الفتح تخفيفاً[2].

وأما مخالفاته لابن مالك ففي أربع مسائل هي:

- من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً، أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبني مفرد نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، وألحق بها كل اسم ناقص الدلالة نحو (غير، ومثل، ودون، وبين) فبنوه إذا أضيف إلى مبني، ثم ذكر السيوطي أن ابن مالك يذهب إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً،ووافقه على ذلك، فيفترض أن تكون المسألة في موافقاته لابن مالك[3].

ولكني وقفت على عدة نصوص لابن مالك تثبت عكس ما أثبته السيوطي له، نحو قوله (فإن المضاف إلى "إذ" قد يبنى كقراءة نافع **(وهم من فزعٍ يومئذٍ آمنون)** [النمل: 89] ولا علة لبنائه إلا إضافته إلى مبني) [4]، وقال في إعراب "بينها" في قول الشاعر:

لم يتركِ القتلُ المخالفُ بينها أخاً لأمٍّ يُرتجى ومؤمّله[5]

("بينها" في موضع رفع بإسناد المخالف إليه، إلا أنه بني لإضافته إلى مبني مع إبهامه) [6]

---

(1) همع الهوامع 137/3 وشرح التسهيل 154/3 وشرح التصريح 123/2 والكتاب 11/2 وارتشاف الضرب 1950/4.

(2) همع الهوامع 299/3 وارتشاف الضرب 648/2 وشفاء العليل 1006/3.

(3) همع الهوامع 174/2.

(4) شرح التسهيل 136/2.

(5) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 159/2 ، ولم أعثر عليه في غيره ،فيما بحثت فيه.

(6) شرح التسهيل 159/2.

وقوله في موضع آخر (وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطراد ذلك، فإنه حكم بـأن "دون" مـن قوله تعالى ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن: 11] مبتدأ، ولكنه بني لإضافته إلى مبني، وغيره جعل التقدير: ومنا دون ذلك، وقول الأخفش أولى بالصواب) [1].

ومن هنا فإني أعد المسألة من مخالفاته إذ اختار رأياً مخالفاً لابن مالك غير الذي أثبته له.

- تجيء "مهما" عند ابن مالك للاستفهام، كقول الشاعر:

مهما لي الليلة مهما ليه ... أودى بنعليّ وسرباليه [2]

أراد: ما لي الليلة؟ استفهاماً على طريق التعجب.

وخالف السيوطي فقال إنها لا ترد استفهاماً، وذكر أنه أجيب عن البيت باحتمال أن "مه" اسم فعل، واستؤنف الاستفهام بـ "ما" وحدها[3].

- يقول ابن مالك بجواز إهمال "إنْ" فيرتفع ما بعدها، حملاً على "لو" ومنه إهمالها في قراءة طلحة **(فإما ترينْ من البشر أحداً)** [مريم: 26] وفي الحديث **(أن تعبد الله كأنك تراه فإن لا تراه فإنه يراك)** [4] وخالفه السيوطي فقال إنها لا تهمل[5].

- من النحاة من لا يلتزم في بدل البعض والاشتمال عود ضمير فيهما علـى المبـدل منـه، وصححه ابن مالك قال: ولكن وجوده أكثر من عدمه، ومنه: قبلته اليدا، و ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ

---

[1] شرح التسهيل 161/2.

[2] البيت من السريع وهو لعمرو بن ملقط الطائي في الدرر 73/5 وخزانة الأدب 18/9 وأمالي ابن الحاجب 658 والأزهية 256 وشرح المفصل 44/7 وشرح أبيات المغني 361/20 وبلا نسبة في المغني 100/1 و الجنى الداني 51 وشرح الجمل 388/3 وارتشاف الضرب 1864/4.

[3] همع الهوامع 451/2، 452 وشرح التسهيل 388/3 والجنى الداني 611 ومغني اللبيب 20/2.

[4] جزء من حديث في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ص30 ورقم الحديث (9) والسنن الكبري للنسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام، ورقم الحديث (11721).

[5] همع الهوامع 452/2 وشرح التسهيل 400/3 والجنى الداني 208 وارتشاف الضرب 1884/4.

حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: 97] ، وخالفه السيوطي مشترطاً أن يكون في الاسم الثاني ضميراً، يعود على المبدل منه إما ملفوظاً وإمـا مقـدراً، نحـو ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ ﴾ [المائدة: 71] وأعجبتني الجارية حسنها، وقوله تعالى فـي المقدر ﴿ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: 97] فيمن أعرب "مَنْ" بدلاً من النـاس، فقدر الضمير(1).

21- موافقة أبي حيان:

وقد وافقه في ست عشرة مسألة هي:

- ما بني على قياس كلام العرب، إن بني على قياس ما اطرد في كلامهم لحق به، كأن يبنـى من الضرب مثل "قَرْدَد" فتقول: ضَرْبَب لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام، أو على قياس ما لـم يطرد في كلامهم لم يلحق به، كأن يبنى منه مثل "كَوْثَر" فتقول: ضَوْرَب، لأن الإلحاق بـالواو ثانية لم يكثر، وعليه، فلو سمي به فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي، فلا يمنع الصرف إلا مع علة أخرى، وعلى عدم الإلحاق يمنع مطلقاً للعجمة مع العلمية(2).

- مما تقدر فيه الحركات كلها الاسم المقصور، لتعذر تحريك الألف، فإن كان غير منصرف قدرت فيه الفتحة في حالة الجر على بابه، وقيل: تقدر الكسرة لأنها إنما امتنعـت فـي غيـر المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير(3).

---

(1) همع الهوامع 148/3 والبهجة المرضية 352.

(2) همع الهوامع 112/1 ارتشاف الضرب 876/2.

(3) همع الهوامع 178/1 وارتشاف الضرب 846/2.

- استخدام تعبير أبي حيان في قوله:"ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا" ثم علل بأن التعبير بآخر مسند أولى من لامه، لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق نحو: اعرنديت[1].

- في ميم الجمع أربع لغات أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضم قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها، واختياره السكون موافقة لأبي حيان إذ ذكر أن تسكين ميم الجمع أعرف من الإشباع والاختلاس[2].

- الأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع و"ها" في غيره، وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون، فتقول: الجذوع انكسرت وكسرتها، أولى من انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس وقد قال تعالى ﴿ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [التوبة: 36]، والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً سواء كان جمع كثرة أو قلة، تكسيراً أو تصحيحاً، قال تعالى ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ ﴾ [البقرة: 228]، وقال ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: 1]، وتقول: الهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها[3].

- أن "لاسيما" لا تعد من أدوات الاستثناء، لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في الفعل، وليس تأكيد الفعل في حقه يخرجه عن أن يكون قائماً في قولك: قام القوم لاسيما زيد، وقد ذهب

---

(1) همع الهوامع 192/1 وارتشاف الضرب 914/2.

(2) همع الهوامع 194/1 وارتشاف الضرب 920/2.

(3) همع الهوامع 200/1 وارتشاف الضرب 916/2.

الكوفيون وجماعة من البصريين إلى أنها من أدوات الاستثناء، لما رأوا أن زيداً قد خالفهم بأنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

ويعلل السيوطي لرأيه بأن مما يبطل كونها من أدوات الاستثناء دخول الواو عليها، وعـدم صلاحية "إلا" مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنىً، بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها[1].

- ذهب أبو حيان إلى أن "علماً" و"شعراً" من قولهم:" أنت الرجل علماً، وزهير شعراً، انتصبا على التمييز، كأنه قال: أنت الكامل من حيث العلم، لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف، والأصل: أنت الكامل علمه، وبتقدير "مثل" في الثانية أي: ومثل زهير علماً، و"مثـل" يكـون عنها التمييز نحو: على التمرة مثلها زبداً، واختار السيوطي رأيه وقال إنهما تمييزان[2].

- تأتي الحال للترتيب نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، وعلمته الحساب باباً باباً، وفي نصب الثـاني المكرر خلاف، ذهب أبو حيان إلى جواز النصب بالعطف على تقدير حذف الفاء أي: رجـلاً فرجلاً، وباباً فباباً، لأن المعنى ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلمته الحساب باباً بعد باب، ووافقـه السيوطي معللاً بظهورها في بعض التراكيب كحديث **(لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعـاً)** [3] فدل على صحة كونه منصوباً بالعطف على تقدير الفاء[4].

- المقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير، لا يجوز إلا إضافتها نحو: عندي منوا سمنٍ، وقفيزا بُرٍّ، وذراعا ثوبٍ، يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن، والمكيال الذي يكال به

---

[1] همع الهوامع 216/2 وارتشاف الضرب 1549/3، 1950 و شرح الكافية 248/1، 249 .

[2] همع الهوامع 226/2 وارتشاف الضرب 1572/3.

[3] جزء من حديث في سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم 1322/2 ورقم الحديث (3994) والمستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب الأيمان 37/1.

[4] همع الهوامع 226/2 وارتشاف الضرب 1558/3.

البر، والآلة التي يذرع بها الثوب، وهي إضافة على معنى "اللام" لا على معنى "من"[1].

- موافقته في أن ما ذهب إليه ابن مالك من معنى التعليل "للباء" هو المقصود عندهم بباء السبب، وكأن السبب والتعليل عندهم واحد، ويدل لذلك أن المعنى الذي سمى به "باء" السبب موجود في "باء" التعليل، لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه "باء" التعليل، كما يصح ذلك في "باء" السبب، فتقول فيما استشهد به ابن مالك من قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: 54] ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل، وفي قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ ﴾ [القصص: 20] الباء ظرفية أي: يأتمرون فيك، أي يتشاورون في أمرك لأجل القتل[2].

- الضمير المجرور بـ"رب" مبهم، وليس جره بها قليلاً ولا شاذاً، بل جائز بكثرة فصيحاً[3].

- إذا توالى شرطان فصاعداً من غير عطف فالأصح أن الجواب للسابق، ويحذف جواب ما بعده لدلالة الأول وجوابه عليه، وهو ما ورد به السماع.

ومن النحاة من جعل الجواب للأخير، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه[4].

- تجوز زيادة "ما" بعد "أيان" في الأصح، خلافاً لمن ذهب إلى أنها لا تلحق "أيان"[5]، وقد ورد السماع به في قوله:

---

(1) همع الهوامع 264/2 وارتشاف الضرب 1630/4، 1631.

(2) همع الهوامع 337/2 وارتشاف الضرب 1696/4 وشرح التسهيل 20/3 والجنى الداني 39.

(3) همع الهوامع 352/2 وارتشاف الضرب 1747/4.

(4) همع الهوامع 465/2 وارتشاف الضرب 1884/4، 1885.

(5) همع الهوامع 467/2 وارتشاف الضرب 1886/4.

… … … …   فأيان ما تعدل بها الريح تنزل[1]

- جواز التأكيد بـ"أجمع" دون "كل" اختياراً، لكثرة وروده في القرآن الكريم والكلام الفصيح كقوله تعالى ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: 82] وقوله ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: 43]، وفي الصحيح **(فله سلبه أجمع)** [2] و**(فصلوا جلوساً أجمعين)** [3]، فهو يؤكد كما يؤكد بـ"كل" وليس من باب الاستغناء به عن "كل" كما ذهب إليه ابن مالك[4].

- "بل" إن وقع بعدها جملة كانت إضراباً عما قبلها، إما على جهة الإبطال، وإثبات ذلك لما بعدها نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: 70]، وإما على جهة الترك، للانتقال من غير إبطال نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَـٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَـٰذَا ﴾[المؤمنون: 62، 63]، ولا تكون إذ ذاك عاطفة، بل

---

(1) عجز بيت من الطويل وصدره:

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة   … … … …

وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين 526/2 وروايته:

إذا النعجة العيناء كانت بقفرة   فأيان ما تعدل بها الريح تنزل

وبلا نسبة في الدرر95/5 وهمع الهوامع467/2 والمعجم المفصل498/6 وروايته:

… … … …   فأيان ما تعدل بها الريح تنزل

(2) جزء من حديث في صحيح مسلم كتاب الجهاد باب استحقاق القاتل سلب القتيل ص932 ورقم الحديث 1754 وسنن أبي داوود، كتاب الجهاد، باب الجاسوس المستأمن، ورقم الحديث (2654).

(3) جزء من حديث في صحيح البخاري، كتاب الأذان ص146 ورقم الحديث (688) وفي صحيح مسلم، كتاب الصلاة ص208، 209، ورقم الحديث (411).

(4) همع الهوامع140/3 وارتشاف الضرب1952/4 وشفاء العليل 737/2، 738 وشرح التصريح 124/2.

حرف ابتداء(1).

- منع أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك، من جواز الوقف على ألف ضمير الغائبة بأنْ تحـذف منقولةً فتحتها اختياراً كقول بعض العرب: والكرامة ذات أكرمكم الله بِهْ، يريد: بها، لأن ذلـك لم يكثر كثرة توجب القياس فيقال فيه اختياراً، ووافقه السيوطي على ذلك(2).

22- **ابن هشام:** وقد وافقه في ثلاث مسائل منها:

- في قوله الواو لمطلق الجمع، وهو أحسن من قول بعض النحاة: للجمع المطلق، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع بلا قيد.

وقد ذهب جماعة منهم الفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين إلى أنها تفيد الترتيب،ورد بلزوم التناقض في قولـه تعـالى﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ [البقرة: 58]،وقوله﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾[الأعـراف: 161] والقصة واحدة(3).

- "أمَا" بالفتح والتخفيف كـ"ألا" فهو حرف استفتاح وتنبيه، والاستفتاح والتنبيه في "أما" و"ألا" متلازمان، حيث جعل ابن هشام التنبيه معناها، والاستفتاح مكانها، ووافقه السيوطي(4).

- إذا أضيفت "كل" إلى نكرة، فإن نسب الحكم لكل فرد وجب الإفراد على اللفظ نحو: كل رجل يشبعه رغيف، وإن نسب للمجموع وجب الجمع على المعنى كقوله:

---

(1) همع الهوامع180/3 وارتشاف الضرب1995/4،1994 والجنى الداني236،235 ومغني اللبيب 103/1.

(2) همع الهوامع 385/3 وارتشاف الضرب 803/2 وشرح التصريح 339/2 وشفاء العليل 1130/3.

(3) همع الهوامع 155/3، 156 وأوضح المسالك 356/3 وشرح التصريح 135/2 والجنى الداني 158، 159 ومغني اللبيب 31/2.

(4) همع الهوامع 488/2 ومغني اللبيب 52/1.

جادت عليه كلُّ عينٍ ثرّةٍ   فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدِّرهمِ[1]

فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن[2].

23- **أبو الحسن ابن الضائع:** فقد أجاز الإتباع في "لحية" فتقول: لِحِيات بتوالي كسـرتين والياء، ومنع من ذلك ابن عصفور، ووافق السيوطي ابن الضائع مؤكداً أنه لا احتفال بتـوالي الكسرتين والياء كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوة وخطوات[3].

ثانياً: ما وافق فيه عالمين أو خالفهما: ومما وافق فيه عالمين :

1- **الخليل وسيبويه** فيما ذهبا إليه من أن فتح العين المكسورة من الرباعي كتغلـب فـي النسب فتقول: تغلَبيّ شاذ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه.

وخالف في ذلك المبرد وابن السراج والرماني والفارسي فقالوا إنه مطرد يقاس عليه[4].

2- **سيبويه والكسائي:** في وجوب حذف خبر "إنّ" إذا سدت مسده واو المصاحبة، فقـد حكى سيبويه: إنك ما وخيراً، أي: إنك مع خيرٍ، و"ما" زائدة، وحكى الكسائي: إن كـل ثوب لو ثمنه، بإدخال "اللام" على "الواو"، أي: مع ثمنه[5].

3- **سيبويه والأخفش:** تأتي "إنّ" حرف جواب بمعنى "نعم" فلا عمل لها، ومن شواهده قول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: إنّ وراكبها، ولقول الشاعر:

---

(1) البيت من الكامل وهو لعنترة في ديوانه13 وفي الدرر 136/5 والمغني 168/1 وارتشاف الضرب 1819/4 وسر صناعة الإعراب 181/1 وروايته (بكر) ولسان العرب 101/4 (ثرر)، 182/4 (حرر) وروايته:

جادت عليها كل بكرٍ حرةٍ   فتركن كل قرارة كالدرهم.

(2) همع الهوامع 498/2 ومغني اللبيب 168/1.

(3) همع الهوامع 83/1 وارتشاف الضرب 596/2 وشرح الجمل89/1.

(4) همع الهوامع 363/3 وارتشاف الضرب 617/2، 618 والكتاب 341/3، 342 وشرح المفصل 146/5 وشرح المقدمة الجزولية الكبير1026/3.

(5) همع الهوامع 436/1 والكتاب 302/1 وشرح التسهيل 397/1.

ويقلن شيب قد علا ك، وقد كبرت فقلت: إنّه[1]

وخرج الأخفش عليها قراءة **(إنّ هذان لساحران)** [طه: 63] وأنكر ذلك أبو عبيدة[2].

4- **سيبويه وابن عصفور:** فقد ذهبا إلى أن "لو" بمنزلة "إنْ" إذا وقعت شرطاً، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً، وعليه قوله:

قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار[3]

فالمعنى فيه على "إنْ"، ووافقهما السيوطي[4].

5- **الأخفش والجرمي:** وافقهما السيوطي على أن "رب" تكون زائدة في الإعراب، لا في المعنى[5].

6- **الأخفش وابن الحاجب:** إذا دخلت "ما" على "إنّ" وأخواتها، فإنها تلغي عملها جميعاً إلا "ليت" فيجوز فيها الوجهان، وحجتهما في ذلك السماع والقياس، فقد روي قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[6]

رفعاً ونصباً، والإلغاء أكثر، وقد عزا السيوطي للأخفش جواز الإعمال في ليت ولعل وكأن، ولم أقف في كتاب _ مما أتيح لي _ على ما قرره، ولكن المؤكد في كتب النحو أن الأخفش

---

(1) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن قيس الرقيات في ديوانه 66 في خزانة الأدب 213/11 ولسان العرب 31/13 (أنن) وبلا نسبة في المغني 36/1، 175/2 وشرح المفصل 6/8 وروايته (وقلت) والكتاب 151/3، 162/4 والجنى الداني 399 وأمالي ابن الحاجب 354 وسر صناعة الإعراب 492.

(2) همع الهوامع 450/1 وارتشاف الضرب 1271/3 والكتاب 151/3 ومغني اللبيب 37/1، 38.

(3) البيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه 147 وفيه (عن النساء) وارتشاف الضرب 1898/4 وبلا نسبة في الجنى الداني 285 والمقرب 90/1 والمغني 210/1 وشرح الجمل 20/3.

(4) همع الهوامع 454/2 والكتاب 269/1 وشرح الجمل 20/3.

(5) همع الهوامع 352/2 وارتشاف الضرب 1742/4.

(6) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه27 وفي خزانة الأدب 251/10 والدرر 216/1 والأغاني 31/11 والكتاب 173/2 والخصائص 460/2 والأزهية 89 وشرح أبيات مغني اللبيب 46/2 والمغني 61/1، 222 وشرح التصريح 225/1 والتوطئة 232 والإنصاف 479/2.

أجاز الوجهين في "ليت"، وأكد الإلغاء في البواقي، إلا ما أورده في شرح التسهيل أن ابن برهان ذكر أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل مع زيادة "ما" عزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب[1].

7- **الأخفش وابن مالك:** ذهب الأخفش وتابعه ابن مالك إلى جواز دخول الواو على أخبار "كان" وأخواتها كقوله:

وكانوا أناساً يَنفحون فأصبحوا ... وأكثرُ ما يُعطونهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ[2]

وأنكر الجمهور ذلك، وتأولوا الجملة على الحال، والفعل على التمام، ولكن السيوطي وافق الأخفش وابن مالك[3].

8- **الزجاج وابن عصفور:** في دخول "اللام" على معمول خبر "إنّ" إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر، فقد ذهبا إلى الجواز إن لم تدخل اللام على الخبر كقوله:

إنّ امرأً خَصَّني عَمْداً مودَّتَه ... على التنائي لَعِندي غيرُ مكفورِ[4]

والمنع إن دخلت عليه، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه، أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة، وقد وافق السيوطي هذا الرأي وعزاه للسيرافي

---

(1) همع الهوامع 460/1 وارتشاف الضرب 1284/3-1286 شرح الكافية 353/4، 354 وشرح التسهيل 418/1، 419.

(2) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 370/1 وشرح التسهيل 327/1 والدرر 66/2 وفيه (وأكثر ما يعطونك) والمعجم المفصل 252/3 وروايته:

وكانوا أناساً ينفعون فأصبحوا ... وأكثر ما يعطونك النظر الشزر.

(3) همع الهوامع 370/1، 371 وارتشاف الضرب 1183/3 وشرح التسهيل 340/1، 341.

(4) البيت من البسيط وهو لأبي زبيد الطائي في الكتاب 134/2 وسر صناعة الإعراب 375/1 ولسان العرب 24/7 (خصص) وبلا نسبة في الدرر 183/2، 18/5 وشرح المفصل 65/8 والإنصاف 404/1 والمغني 189/2 وفيه:

إن امرأً خصني يوماً مودته ... ...

وابن عصفور، ولم يثبته غيره للسيرافي، فقد أثبتته كتب النحو للزجاج وابن عصفور[1].

9- **ابن القوطية وابن القطاع:** فقد وافقهما في أن وزن "فَعْلُولَى" من الأوزان المشتركة بين ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: عبيد سَـلُوطَى، وحضـورى، ودبوقـا، ودقوقـا، وقطورى، وحرورا، وجلولا، ونحو: حروراء، ودبوقاء، وبروكاء، وعده ابـن مالـك وابـن عصفور من الأوزان المختصة بالألف الممدودة[2].

10- **الزبيدي وابن القطاع:** إذ أثبتا وزن "فَيْعَلَى" من الأوزان المشتركة بين ألفي التأنيـث الممدودة والمقصورة نحو: خَيْزَلَى ، وهَيْكَلَى ونحو: هَيْكَلاء، وتبعهما في ذلـك ابـن مالـك والسيوطي[3].

11- **الزمخشري وابن عصفور:** جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ في جملة الخبر بشرطين، أحدهما: وجود دليل يدل على المحذوف، وأن يكون موضعه معلوماً غير ملتبس. والثاني: ألا يؤدي الحذف إلى رجحان عمل آخر، بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعـه عنه، نحو: زيد مررت به، فلا يجوز: زيد مررت، لأن ذلك يؤدي إلى تهيئة "مـررت" إلـى العمل في "زيد" وقطعه عنه[4].

12- **الزمخشري وابن هشام:** في أن "كاد" كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، إلا أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة، لأن من لم يقارب الفعل لم يقع منه، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم مـن مقاربتـه الفعـل وقوعه، وأثبت السيوطي هذا الرأي للزجاجي وغيره، ولم أعثر- فيما بحثت فيه - على أنَّ

---

(1) همع الهوامع 444/1 وارتشاف الضرب 1264/3 وشرح الجمل 426/1، 429.

(2) همع الهوامع 305/3، 306 وارتشاف الضرب 647/2 وشفاء العليل 1006/3.

(3) همع الهوامع 303/3 وارتشاف الضرب 651/2 وشفاء العليل 1006/3.

(4) همع الهوامع 318/1،317،316 وشرح المفصل 91/1 وشرح الجمل 335/1.

أسنده له، ولكني وجدته للزمخشري، وابن هشام[1].

13- **الحسن ابن الضائع وابن هشام الحضرمي:** ترد "لو" للتمني نحو: لو تأتينا فتحدثنا، وقوله تعالى ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: 102] وهي إذ ذاك قسم برأسه فلا تجاب كجواب الامتناعية، وذهب آخرون منهم أبو حيان إلى أنها الامتناعية

أشربت معنى التمني[2].

- ما خالف فيه العالمين:

1- **الكسائي والفراء:** فقد أجازا الفصل بين التوكيد والمؤكد بـ"إما"، ومنعه السيوطي فلا يقال: سررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم، ولا: سررت بهم إما كلهم وإما بعضهم[3].

- وقد خالفهما أيضاً في أن "كم" بنوعيها اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره، ودليل اسميتها دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها، وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و"ما" الاستفهامية، حذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو: بمَ ولمَ وعمَ وكثر الاستعمال لها فأسكنت، وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحدٍ من مفرديها[4].

2- **المبرد وابن كيسان:** فقد أجازا ألا تتكرر "لا" النافية للجنس إذا لم تعمل وسواء كان عدم الإعمال لأجل الفصل كقوله:

---

[1] همع الهوامع 423/1، 424 ومغني اللبيب 662/2 والمفصل 271.

[2] همع الهوامع 474/2 وارتشاف الضرب1903/4 والجنى الداني 288،289 ومغني اللبيب 211/1، 212.

[3] همع الهوامع 116/3 وشفاء العليل 739/2 وارتشاف الضرب 1954/4.

[4] همع الهوامع 501/2 وارتشاف الضرب 776/2 والجنى الداني 261.

بكَتْ أسفاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعُها[1]

أو لكون مدخولها معرفة كقوله:

... ... لا أنتِ شانيةٌ من شأننا شاني[2]

والجمهور على لزوم تكرارها، وعدّا البيتين السابقين ضرورة، ووافق السيوطي الجمهور مخالفاً المبرد وابن كيسان[3].

3- **خطاب والسهيلي:** ترد مهما -عندهما- حرفاً بمعنى "إنْ" كقوله:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تخفى على الناسِ تُعلَمِ[4]

إذ لا محل لها، وأجيب بأنها خبر "تكن"، و"خليقة" اسمها، أو مبتدأ، واسم "تكن" ضميرها، و"من خليقة" تفسيره، والظرف خبر، وخالفهما السيوطي فقال إنها تلزم الإسمية ولا ترد حرفاً[5].

ثانياً: ما وافق فيه علماء اللغة فكراً أو خالفهم:

1- **سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك:** في أن الحروف الناسخة للابتداء خمسة لا ستة، لأن "إنّ" و"أنّ" واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع، وإن كانتا غيرين

---

[1] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 298/2 وخزانة الأدب 351/4 والمقرب 189/1 وارتشاف الضرب 2453/5 والرواية فيها جميعاً (بكت جزعاً) وبلا نسبة في الدرر 233/2 والمقتضب 361/4 وشرح المفصل 112/2 وروايتهما (قضت وطراً).

[2] عجز بيت من البسيط وصدره:

أشاء ما شئتِ حتى ما أزالُ لما ... ...

وهو بلا نسبة في الدرر 234/2 وهمع الهوامع 473/1 وشرح التصريح 237/1 وأوضح المسالك 7/2 والمعجم المفصل 169/8 وروايته (حتى لا أزال).

[3] همع الهوامع 473/1 وارتشاف الضرب 1309/3 وشرح الكافية 161/2 وشرح التصريح 238/1.

[4] البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه88 وفي الدرر 184/4 والجنى الداني 612 والمغني 19/2 وبلا نسبة في همع الهوامع 451/2 والمعجم المفصل 409/7.

[5] همع الهوامع 451/2 وارتشاف الضرب 1863/4 والجنى الداني 611، 612 ومغني اللبيب 20/2 وأسنده للسهيلي وابن يسعون.

فالثانية فرع الأولى[1].

2- **سيبويه والمازني والمبرد والزجاج وابن السراج والفارسي:** في أن ناصب تمييز الجملة، ما فيها من فعل، أو ما اشتق منه من وصف، نحو قوله تعالى ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: 4]، وزيد طيّب نفساً، ومسرور قلباً، وكثير مالاً، وأفره عبداً، أو اسم الفعل نحو: سرعان ذا هالة، وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه[2].

3- **الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني وأكثر المتأخرين**: بأنه إذا اجتمعت نون الوقاية ونون الإناث تحذف نون الوقاية تخفيفا واستشهدوا بقوله:

تراه كالثغام يعلّ مسكاً يسوءُ الفاليات إذا فَلَيْنِي[3]

واستشهد به سيبويه على أن المحذوف نون الإناث، لأن نون الوقاية جيء بها صوناً ووقاية فحوفظ على بقائها مطلقاً إذا لقيها مثلها، ودعت الحاجة إلى حذف، وتابعه في ذلك ابن مالك[4].

4- **سيبويه والمازني وابن كيسان والفارسي وابن جني وابن خروف:** فقد ذهبوا

---

(1) همع الهوامع 425/1 والكتاب 131/2 والمقتضب 107/4 وشرح التسهيل 387/1.
(2) همع الهوامع 267/2 وارتشاف الضرب 1621/4 والكتاب 44/1، 404 وشرح الجمل 428/2.
(3) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي في الكتاب 520/3 والدرر 213/1 وخزانة الأدب 371/5 وشرح شواهد الإيضاح 213 ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح المفصل 91/3 والمنصف 337/2 وشرح الحماسة للمرزوقي 294.
(4) همع الهوامع 218/1 وشرح التصريح 111/1 وشرح التسهيل 136/1، 137 والكتاب 519/3، 520.

جميعاً إلى أن العامل في الحالين من مثل: هذا بسراً أطيب منه رطباً، وزيد قائماً أخطب منه قاعداً، هو أفعل التفضيل المتوسط بينهما، فـ"بسراً" حال من الضمير المستكن في "أطيـب"، و"رطباً" حال من ضمير "منه" والعامل فيهما "أطيب"، وذهب جماعة منهم المبرد والزجاج والفارسي - في أحد قوليه - إلى أنهما منصوبان على إضمار "كان" التامة[1].

5- **ابن السراج والفارسي والشلوبين وابن مالك:** علـى أن الصـفة المشـبهة تفيـد الاتصاف في الحال، ولا تفيد مضياً ولا اسـتقبالاً، لأنهـا صـفة، وحـق الصـفة صـحبة الموصوف،كما أنها مشبهة باسم الفاعل، فلم تقو قوته في عملها في الزمانين، وذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها تكون أبداً بمعنى الماضي[2].

6- **الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك:** أوجب الجمهور حذف الخبر بعـد "لولا" الامتناعية لأنه معلوم بمقتضاها، ولحنوا المعري في قوله:

... ... فلولا الغمد يمسكه لسالا[3]

والحذف أصل عندهم بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وأوجبوا جعل الكـون الخـاص مبتدأ، وقيده الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلـق، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه، لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سـالمنا

---

(1) همع الهوامع 239/2، 240 وارتشاف الضرب 1587/3، 1588 والكتاب 400/1.

(2) همع الهوامع 62/3 وارتشاف الضرب 2348/5 وشرح ابن عقيل 141/2 وشرح المقدمة الجزولية الكبير 885/2 والأصول 133/1 وشفاء العليل 633/2، 634 والتوطئة 265.

(3) عجز بيت من الوافر وصدره:

يذيب الرعب منه كل عضب ... ...

وهو لأبي العلاء المعري في الدرر 27/2 وأوضح المسالك 221/1 وشرح ابن عقيل 251/1 والمقرب 84/1 وارتشاف الضرب 1089/3 والجنى الداني 600 والمغني 216/1.

ما سلم، فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينل، واختاره السيوطي(1).

7- **ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان:** فقد أجازوا أن يأتي تمييز الجملة منقولاً من المفعول، نحو ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [القمر: 12] والأصل: وفجرنا عيون الأرض، ورفض كثير من النحاة نقله من المفعول به، ونصبوا "عيوناً" على الحال المقدرة لا التمييز، وأعربه بعضهم مفعولاً ثانياً كأنه ضمن "وفجرنا" صيرنا بالتفجير الأرض عيوناً(2).

- **مخالفة المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين:** فقد ذهبوا جميعاً إلى أن "كان" وأخواتها لا تدل على الحدث، وهي حينئذٍ لا تعمل في ظرف، ولا جار ومجرور، وذهب السيوطي إلى أنها تدل على الحدث وهي حينئذٍ تعمل في الظرف، والجار والمجرور خلافاً لما ذهبوا إليه ووفاقاً لابن عصفور وابن مالك(3).

---

(1) همع الهوامع 337/1 ومغني اللبيب 215/1 وارتشاف الضرب 1089/3 وشرح التصريح 179/1، وشرح التسهيل 267/1.

(2) همع الهوامع 266/2 وارتشاف الضرب 1623/4 وشرح الجمل 425/2، 427 وشرح التسهيل 297/2.

(3) همع الهوامع 362/1 وارتشاف الضرب 1151/3 وشرح التسهيل 320/1، 323 وشرح الجمل 370/1 والتوطئة 224.

المبحث الخامس

آراؤه التي تفرد بها

سخر الله للغة العربية من يقوم عليها من العلماء الأفذاذ الذين تفانوا في العطاء والتمحيص والبحث والاستقراء، ووضع القواعد بدءاً بالخليل وسيبويه والكسائي والأخفش ، ومروراً بمن تبعهم أمثال الفراء والمازني والمبرد، فأسسوا أصول هذا البنيان الشامخ للنحو العربي، وثبتوا القواعد بما أحاطوا به من الشواهد النقلية والعقلية، حتى غدا علماً ذا أصول واضحة، فلما جاء من بعدهم، وجدوا نتاجاً ضخماً قد تجمع في كتبهم من الشواهد والآراء والقواعد ، فذهبوا إلى شرحه وإعادة تبويبه، والمقارنة بين الآراء في المسألة الواحدة بعد إحصائها، وترجيح بعضها على بعض، حتى أننا لا نكاد نقف على آراء جديدة في النحو، وهذا دأب كل علم من العلوم.

والسيوطي أحد هؤلاء العلماء في العصور المتأخرة الذين قامت أعمالهم على النظر فيما تركه السابقون، ومن هنا فإنا لا نكاد نجد له تفرداً من حيث الآراء الجديدة، لأن علم النحو قد استقر منذ فترات طويلة، وإنما نقف على توفيقه بين بعض الآراء وجمعها وطرق تصنيف الموضوعات، ومن أهم هذه الأمور:

1- جمعه شروط ما يثنى ويجمع بطريقة لم يسبق إليها وجمعه ما لا يثنى ولا يجمع من خلال شروط التثنية والجمع أيضاً فقد قال (جمعت ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب وأنا أشرحه على طريقة أخرى فأقول: للتثنية والجمع شروط) [1].

2- رفض السيوطي حد النحاة المبتدأ بقولهم: الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه، مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ[2]، فقال: (وهذا الحد غير مرضيٍّ عندي لأمرين:

---

[1] همع الهوامع 140/1.

[2] شرح التسهيل 259/1 وشرح المفصل 83/1 وشرح الجمل 322/1.

أحدهما: أن عامل المبتدأ عندي الخبر وهو لفظي.

والآخر: أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم، فلذا تورکت بقولي: قالوا) [1].

3- مذهب الكوفيين أن معنى "كأن" قد يكون للتحقيق والوجوب[2] كقوله:

فأصبح بطنُ مكةَ مقشعِرّاً كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامُ[3]

أي: إن الأرض، لأنه قد مات، ورثاه بذلك، وخرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللام أي: لأن الأرض[4].

فقال السيوطي: وعندي تخريج أحسن من هذا، وهو أنه من باب تجاهل العارف[5] كقوله:

أيا شجرَ الخابورِ مالَكَ مورِقاً كأنَّكَ لم تجزَعْ على ابنِ طريفِ[6]

4- أجاز النحاة تنوين المنادى المبني في الضرورة، ثم اختلفوا هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازني على الضم مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد على النصب[7]، واختار ابن مالك بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعينة، لأن شبهها بالمضمر أضعف[8].

---

(1) همع الهوامع 309/1.

(2) همع الهوامع 427/1 وارتشاف الضرب 1238/3 وشرح التصريح 212/1.

(3) البيت من الوافر وهو للحارث بن خالد في الاشتقاق 101 وبلا نسبة في المغني 163/1 وشرح الجمل 453/1 وهمع الهوامع 427/1 والجنى الداني 571 والدرر 163/2 وشرح التصريح 212/1 ولسان العرب 461/12 (قثم) وفيه (لأصبح).

(4) شرح التسهيل 388/1، 389.

(5) همع الهوامع 427/1.

(6) البيت من الطويل وهو لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد في الدرر 163/2 والأغاني 85/12 وفيه (لم تحزن) وبلا نسبة في المغني 45/1 وهمع الهوامع 427/1 ولسان العرب 229/4 (خبر).

(7) همع الهوامع 31/2، 32 وشرح الجمل 192/2 والكتاب 202/2 وشرح التصريح 171/2، 172 وشرح التسهيل 252/3 وارتشاف الضرب 2190/4.

(8) شرح التسهيل 252/3 وشرح التصريح 172/2.

وذهب السيوطي إلى عكس ذلك فقال (وعندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصورة، إذ لا فارق حينئذٍ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين) [1].

5- جمعه ظروف الزمان والمكان المبنية واستيفاء الحديث حولها بما لم يسبق إليه فقد قال (أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبني ظروف الزمان والمكان مرتباً على حروف المعجم) [2] ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب النحو كتاباً أحصاها جميعاً مسهباً في الحديث حولها غير السيوطي في همع الهوامع، فقد أحصى منها واحداً وثلاثين ظرفاً.

6- اختلاف النحاة في تحديد العامل في التوابع فذهب جمهور البصريين والكسائي والفراء إلى أنه العامل في المتبوع، وذهب الخليل وسيبويه والأخفš والجرمي إلى أن العامل فيها التبعية، وفصل بعضهم فجعل العامل في النعت وعطف البيان والتأكيد عامل المتبوع، وعامل البدل مقدر بلفظ الأول، وعزي أيضاً للجمهور[3]. وذهب السيوطي إلى رأي آخر، وهو أن العامل في الكل المتبوع نفسه، واعتمد في ذلك على القياس إذ المبتدأ عامل في الخبر –عند الجمهور وسيبويه- والمضاف عامل في المضاف إليه[4].

---

[1] همع الهوامع 32/2.

[2] همع الهوامع 126/2.

[3] الكتاب 421/1، 422 وارتشاف الضرب 1922/4-1926 وشفاء العليل 733/2 وشرح التصريح 108/2 وشرح الكافية 299/1، 300 وشرح التسهيل 150/3.

[4] همع الهوامع 114/3.

الفصل الثاني

أدلة السيوطي في همع الهوامع

يتناول هذا الفصل أدلة السيوطي التي اعتمد عليها في اختياراته التي سبق الحديث عنها في الفصل السابق من موافقات، أو مخالفات، أو ترجيح، أو رد، أو تفرد، وينقسم الحديث فيها إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الشواهد النحوية: والحديث فيه حول شواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف ثم الشعر والنثر.

المبحث الثاني: الأصول النحوية: وهي السماع والقياس والتعليل واستصحاب الحال.

المبحث الثالث: مصادر السيوطي في همع الهوامع: وتشمل علماء النحو، ومؤلفاتهم النحوية.

المبحث الأول

الشواهد النحوية

لقد بلغت الفصاحة في العرب شأواً عظيماً، ودرجة عالية حتى أن الله عز وجـل حـين أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم، ومنحه معجزته، جعلها في القرآن الكريم، من حيث قـوة السبك ودقة التعبير وسلامة الصيغ وغيرها، وقد اعتدنا أن الله سبحانه وتعالى يجعل معجزاته لأنبيائه من جنس ما نبغ فيه القوم، فلما اختار الله تبارك وتعالى أن تكون معجزة نبيه محمـداً صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم، وهو بلغة العرب علمنا أنهم نبغوا في البيان وجـودة القول.

ولما أراد علماء النحو الأوائل وضع قواعد للغة يضبطونها بها، ذهبوا إلى استقراء الواقع اللغوي لديهم، يستنبطون منه القواعد، فكان لزاماً على كل واحدٍ منهم إذا تحدث عن قاعدة ما أن يأتي لها بما يثبتها من القرآن الكريم والسنة أو من كلام العرب، فتجمعت الشواهد النحوية، وصار النحو يتكون من قواعد وشواهد.

من هنا تبرز أهمية الشاهد النحوي، إذ هو الدليل على صدق القاعدة وصحتها، كما أنـه يجلي القاعدة من خلال المثال الموضح مع التطبيق العملي للقاعدة، ناهيك عن أثره في تـذكر القواعد النحوية، فإن كثيراً من القواعد لا يكاد الدارس يحفظها إلا مرتبطة بالشاهد النحـوي عليها.

وقد درج الدارسون على تقسيم الشواهد النحوية إلى: القرآن الكريم، والحديث الشـريف، فالشعر والنثر.

أولاً: القرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم النموذج الأعلى للغة العربية، اتخذ منه النحاة شواهدهم اللغوية

و النحوية، وهو من أهم الأصول التي يرجعون إليها عند القياس، إذ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لتكفله سبحانه وتعالى بحفظه فقد قال عز وجـل ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾[الحجر: 9] وقد وصفه تعالى بوضوح البيان في قوله ﴿ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: 103] ولا يتطرق إليه شك في الاحتجاج به، (فآياتـه الكريمـة شواهد لغوية ونحوية مؤكدة النسبة، حيث كانت بعض هذه الشواهد – في غير القرآن- ليست مؤكدة النسبة إلى قائليها أو بيئتها، لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله - صـلى الله عليه وسلم- وهم أهل اللغة وهم القدوة، وهم الذين أخذوه عن رسول الله – صـلى الله عليـه وسلم- وجمعوه) [1] فاستمد الشاهد النحوي من ذلك قوة الدلالة، وسمو المرتبة، ومن هنا فقـد (نال القرآن اهتماماً كبيراً، وضبط نصه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى، إليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم) [2].

ويظهر من ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للاستشهاد النحوي عند النحاة، وقـد جوزوا الاحتجاج به سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[3].

أما السيوطي فقد بدا اهتمامه واضحاً جلياً في الاستشهاد بآيـات القـرآن الكـريم، إذ بلغـت الشواهد القرآنية في كتاب همع الهمع (1647) ألفاً وستمائة وسبعاً وأربعين آية، منهـا (37) سبع وثلاثون آية ليست له، وإنما جاءت في أثناء نقوله عن غيره من العلماء، ولا غـرو أن ظهر هذا العدد الكبير من الشواهد القرآنية في كتاب الهمع، فإن السيوطي هو أحد العلماء

---

(1) الشواهد النحوية97.

(2) دراسات في كتاب سيبويه11.

(3) الاقتراح 48.

الذين ألفوا في التفسير والقراءات والحديث، فارتباطه بالقرآن الكريم وثيق الصلة عاليها.

استخدم السيوطي الشاهد القرآني لإثبات قاعدة ومن ذلك:

- قد يأتي على الأمر بلفظ الخبر، نحو ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ ﴾ [البقرة: 233]، ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ ﴾ [البقرة: 228]، كما يأتي على الخبر بلفظ الأمر، نحو ﴿ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم: 75] أي: يمد[1].

- ينصرف الماضي للاستقبال إذا عطف على ما علم استقباله، نحو ﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [هود: 98] أي: فيوردهم، وقوله ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ ﴾ [النمل: 87] أي: فيفزع[2].

- قلّ حذف الياء مع كسر ما قبلها وصلاً ووقفاً وخطاً نحو قوله تعالى ﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ ﴾ [الزمر: 17، 18] [3].

واستشهد بها ليوافق رأياً لأحد النحاة أو بعضهم ومنه:

- جوز الكسائي حذف نون جمع المذكر السالم في السعة، ومما تخرج على رأي الكسائي

---

(1) همع الهوامع 30/1.

(2) همع الهوامع 37/1.

(3) همع الهوامع 436/2.

في الجمع قراءة **(لذائقوا العذابَ)** [1] [الصافات: 38] بنصب "العذاب"[2].

- وحذف "أل" من الذي، والتي، واللذان، والذين، واللاتي لغة حكاها ابن مالك، وقرئ **(صراط لذين أنعمت)** [3] [الفاتحة: 7] [4].

كما وظف الشواهد القرآنية لإثبات ما خالف فيها رأياً، نحو:

- يرى ابن خروف أن المضارع المنفي بـ"لم" في جملة الحال لا بد فيه من الواو، كان ضميراً أو لم يكن، ورد بالسماع كقوله تعالى ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾ [آل عمران: 174] فجاء قوله: "لم يمسسهم" بدون الواو[5].

- منع ثعلب أن تكون الجملة القسمية خبراً للمبتدأ، ورد بالسماع، قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: 69] وقال ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ ﴾ [العنكبوت:9] فجملتا "لنهدينهم" و "لندخلنهم" كلتاهما خبر لمبتدأ وهما قسميتان[6].

---

(1) نسبت لأبي السمال وأبان رواية عن عاصم في روح المعاني م(13) 125/23 ولأبي السمال في مختصر في شواذ القرآن 127.

(2) همع الهوامع 165/1.

(3) بلا نسبة في البحر المحيط 46/1 ولأعرابي في مختصر شواذ القرآن 1.

(4) همع الهوامع 272/1.

(5) همع الهوامع 251/2.

(6) همع الهوامع 315/1.

- والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض، لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى ﴿ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ [مريم: 60، 61] فـ"جنات" أعربت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنـات كثيـرة لا جنـة واحدة[1].

- ذهب قطرب والربعي وهشام وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد، وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو تأتي للترتيب، فرد السيوطي رأيهم مستشهداً بقوله تعالى ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ [البقرة: 58] وقولـه ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ [الأعراف: 161] والقصة واحدة، إذ لو كانت للترتيب للزم التناقض بين الآيتين[2].

وصحح من خلال الشواهد القرآنية بعـض ما ذهب إليها غيره مثل:

- استشهاده بقوله تعالى ﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ [يس: 26] على أن دخول "يا" علـى "ليت" وهي فعل لا ينفي كونها تميز الاسم، لأنها في هذا الموضع للتنبيه[3].

- ذهب ابن مالك في قوله تعالى ﴿ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡ ﴾ [الحجـرات: 10] إلـى أن "أخويكم" مما لفظه مثنىً، ومعناه الجمع، بينما عده السيوطي مما هو مثنىً حقيقة[4].

---

(1) همع الهوامع 150/3.
(2) همع الهوامع156/3.
(3) همع الهوامع 24/1، 25.
(4) همع الهوامع 136/1.

- قيل في "لو" حرف امتناع لامتناع إن كان بعدها مثبتان، وإن كان بعدها منفيان فوجود لوجود، فإن كان الأول منفيًا والثاني مثبتًا فحرف وجود لامتناع ، أو عكسه فحرف امتناع لوجود ، ورفض السيوطي ذلك ورده بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: 27] فإن عدم النفود محكوم به سواء وجد الشرط أم لا[1].

وقد أ‍بت من خلال الشواهد القرآنية بعـ f المعاني، ومنه:

- الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيـدة، قـال تعـالى ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ ﴾ [التوبة: 40] أي: لا إله إلا الله[2].

- تكون "لما" بمعنى "إلا" نحو قوله تعالى﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ [الطارق: 4] وقوله ﴿ وَإِن كُلّٞ لَّمَّا جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ [يس: 32] وينبغي ألا يتسع فيها بل يقتصر فيها على التركيب الذي وقع في كلام العرب[3].

ورجη من خلال الشواهد القرآنية أحد الآراءÛ ومن ذلك:

- أثبت الكوفيون والأخفţ لـ"إلا" معنى العطف كـ"الواو" وخرجوا عليـه ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [البقرة: 150] أي: ولا الذين ظلموا، وقوله

---

(1) همع الهوامع 470/2، 471.

(2) همع الهوامع 19/1.

(3) همع الهوامع 221/2.

﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ [النمل: 10، 11] أي: ولا من ظلم، تأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع، ورجح السيوطي رأي الكوفيين بما ساقه من شواهد[1].

- إذا ولي ميم الجمع ضمير متصل، فالضم واجب عند ابن مالك، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس، وقد رجح السيوطي رأي سيبويه ويونس مستشهداً بقراءة **(أنلزمكمها)** [2] [هود: 28] بسكون الميم[3].

- **القراءات القرآنية:** للسيوطي رأي واضح تجاه القراءات القرآنية، وهو يستشهد بها ولو خالفت قياساً معروفاً في العربية، يقول "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[4] ذلك أن هذه القراءات كانت تسهيلاً من الله تعالى وتوسيعاً على العرب، فلو أجبرهم على لهجة قريش لكان ذلك شاقاً على من اعتاد لهجة ما فترة طويلة، كما أن هذه اللهجات لا تخرج عن أن تكون لغة عربية، وقد أقرها النبي – صلى الله عليه وسلم- فلا ضير إذن في الاحتجاج بها.

وقد استشهد السيوطي بالقراءات بناء على رأيه فيها إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في القراءات (132) مائة واثنتين وثلاثين آية منها على سبيل المثال:

---

(1) همع الهوامع 203/2.

(2) قال النحاس: ويجوز على قول يونس (أنلزمكمها) كما تقول: أنلزمكم ذلك، البحر المحيط 144/6، وعن عباس عن أبي عمرو في مختصر في شواذ القرآن 59.

(3) همع الهوامع 194/1.

(4) الاقتراح 48.

- لا يفصل بين المتضايفين – أي المضاف والمضاف إليه- اختياراً، لأنه من تمامه، ومنزل منه منزلة التنوين، إلا بمفعوله، وظرفه، على الصحيح كقراءة ابن عامر **(قتل أولادهم شركائهم)** [1] [الأنعام: 137] وقرئ **(مخلفَ وعدهِ رسلِه)** [2] [إبراهيم: 47] ففصل بين "قتل" و "شركائهم" في الآية الأولى بـ"أولادهم"، وفي الآية الثانية بـ"وعده" وكلتاهما مفعول به[3].

- قد يجر "بعد" منقطعاً عن الإضافة لفظاً ومعنىً، قرئ **(لله الأمر من قبلِ ومن بعدٍ)** [4] [الروم: 4] بالجر والتنوين[5].

- قراءة الحسن **(تأمروني أعبدَ)**[6][الزمر: 64]وقراءة الأعرج **(ويسفكَ الدماء)**[7][البقرة: 30] بنصب "أعبدَ" و"يسفكَ" استشهد بهما على أن حذف "أنْ" لايمنع عملها، فقد عملت محذوفة، لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في "رب" وأكثر العوامل[8]، إذ الأصل: أن أعبد، وأن يسفك .

- ورد حذف نون الأفعال الخمسة حالة الرفع في النثر والنظم، قرئ **(ساحران تظاهرا)** [9] [القصص: 48] أي: تتظاهران[10].

---

(1) نسبت القراءة لابن عامر في المهذب في القراءات العشر 226 والنشر في القراءات العشر 197/2 وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر274.

(2) وقرأت فرقة (مخلف وعده رسله) بنصب "وعده" وإضافة "مخلف" إلى "رسله" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. روح المعاني م (8) 366/13.

(3) همع الهوامع 431/2.

(4) نسبت لأبي السمال والجحدري عن العقيلي في روح المعاني م (12) 31/21، 32.

(5) همع الهوامع 381/2.

(6) بلا نسبة في مختصر في شواذ القرآن 131 وروح المعاني م (13) 36/24.

(7) نسبت قراءة النصب لابن هرمز في البحر المحيط 229/1 والمحرر الوجيز 230/1 وروح المعاني م(1)353/1 ولعبد الرحمن الأعرج في مختصر في شواذ القرآن 4.

(8) همع الهوامع 323/2.

(9) نسبت لمحبوب عن الحسن، وليحيى بن الحارث الذماري، وأبي حيوة، وأبي خلاد عن اليزيدي في روح المعاني م (11) 136/20، وليحيى الذماري في مختصر في شواذ القرآن 113.

(10) همع الهوامع 172/1.

ثانياً: الحديث الشريف:

لم يحظ الحديث الشريف بموقع مرموق جدير به في الاستشهاد النحوي، مع أنه كلام أفصح العرب محمد – صلى الله عليه وسلم- ذلك أن النحاة اختلفوا حول الاستشهاد به على ثلاثة آراء:

الأول: المنع مطلقاً.

والثاني: التوسط: فأجازوا الاستشهاد بما ثبت بلفظه أو اشتهر، ومنعوه فيما هو غير ثابت من الأحاديث الطويلة، أو التي تحتوي على الألفاظ الغريبة التي يصعب حفظها.

والثالث: الجواز مطلقاً.

وليتهم لم يختلفوا فقد حرموا اللغة من كم كبير من الأحاديث، هي أعلى درجة في الفصاحة بعد القرآن الكريم، و يرجع العزوف عنه في الجانب التطبيقي العملي إلى حجة قامت – والله أعلم- على نظر غير سديد، فإن دقة رواة الحديث في وصف حركاته صلى الله عليه وسلم، وتكرار بعض الكلمات، وطريقته في الحديث، كلها خير شاهد على دقتهم في رواياتهم، كما أن (رجال الحديث قد تحروا التدقيق والضبط، وتشددوا في ضبط الحديث، وأخضعوا هذه اللغة الشريفة إلى ما دعوه "الجرح والتعديل" الذي تناولوا فيه رواة الحديث، فكان لهم فيه موازين دقيقة، ومن هنا لم يكن للنحاة أن يرفضوا هذه اللغة التي بولغ في نقدها وضبطها والوصول بها إلى الكمال في الصحة والصواب) (1).

أما السيوطي فهو يرى أنه لا يستشهد بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم- فقد قال (فإن غالب الأحاديث مروي

---

(1) المدارس النحوية أسطورة وواقع26.

بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فـزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ) [1].

وذهب إلى تضعيف الاستشهاد بالحديث، وخرجها على تغيير الرواة، ومثال ذلك:

- وأما وقوعها –أي "بلى"- بعد الاستفهام المثبت في حديث **(أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة، قالوا: بلى)** [2] فهو إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير موضع[3].

وقد بلغت الأحاديث النبوية في كتاب الهمع (160) مائة وسـتين حـديثاً منهـا (26) سـتة وعشرون حديثاً جاءت في أثناء نصوص منقولة عن نحاة آخرين.

وقد جاءت الشواهد الحديثية للدلالة على بعض المعاني، مثل:

- اللام تأتي بمعنى "على" نحو قوله صلى الله عليه وسلم **(واشترطي لهم الولاء)** [4] أي عليهم[5].

- "بيد" معناها معنى "غير"، ولكنها قد تكون بمعنى "على" أي "من أجل" وخرج عليه حديث **(أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)** [6] والمعنى: من أجل أني من قريش [7].

---

[1] الاقتراح 52.

[2] صحيح البخاري،كتاب الرقاق،باب(45)كيف الحشر،رقم الحديث(6528)ص1250 وفي صحيح مسلم، كتاب الإيمان،باب(95)كون هذه الأمة نصف أهل الجنة حديث رقم(377)،(378)بلفظ(فقلنا:نعم)ص135 و سنن ابن ماجة،كتاب الزهد،باب(34) صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث (4283) 1432/2.

[3] همع الهوامع 491/2.

[4] جزء من حديث في صحيح البخاري، كتاب المكاتب، باب (3) استعانة المكاتب وسؤاله الناس، رقم الحديث (2563)ص2565 وصحيح مسلم، كتاب العتق، باب (2) إنما الولاء لمن أعتق، رقم الحديث (1504) ص779 وموطأ مالك،كتاب العتق والولاء،باب(10)مصير الولاء لمن أعتق،رقم الحديث(17) ص557.

[5] همع الهوامع 369/2.

[6] كشف الخفا للعجلوني 200/1 رقم الحديث (609) وقال: قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ.

[7] همع الهوامع 208/2.

- اللام تأتي بمعنى "بعد"، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم **(صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)** [1] أي بعد رؤيته[2].

وجاءت لإثبات قاعدة وتأكيدها نحو:

- جواز حذف النون في الأفعال الخمسة حالة الرفع في النظم والنثر، ومنه ما جاء في الصحيح **(لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)** [3] فـ"تدخلوا" و "تؤمنوا" الثانية كلاهما مرفوع وقد حذفت النون منهما[4].

- الإسناد من مميزات الأسماء، ولكنه أسند للجملة الاسمية في قوله صلى الله عليه وسلم **(لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)**[5]لأن الجملة هنا بمنزلة الاسم، والمعنى: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، أي كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس[6].

- **(من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال)** [7] استشهد به على جواز ترك التاء من العدد

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب (11) قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا، رقم الحديث (1909) ص362 وصحيح مسلم، كتاب الصيام باب (2) وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، رقم الحديث (1080) ص 520.

[2] همع الهوامع 370/2.

[3] صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب (22) بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون رقم الحديث (54) ص53 وسنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب (11) إفشاء السلام، رقم الحديث (3692) ص1217.

[4] همع الهوامع 172/1.

[5] سنن ابن ماجة،كتاب الأدب،باب(59)ما جاء في "لا حول ولا قوة إلا بالله" رقم الحديث(3826) 1257/2 وسنن الترمذي، كتاب الدعوات ، باب(131) فصل(لا حول ولا قوة إلا بالله"،رقم الحديث (3601)358/5 =

= والرواية فيهما (أكثر من قول .... فإنها كنز من كنوز الجنة) ولا شاهد في هذه الرواية.

[6] همع الهوامع 26/1.

[7] صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب (39) استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان، رقم الحديث (1164) ص567 وفيه (ثم أتبعه) وسنن أبي داود، كتاب الصوم، باب (58) صوم ستة أيام من شوال، رقم الحديث (2433) 1050/2، 1051 والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصيام، باب فضل صيام ستة أيام من شوال 292/4 وفيه (ثم أتبعه).

في الفصيح، إذ القياس: وأتبعه ستة، أي ستة أيام[1].

وقد وظّف الشواهد الحديثية لموافقة رأي أو ترجيح آخر، ومن ذلك:

- لا يندب المبهم من ضمير، واسم إشارة، وموصول، واسم جنس مفرد، ونكـرة، وأجـاز الرياشي ندبة النكرة، وفي الحديث **(واجبلاه)** [2] وهو نكرة[3].

- ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد "أفعل" التفضيل كغيره نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن، وقيل: يجوز حينئذٍ الإفراد والتذكير كحديث **(خير النسـاء صـالح قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده)** [4] وهو رأي ابن مالك وقد رجحه السيوطي على رأي أبي حيان وسيبويه[5].

- منع الفارسي إبقاء ميم "فم" حال الإضافة إلا في الشعر وتابعه ابن عصفور وغيـره مـن المغاربة، والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحـديث **(لخلوف فم الصائم)** [6]، فأبقى الميم[7].

---

[1] همع الهوامع 217/3.

[2] جزء من حديث وتتمته (ما من ميت يموت فيقوم باكيه فيقول: واجبلاه، واسيداه أو نحو ذلك إلا وُكّل به ملكان يلهزانه، أهكذا كنت) وهو في سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب (24) ما جاء في كراهية البكاء على الميت، رقم الحديث (1003) 213/3 وسنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب (54) ما جاء في الميت يعذب بما نيح عليه، رقم الحديث (1594) 508/1.

[3] همع الهوامع 49/2.

[4] صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب (12) إلى من ينكح، رقم الحديث (5082) ص1008 وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب (49) من فضل نساء قريش ، رقم الحديث (2527) ص1324 ومسند الإمام أحمد، رقم الحديث (9797) 495/15 مع تغيير في اللفظ في الكتابين الأولين.

[5] همع الهوامع 199/1.

[6] صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب (9) هل يقول إني صائم إذا شتم، رقم الحديث (1904) ص362 وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب (30) فضل الصيام، رقم الحديث (1151) ص566 وسنن الترمذي، كتاب الصوم، باب (55) ما جاء في فضل الصوم، رقم الحديث (764) 84/3.

[7] همع الهوامع 132/1.

ومن استخدامه للحديث الشريف ما أثبت به صحة الشيء مع ندرته، نحو:

- قوله صلى الله عليه وسلم **(صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً)** [1] فالمقصود: بخمس، فقد حذف حرف الجر وأبقى عمله، وهو إما ضرورة، أو نادراً، لا يقاس عليه[2].

- "أفعلاء" من أوزان جموع الكثرة، يطرد في "فعيل" المذكر، ولكنه جاء نادراً في "صديقة" لأنه مؤنث، ومنه **(أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة)** [3] والمقصود به المؤنث لا المذكر[4].

وجاءت لرد رأي أو تفنيده، ومن ذلك:

- استشهد السيوطي على جواز التوكيد بـ"أجمع" دون "كل" اختياراً، بقول النبي صلى الله عليه وسلم **(فله سلبه أجمع)** [5] وقوله **(فصلوا جلوساً أجمعين)** [6] مخالفاً بذلك رأي الجمهور فقد ذهبوا إلى أنه لا يؤكد بـ"أجمع" دون "كل" اختياراً[7].

- من لفظ المثنى ما هو جمع في المعنى كقوله **(البيعان بالخيار)** [8] ذلك ما ذكره ابن مالك

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب (30) فضل صلاة الجماعة، رقم الحديث (647) ص139 وروايته (خمساً وعشرين ضعفاً) وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (42) رقم الحديث (649) ص30 وروايته (بخمس وعشرين ضعفاً) وكلتا الروايتين لا شاهد فيها.

[2] همع الهوامع 383/2.

[3] صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب(12) فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، رقم الحديث (2435) ص1279.

[4] همع الهوامع321/3.

[5] سبق في صفحة 128.

[6] سبق في صفحة 128.

[7] همع الهوامع 140/3

[8] صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب (11) الصدق في البيع والبيان، رقم الحديث (1532) ص792 وسنن الترمذي، كتاب البيوع، باب (26) ما جاء في البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، رقم الحديث (1245) 354/3 وسنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب (17) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، رقم الحديث (2182) 736/2.

ولكن السيوطي يرى أنه من المثنى الحقيقي[1].

- قوله صلى الله عليه وسلم **(يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)** [2] استشهد به على أن دخول "يا" على "ربّ" لا يعني أنها اسم، بل إن "يا" في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء، وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم[3].

ثانياً: الشعر والنثر:

وهو ما يطلق عليه كلام العرب، وقد اعتمد عليهما النحاة اعتماداً كـاملاً فـي اسـتنباط القواعد والاحتجاج لها، وسأبدأ الحديث عن الشعر ثم يليه الحديث عن النثر.

- **الشعر:** احتلت الشواهد الشعرية مكانها من كتب النحو، ويرجع ذلك لذيوعها بين النـاس، وسهولة حفظها ونقلها، كما يتميز الشعر على النثر بأنه غنائي يعتمد على الـوزن والقافيـة يسهل حفظه، وهو المادة الأساسية الأكثر توفراً بين أيدي النحاة.

وقد استخدم السيوطي الشواهد الشعرية واعتمد عليها، إذ بلغ عددها فـي كتـاب الهمـع (1811) ألفاً وثمانمائة وأحد عشر بيتاً، منها (21) واحد وعشرون بيتاً جاءت في ثنايا نقولـه عن غيره من النحاة، و(90) تسعون بيتاً فقط نسبها لأصحابها، ومنها (297) مائتان وسـبعة وتسعون من الرجز، و(630) ستمائة وثلاثون بيتاً كاملاً، و(488) أربعمائة وثمانية وثمانون جزء بيت.

وكان النحاة قد توقفوا بعصر الاحتجاج حتى منتصف القرن الثـاني الهجـري ، وعـدوا إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم ، ولكننا نرى السيوطي يتأرجح في موقفه من عصر الاحتجاج ، فبينما قال في أثناء حديثه عن "لاسيما" (ولا تحذف "لا" من "لاسيما" لأنه لم يسمع

---

[1] همع الهوامع 136/1.

[2] سبق في صفحة 109.

[3] همع الهوامع 24/1، 25.

إلا في كلام المولدين) [1]، نراه يستشهد بأبيات لشعراء من بعد عصر الاحتجاج ، وقد بلـغ عددهم (13) ثلاثة عشر شاعرًا منهم : خلف الأحمر، وأبو نواس، وأبـو العتاهيـة، وأبـو المنهال، والحريري، وأبو العلاء المعري .

أما عن استخدامه للشواهد الشعرية، **فقد جاء ببعضها ليوافق رأياً** في نحو:

- استشهد على جواز أن يأتي المفعول معه مع كان الناقصة موافقًا للجمهور[2]، نحـو قـول الشاعر:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ   مكانَ الكليتينِ من الطحالِ[3]

- الجمهور على أنه لا تجب موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والإظهار وضدهما، فتبـدل النكرة من المعرفة، والمضمر من المظهر، والمفرد من غيره، وبالمعكوس كقول الشاعر:

ولا تلمهُ أنْ ينامَ البائسا[4]

فـ"البائسا" بدل من الضمير الهاء من "تلمه"[5].

ولرد رأي أو مخالفته، ومثاله:

- المختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح كقوله:

رحمَ اللهُ أعظماً دفنوها   بسجستانَ طلحةَ الطلحاتِ[6]

فـ"طلحة" بدل من "أعظم" وهي بعضه[7].

---

(1) همع الهوامع 218/2

(2) همع الهوامع 177/2.

(3) سبق في صفحة 83 .

(4) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في شرح الجمل 99/2 والكتاب 75/2 والدرر 221/1 والمعجم المفصل 241/10 ومغني اللبيب 86/2، 103.

(5) همع الهوامع 150/3.

(6) سبق في صفحة 94 .

(7) همع الهوامع 150/3

- يجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسماع قال:

فما جزعاً وربِّ الناسِ أبكي ولا حرصاً على الدنيا اعتراني[1]

فقدم "جزعاً" وهو مفعول له على عامله وهو "أبكي"[2].

ويؤتى بها لإثبات قاعدة نحوية، مثل:

- تركب "بين" كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله:

نحمي حقيقتنا وبعـ ـض القوم يسقط بين بينا[3]

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر[4].

أو لتعليل اختياره وترجيحه أحد الآراء نحو:

– "هو" و"هي" فقط عند البصريين أصلان، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع، والكل أصول عند أبي علي، ويرى الكوفيون والزجاج وابن كيسان أن الضمير من "هـو" و"هي" الهاء فقط، والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة، واستشهد السيوطي لهذا الرأي بقوله:

بيناه في دار صدق قد أقام بها ... ...[5]

وقوله:

---

(1) وهو لجحدر بن مالك في الدرر 80/3 قال صاحب الدرر: "نسبه أبو حيان لجحدر، فإن كان يريد جحدر ابن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة"، وهو بلا نسبة في المعجم المفصل 162/8 وهمع الهوامع 101/2.

(2) همع الهوامع 101/2.

(3) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه141 وفي الشعر والشعراء 267/1 وشرح المفصل 117/4 واللمع 242 وسر صناعة الإعراب 49/1 والدرر 324/6 وخزانة الأدب 213/2 ولسان العرب 66/13 (بين).

(4) همع الهوامع 151/2.

(5) سبق في صفحة 59.

... ...   دارٌ لسُعدى إذْهِ من هواكا(1)

ثم قال: وهذا المذهب هو المختار عندي(2).

- يجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير "مَن" و"ما" و"أل" و"أي" و"ذو" و"ذات" و"كم" و"كأين" لأنها في اللفظ مفردة مذكرة، فإن عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً، والأحسن مراعاة اللفظ(3)، قال الفرزدق:

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني   نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ(4)

أو للوقوف على لحن وقع فيه الشاعر، ومنه:

- لحن المعري لتثنيته "عينين"، إذ ثنى المشترك الذي لا تجوز تثنيته في قوله:

جادَ بالعينِ حينَ أعمى هواهُ   عينَهُ فانثنى بلا عينينِ(5)

لأن العين الأولى بمعنى "المال"، والعين الثانية بمعنى "أداة البصر"، ومن شرط المثنى أن يتحد لفظه ومعناه(6).

- يقول ذو الرمة:

حراجيجُ لا تنفكُّ إلا مُناخةً   على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفراً(7)

---

(1) سبق في صفحة 60.

(2) همع الهوامع 203/1.

(3) همع الهوامع 282/1، 284.

(4) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 329/2 وارتشاف الضرب 1024/2 والكتاب 416/2 وشرح المفصل 13/4 وبلا نسبة في شرح الجمل 135/1 والصاحبي في فقه اللغة 178 ولسان العرب 419/13 (منن) وله رواية أخرى هي :

تعشَّ فإن واثقتني لا تخونني   ... ...

(5) البيت من الخفيف وهو للحريري في مقاماته، المقامة العاشرة 96 وفي ارتشاف الضرب 556/2 والدرر 126/1 وللمعري في همع الهوامع 143/1 وبلا نسبة في المعجم المفصل 271/8.

(6) همع الهوامع 143/1.

(7) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه240 وروايته(ما تنفكُّ) في الكتاب 48/3 وشرح المفصل =

فقيل: خطأ منه لأن "إلا" لا تدخل على خبر "زال" وإخوته لأن نفيها إيجاب[1].

وقد جاءت بعض الشواهد الشعرية لإثبات أمر غريب، نحو:

- فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث[2]

استشهد به على أن "أولى" من أفعال المقاربة، وهو أغربها[3].

– تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا[4]

فالفعل "تعدون" في البيت أثبته الكوفيون وبعض البصريين من الأفعال الناسخة، وخرجوا البيت بناءً عليه، وأعربوا "أفضل" بدلاً[5].

كما جاءت الشواهد الشعرية استشهاداً على لغة من لغات العرب، وذلك مثل:

– إلى كم يا خناعة لا إلانا عزا الناس الضراعة والهوانا

فلو برأت عقولكم بصرتم بأن دواء دائكم لدانا

و ذلكم إذا واثقتمونا على قصر اعتمادكم علانا[6]

استشهد بها على أن من العرب من يقر الألف من "لدى" مع المضمر كالظاهر، ومثلها في ذلك

= 106/7 وخزانة الأدب 247/9 ولسان العرب 477/10 (فكك) وبلا نسبة في الإنصاف 156/1 والجنى الداني 521 وأسرار العربية 142 وفي رواية (ما تنفك).

(1) همع الهوامع 379/1.

(2) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر 131/2 وخزانة الأدب 354/9 ولسان العرب 412/15 (ولى) وهمع الهوامع 410/1.

(3) همع الهوامع 410/1.

(4) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه 415 والدرر 240/2 وخزانة الأدب 55/3 وشرح المفصل 38/2، 144/8 ولسان العرب 470/15 (إما لا) وللفرزدق 489/4 (ضطر) وللفرزدق أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل 145/8 وبلا نسبة في الجنى الداني 606 والصاحبي في فقه اللغة 168 وشرح الجمل 276/1.

(5) همع الهوامع 477/1.

(6) الأبيات من الوافر وهي بلا نسبة في الدرر 96/3 وهمع الهوامع 122/2، 123.

أيضاً "إلى و"على"[1].

- من العرب من يجعل الإعراب في المثنى والجمع المذكر السالم على النون إجراء له مجرى المفرد، وعليه خرج قول الشاعر:

... ...   لا يزالون ضاربين القبابِ[2]

فنصب "ضاربين" بالفتحة الظاهرة على النون، ولو أعرب بالحروف لقال: "ضاربي القباب" لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة[3].

واستخدم الشواهد الشعرية لتوجيه رأي حولها أو توجيه تخريجه، نحو:

- قول الشاعر:

ألامُ على لوٍّ ولو كنت عالماً   بأذنابِ لوٍّ لم تفُتني أوائلُه[4]

استشهد به على أن التنوين من علامات الأسماء، وإن أدخلها هنا على "لـو" وهـو حـرف، فالجواب أن "لو" هنا اسم علم للفظة "لو"، ولذلك شدد آخرها وأعربت، ولحقها التنوين[5].

- إن كان المؤكد ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب، لم يُعَد اختياراً إلا مع ما دخل عليه، أو فصل بفاصل ما، ولا تجوز إعادته وحده دون فصل، وأما قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريمَ يحلمُ ما لم   يرَيَنْ مَن أجارَه قد ضِيما[6]

---

(1) همع الهوامع 122/2.

(2) عجز بيت من الخفيف وصدره:

ربَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طلالٍ   ... ...

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 61/8 والدرر 136/1 وأوضح المسالك 59/1 وشرح التصريح 77/1 وهمع الهوامع 157/1.

(3) همع الهوامع 157/1.

(4) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب320/7والدرر72/1والكتاب262/3وشرح المفصل31/6.

(5) همع الهوامع 25/1.

(6) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر 54/6 وشرح التصريح 130/2 وأوضح المسالك 340/3.

فإنه يخرج على الضرورة[1].

- **النثر:** لم يحظ النثر بالاهتمام كما حظي الشعر، لأن أكثر النحاة القدامى عدوا الشعر أعلى مرتبة من النثر، ولأنه أسهل في الحفظ والنقل من النثر، و(لكونه أقرب إلى ما يريده منه العلماء من فصاحة وصفاء وبلاغة وصحة تعبير عن العواطف السامية) [2].

ويقصد بالنثر -هنا- الأمثال والحكم وما ثبت من أقوال العرب المأثورة.

ولم يخرج السيوطي على نهج النحاة السابقين إذ كان مقلاً في الاستشهاد بـالنثر مقارنـة بالشعر، فلا تكاد شواهده النثرية تصل إلى (75) خمسة وسبعين شاهداً، منهـا (41) واحـد وأربعون مثلاً، و(34) أربعة وثلاثون شاهداً بين الحكمة والقول المأثور.

ولم يعتمد على الشواهد النثرية في تقعيد القواعد وإثباتها، وإنما جاء بهـا – فـي الغالـب- للاستئناس، وذلك بعد إثبات القاعدة، والاستشهاد لها من القرآن والشعر، فيأتي بالشاهد النثري بعد ذلك، إلا في عدد يسير منها، **فقد جاء بها لإثبات رأي**، نحو:

- أصل التثنية والجمع العطف، وعدل عنه للاختصار، فلا يجوز الرجـوع إليـه إلا فـي ضرورة، ويسوغه في الاختيار فصل ظاهر ، أو فصل مقدر، كقول الحجاج وقد نعي له ابنه وأخوه "إنا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي"[3].

- مما يجوّز الابتداء بالنكرة، أن تسبق بـ"فاء" الجزاء كقولهم: "إن ذهب عَيْر، فعيـر فـي الرهط"[4]، و"عير" الثانية مبتدأ وهو نكرة، سوّغ الابتداء به سبقه بـ"فاء" الجزاء[5].

---

(1) همع الهوامع 145/3، 146.

(2) دراسات في كتاب سيبويه 80.

(3) همع الهوامع 145/1.

(4) المثل في مجمع الأمثال 40/1 وجمهرة الأمثال 109/1 ومجمع الأمثال العربية 581/1 وفرائد الخرائد في الأمثال 40، ويروى (إن ذهب عير فعير في الرباط) ويضرب للشيء يُقدر على العوض منه فيستخف بفقده .

(5) همع الهوامع 328/1.

وجاءت الشواهد النثرية للاستشهاد على لغة من لغات العرب، نحو:

- من العرب من يجعل الإعراب في المثنى والجمع على النون إجراء له مجرى المفرد، حكى الشيباني: هذانِ خليلانِ[1].

- من لغات العرب في "لعل" "لأنّ" بإبدال العين همزة، واللام نوناً، ومن اللغات "أنّ" بحذف اللام من "لأنّ" حكى "ايت السوق أنك تشتري لنا شيئاً" أي لعلك[2].

أو للاستشهاد لمعنى، مثل:

- في قول الزبير لمن قال له: "لعن الله ناقة حملتني إليك: إنّ وراكبها" فقد جاءت "إنّ" بمعنى "نعم"[3].

- وفي قولهم "الذود إلى الذود إبل"[4] استشهد به على معنى المعية لـ"إلى" والمعنى: الذود مع الذود إبل[5].

وقد جاء بها لتفنيد رأي وتوƮيη لبƐ، مثل:

- الإسناد مميز للأسماء، فماذا في قولهم "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[6] حيـث أسـند للفعل "تسمع"، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف "أنْ" أي: أن تسمع، وهما في تأويل المصدر أي: سماعك.

---

[1] همع الهوامع 157/1.

[2] همع الهوامع 430/1.

[3] همع الهوامع 450/1.

[4] المثل في مجمع الأمثال 6/2 وجمهرة الأمثال 462/1 ومعجم الأمثال العربية 1176/2 وفرائد الخرائد في الأمثال 228 ، ويضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير.

[5] همع الهوامع 332/2.

[6] المثل في مجمع الأمثال 227/1 وفرائد الخرائد في الأمثال 112 وفي جمهرة الأمثال 226/1 ومعجم الأمثال العربية 572/1، ويروى (لا أن تراه)، ويروى (أن تسمع)، ويضرب لمن خبره خير من مرآه.

والثاني: أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو "سماعك" لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرد لأحد مدلوليه[1].

وقد يأتي بها لرد رأي أو مخالفته، نحو:

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه" فقد رد به على من قال إن "لو" حرف امتناع لامتناع، أو وجود لوجود، ذلك أن عدم العصيان محكوم به سواء وجد الخوف أم لا[2].

- "إنه أمة الله ذاهبة" استشهد به على عكس ما ذهب إليه الكوفيون من وجوب تذكير ضمير الشأن مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث، فقد جاء ضمير الشأن الهاء في "إنه" مذكراً مع "أمة" وهي مؤنث[3].

وفي النهاية فإن السيوطي من النحاة المتأخرين، أتاح له ذلك أن يطلع على شواهد النحاة السابقين، فجمع منها كماً كبيراً، كما أن سعة ثقافته، وارتباطه الوثيق بالقرآن الكريم والحديث الشريف سهلا له طريقاً للاستشهاد، وقد برز أثر ذلك جلياً في قدرته على حشد الشواهد المتعددة على المسألة الواحدة ومثال ذلك:

- يقل حذف النعت مع العلم به، لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم، فحذفه عكس المقصود، ومما ورد منه ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ ﴾ [الأنعام: 66] أي: المعاندون، وقوله ﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ ﴾ [هود: 46] أي: الناجين، وقوله ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ

---

[1] همع الهوامع 27/1.

[2] همع الهوامع 471/2.

[3] همع الهوامع 225/1.

جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [البقرة: 71] أي: الواضح، وقوله ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ ﴾ [الأحقاف: 25]

أي: سلطت عليه[1].

وقد ورد مثل هذا كثير يمكن الرجوع إليه[2].

---

(1) همع الهوامع 129/3.

(2) همع الهوامع 143/3، 251.

المبحث الثاني

الأصول النحوية

وهي الأسس التي اعتمد عليها النحاة في وضع القواعد النحوية، من سماع، وقياس، وتعليل، واستصحاب حال، وسيشتمل الحديث في هذا المبحث على الأصول النحوية التي اعتمد عليها السيوطي في كتابه "همع الهوامع" وهي السماع، والقياس، والتعليل، واستصحاب الحال.

أولاً: السماع: يعد السماع المصدر الرئيس في استنباط الأحكام والقواعد النحوية، وعليه الاعتماد لأن أصل اللغة يقوم على السماع، ويقصد به "ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، من مسلم أو كافر"[1].

وقد اعتمد السيوطي على السماع كثيرًا، وعول عليه في اختياراته النحوية، وترجيحه للآراء أو ردها.

فمما دعم بها اختياراته من السماع:

- "لا" تعمل عمل "إنَّ" إلحاقاً بها قياس نقيض، ويجوز إلحاقها بـ"ليس" قياس نظير، وهو أقوى في القياس، ولكن عملها عمل "إنَّ" أفصح وأكثر في الاستعمال[2].
- تعمل "إنْ" لمشاركتها لـ"ما" في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع، حكي عن أهل

(1) الاقتراح 48.

(2) همع الهوامع 463/1.

العالية "إنّ ذلك نافعك ولا ضارك" و"إنّ أحدًا خيراً من أحد إلا بالعافية"[1].

– في تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل المتوسط جزأي كلام، الجـواز مـع المتصرف، والمنع في غيره، لأن السماع إنما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليـه، ولا يقدم على غيره إلا بثبت من العرب[2].

وقد رُدّ بالسماع بعض الآراء للنحاة، ومن ذلك:

– ذهب المبرد إلى أن الوصف بـ"إلا" لم يجئ إلا فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلا زيد، بحذف الموصوف، وجعل "إلا" صفة له، لأنه لا يجوز فيه البدل، وردّه بالسماع قال:

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه   لعمرو أبيك إلا الفرقدان[3]

فـ" إلا" صفة لـ "كل" بمعنى "غير" ولا يمكن فيه البدل[4].

– يجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة، وردّه بالسماع قال:

فما جزعاً ورب الناس أبكي   ولا حرصاً على الدنيا اعتراني[5]

فقدم "جزعاً" وهو مفعول له على "أبكي" وهو عامله[6].

ذهب ابن خروف إلى أن المضارع المنفي بـ"لم" _ في صدر جملة الحال _ لا بد فيه من الواو، كان ضميراً أو لم يكن، ورد بالسماع في قوله تعالى ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ

---

(1) همع الهوامع 394/1

(2) همع الهوامع 195/2.

(3) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معدي يكرب في ديوانه146 وفي الكتاب 334/2 وله أو لحضرمي بن عامر الأسدي في خزانة الأدب 421/3 والدرر 170/3 وبلا نسبة في الجنى الداني 519 ومغني اللبيب 69/1، 138/2 و الإنصاف 268/1 وشرح المفصل 89/2 ولسان العرب 432/15 (إلا).

(4) همع الهوامع 202/2.

(5) سبق في صفحة 159.

(6) همع الهوامع 101/2.

﴿وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾[آل عمران: 174] فلم يقترن بالواو[1].

- ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز حذف الخبر في باب "إنّ" وأخواتها للعلم به إلا إذا كان الاسم نكرة.

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إذا كان بالتكرير.

وردّ المذهبان بالسماع، قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾ [فصلت: 41]

أي: يعذبون[2].

- جوز الجمهور رفع الاسمين بعد "كان" وأنكره الفراء، ورد بالسماع، قال:

إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامتٌ ... وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[3]

فقد رفع "الناس"، وكذلك "صنفان" على رأي الجمهور[4].

وجاء السماع لترجيح رأي على آخر، نحو:

- إذا لحقت "ما" أخوات "إنّ" فهل تعمل أو تلغى أقوال:

ذهب الزجاجي إلى جواز الإعمال في الجميع.

وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز الإعمال في "ليت" و"لعل" و"كأن" فقط، ويتعين الإلغاء في "إنّ" و"أنّ" و"لكنّ" وعزي للأخفش .

وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في "ليت" و"لعل" ولم يجوّز فيهما الإلغاء.

---

(1) همع الهوامع 251/2.

(2) همع الهوامع 435/1.

(3) البيت من الطويل وهو للعجير السلولي في الدرر 223/1، 41/2 وخزانة الأدب 72/9 والكتاب 71/1 والأزهية 190 وفيه (نصفان) وبلا نسبة في اللمع 122 وأسرار العربية 136.

(4) همع الهوامع 354/1.

فقال السيوطي: وعندي جواز الوجهين في "ليت" وإن قصرا على السماع، ويتعين الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها[1].

– مدخول "لا" النافية للجنس إن كان مفرداً – أي غير مضاف ولا شبهه- يبنى على ما ينصب به، واختلفوا في جمع المؤنث السالم على أقوال:

الأول: وجوب بنائه على الكسر، لأنه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفارسي.

الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسماع، فقد روي بالوجهين قوله:

... ... ولا لذات للشيب[2]

أي: بالفتح والكسر في "لذات"[3].

– إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجرده، ومن العرب من يلحق الألف والواو والنون على لغة "أكلوني البراغيث" على أنها دوال لا ضمائر، ولكن بعض النحويين جعلوها ضمائر، ثم اختلفوا فقيل: ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة السابقة خبر.

والصحيح الأول لنقل الأئمة أنها لغة، وقد عزيت لطيء وأزد شنوءة[4].

وقد خرج ما سمع أحيانًا على الضرورة ، ومن ذلك:

– ينون جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة نحو:

---

(1) همع الهوامع 460/1.

(2) جزء بيت من البسيط وتمامه:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

وهو لسلامة بن جندل التميمي في ديوانه 91 وفيه (أودى الشباب) وكذلك في الدرر 224/2 وخزانة الأدب 27/4 وله في الشعر والشعراء 272/1 وشرح التصريح 238/1 ولابن مقبل في شرح الجمل 409/2 وبلا نسبة في أوضح المسالك 9/2 وشرح ابن عقيل 397/1.

(3) همع الهوامع 468/1.

(4) همع الهوامع 514/1.

هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجر وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لخفتها، وعليه قول الشاعر:

... ...   ولكنّ عبدَ اللهِ مولى مواليا(1)

وقيل يجوز في العلم دون غيره، وعليه يونس، واستدل بقوله:

قد عجبت مني ومن يُعيليا   ... ...(2)

فالقياس " موالٍ" و"يُعيلٍ"، وأجيب بأنه وما قبله ضرورة(3).

– يجوز صرف ما لا ينصرف لضرورة كقوله:

تبصّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ   ... ...(4)

فكلمة "ظعائن" ممنوعة من الصرف ولكنه نونها ضرورة(5).

وقد خرج بعض ما ورد بإزاء السماع على الندور، ومن ذلك:

– جوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء بالواو والنون كقوله:

---

(1) عجز بيت من الطويل وصدره:

فلو كان عبدُ اللهِ مولى هجوتُه   ... ...

وهو للفرزدق في بغية الوعاة 4/2 وإنباه الرواة 105/2 والكتاب 313/3 وشرح الجمل 172/3 وشرح التصريح 229/2 وشرح المفصل 64/1 ولسان العرب 47/15 (عرا) ولم أعثر عليه في ديوانه.

(2) البيت من الرجز وبعده:

... ...   لما رأتني خَلَقاً مقلوليا

وهو للفرزدق في الدرر 102/1 وشرح التصريح 228/2 ولم أعثر عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الجمل 171/3 والكتاب 315/3 والمنصف 68/2 والخصائص 6/1 ولسان العرب 94/15 (علا).

(3) همع الهوامع 117/1، 118.

(4) صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ...   تحمّلن بالعلياءِ من فوقِ جُرثُمِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 89 وفي الدرر 103/1 ولسان العرب 90/15 (علا).

(5) همع الهوامع 121/1.

مِنّا الذي هو ما إنْ طَرَّ شاربُهُ ... والعانسونَ ومِنّا المُرْدُ والشِّيبُ[1]

فـ"العانسون" جمع "عانس" وهي صفة لا تقبل التاء، ولكن الشاعر جمعها بالواو والنون، وقد وافق السيوطي رأي البصريين إذ خرجوا البيت على أنه نادر لا يقاس عليه[2].

– لا ينادى الضمير عند الجمهور، وجوز قوم نداءه تمسكاً بقوله:

يا أبْجَرُ بنَ أبْجَرٍ يا أنْتا ... ...[3]

وقول الأحوص "يا إياك قد كفيتك" وأجاب الأولون بندوره[4].

كما خرّج بعض ما جاء بهذا السماع على الشذوذ، نحو:

– جوز الكوفيون جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، واحتجوا بالسماع كقولهم في "علانية" للرجل المشهور "علانون"، وفي "ربعة" للمعتدل القامة "ربعون" وأجيب بشذوذه[5].

– قولهم: "فإياه وإيا الشواب" شاذ، أي: ليتباعد من النساء الشواب، ويباعدهن منه[6].

ثانياً: القياس: والقياس لغة: من قاس الشيء يقيسه إذا قدره على مثاله، والمقياس: المقدار[7].

---

(1) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي 713 ولسان العرب 149/6 (عنس) وله وقيل لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في الدرر 131/1 وبلا نسبة في الأزهية 97 وسر صناعة الإعراب 683/2 ومغني اللبيب 6/2.

(2) همع الهوامع 151/1، 152.

(3) البيت من الرجز وبعده:

... ... أنتَ الذي طلّقتَ يومَ جُعْتَا

وهو للأحوص في ديوانه 216 وفي شرح التصريح 164/2 ولسالم بن دارة في الدرر 27/3 وخزانة الأدب 139/2 وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 359/1 والمقرب 176/1 وأوضح المسالك 11/4 ويروى:

يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا ... ...

بلا نسبة في الإنصاف 325/1 وشرح المفصل 127/1، 130.

(4) همع الهوامع 36/2.

(5) همع الهوامع 150/1، 151.

(6) همع الهوامع 18/2.

(7) لسان العرب 187/6 (قيس).

أما عند النحاة فهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1] ويعني ذلـك قيـاس الأمثلة على القاعدة، أو رد الشيء إلى نظيره، ويهدف إلى "إدخال شيء في حكم طائفة مـن القضايا التي أصبحت مسلمة من المسلمات"[2].

وتقوم على القياس معظم أدلة النحو، وقد جعله النحاة (أصلاً ومحوراً يخضـعون لـه كـلام العرب، ومعياراً متداولاً منذ نشأة النحو)[3]، إلا أن بعض النحاة أنكره في اللغة، مع أنه يقـع في المرتبة الثانية بعد السماع من حيث الاستدلال به[4].

اعتمد السيوطي على القياس أصلاً من الأصول النحوية، ومن الأمثلة على ذلك:

- ذهب كثير من النحاة إلى وجوب تأخير خبر "كان" وأخواتها إذا كان جملة، فـلا يجـوز تقديمه ولا توسيطه، وذهب السيوطي إلى جواز تقديمه مع "كان" قياساً علـى جـواز تقـديم معموله في قوله تعـالى ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾ [سـبأ: 40]، ﴿ وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾ [الأعراف: 177] وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[5].

- تعمل "لا" عمل "إنّ" إلحاقاً بها، لمشابهتها لها في التصدير،والدخول على المبتدأ والخبر، و لأنها لتوكيد النفي،كما أن"إنّ"لتوكيد الإثبات،فهو قياس نقيض،وإلحاقهابـ"ليس"قياس نظير لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، ولكن عملها عمل "إنّ" أفصح، وأكثر في الاستعمال[6].

- كثر أو وجب حذف خبر "لا" النافية للجنس، لأن "لا" وما دخلت عليه جواب استفهام عام

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب45.

(2) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي81.

(3) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره137.

(4) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، 29.

(5) همع الهوامع 374/1.

(6) همع الهوامع 463/1.

والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ"لا"، و"نعم" ويحذفون الجملة بعدها رأساً[1].

- ثم هذا المصدر المؤكِّد –بضربيه- لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكَّدة على الصحيح، وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في: له عليَّ دينار اعترافاً: أعترف بذلك اعترافاً، وفي: هو ابني حقاً: أحقه حقاً، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً[2].

- يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف، نحو: طاب نفساً زيدٌ، وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو: فجرت عيوناً الأرض[3].

ثالثاً: التعليل: في اللغة: من "علل" ومنه تعلل بالأمر واعتل: تشاغل وتعلَّل به أي: تلهى به، وعُلَّلة الصبي أي: ما يُعلَّل به ليسكت[4].

وأما في الاصطلاح فهي "السبب الذي يفسر حدوث الظاهرة اللغوية، رفعاً ونصباً وجراً وجزماً في حالة الإعراب، أو ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً في حالة البناء"[5] وهي "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[6].

وقد ارتبط التعليل بنشأة النحو، فإن كل نحوي يحاول إظهار علة ما ذهب إليه في وجه من وجوه النحو، فلا تكاد تجد حكماً نحوياً إلا أتبع بتعليل، وهذه العلل مخترعة، وإن كانت قائمة

---

(1) همع الهوامع 470/1.

(2) همع الهوامع 92/2.

(3) همع الهوامع 268/2.

(4) لسان العرب 469/11 (علل).

(5) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية 31.

(6) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي 52، والنص منقول عن كتاب النحو العربي، د.مازن المبارك.

في أذهان المتكلمين إذ نطقوا باللغة، ولكن النحاة يتوقعون هذه العلة ولا يمكن أن يجزموا بها.

ولما كان السيوطي من النحاة المتأخرين، يختار آراءه ممن سبقه لا يلتزم في ذلك مدرسة نحوية ما – وهو منهج المدرسة المصرية- فقد بنى كتابه همع الهوامع كأن أحداً يسأله: لم اخترت هذا الرأي؟ فتراه يعلل لاختياره ويبرره، ومن هنا فقد كانت التعليلات في كتابه كثيرة، ولكن أكثرها يبعد عن التعليل الجدلي، بل يفسر اختياراته، ويبرر لها وذلك نحو:

– قال السيوطي: في زمن المضارع أقوال، منها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي الركب وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث[1].

– ورُدَّ بأن المخالفة معنىً لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عامله – أي: الظرف والمجرور الواقعين خبراً- لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى[2].

– وأما "ليس" فمذهب الجمهور أن وزنها "فَعِلَ" بالكسر، خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى "لاس" بالقلب، كباع، أو بالضم لقيل فيها "لُسْتُ" بضم اللام، ولا يقال إلا "لَسْتُ" بفتحها[3].

– في قولهم (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ) يذكر السيوطي جواز رفع "فخيرٌ" ونصبه، ولكن الأول أرجح، لأن المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ، ومع النصب شيئان، ولأن وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر، والتقدير في الرفع: فالذي يجزَى به

---

(1) همع الهوامع 32/1.
(2) همع الهوامع 321/1.
(3) همع الهوامع 366/1.

خير، والنصب على حذف كان واسمها أي: كان الذي يجزى به خيراً، أو على الحال، أي: فهو يلقاه خيراً، أو على المفعول بفعل لائق، أي: فهو يجزى أو يعطى خيراً[1].

- يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، واختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟

فالخليل وسيبويه والمازني على ضمه علماً أو نكرة مقصودة.

وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على النصب رداً إلى أصله، كما رد المنصرف إلى الكسر عند تنوينه.

واختار ابن مالك بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وقال السيوطي: وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذٍ إلا الحركة، لاستوائهما في التنوين[2].

- العدد إن كان واحداً أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصر وأجود، ولا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجل[3].

- يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: خذ عشرتك وعشرتي زيد، لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس، فاستغني عن المفسر[4].

- الصحيح أن "أي" حرف تفسير لتبيع بعدها الأجلى للأخفى، لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط

---

[1] همع الهوامع 385/1.

[2] همع الهوامع 32/2.

[3] همع الهوامع 270/2.

[4] همع الهوامع 273/2.

دائماً، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه[1].

- الصحيح أن "هلا" ليست من أدوات العطف، والرفع والنصب على الإضمار، بدليل امتناع الجر في، ما مررت برجلٍ فهلا امرأة[2].

رابعاً: استصحاب الحال: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عـدم دليـل النقل عن الأصل[3]، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجـد دليـل البناء، وحال الأصل في الأفعال هو البناء حتى يوجد دليل الإعراب[4].

واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، قال ابن الأنباري "ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[5].

والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً، ومع هذا فهو مـن أضـعف الأدلـة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[6].

ومما استدل بها السيوطي بالأصل واستصحاب الحال:

- تسكن "لام" الطلب، رجوعاً إلى الأصل في المبني، ومشاكلة عملها تلو "واو" و"فاء" و"ثم" نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا ﴾ [البقرة: 186]، و ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ

---

(1) همع الهوامع 186/3.

(2) همع الهوامع 186/3.

(3) الإغراب في جدل الإعراب 46.

(4) الاقتراح 172.

(5) الإنصاف 300/1.

(6) الاقتراح 171.

وَلۡيَطَّوَّفُواْ ﴾ [الحج: 29]، ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾ [العنكبوت: 66] [1].

- ما أعرب من مركب إعراب متضايفين، وآخر أولهما ياء، نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا، فإنه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصرف[2].

- إذا أسند الفعل إلى "التاء" و"النون" و"نا" سكن آخره، كضربت، وضربن، ويضربن، واضربن، وضربنا.

وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر فيسكن استصحاباً[3].

- قد تحذف الجملة المضافة إليها "إذ" ويعوض منها التنوين، وذهب الأخفش إلى أنها حينئذٍ معربة، والكسر جر إعراب بالإضافة لا بناء، وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردود بأنه قد سبق لـ"إذ" حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه[4].

- وتضم فاء "حب" مفردة من "ذا" بنقل ضمة العين إليها، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو: حُبَّ زيد، وحَبَّ ديناً[5].

- للماضي الرباعي المجرد وزن "فَعْلَلَ" لا غير كـ"دحرج"، وإنما لم يجئ على غير هذا الوزن، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأول الماضي لا يكون مضموناً في البناء

---

(1) همع الهوامع 443/2.

(2) همع الهوامع 180/1.

(3) همع الهوامع 192/1.

(4) همع الهوامع 129/2.

(5) همع الهوامع 35/3.

للفاعل، ولا مكسوراً للثقل، فتعين الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضعه مبنياً عليه، ولا يكون ما بينهما متحركاً كله لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعين أن يسكن الثاني[1].

[1] همع الهوامع 263/3.

المبحث الثالث

مصادر السيوطي في همع الهوامع

ويشمل ذلك علماء النحو الذين أخذ عنهم السيوطي ووافق آراءهم أو خالفها، ثم الكتب النحوية التي ذكرها في كتابه.

وقد ذكر السيوطي في مقدمة كتابه أنه جمعه من نحو مائة مصنف، وأحاط فيه بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد وافٍ، فائق الانسجام، قريب من الأفهام[1].

وسأبدأ الحديث عن العلماء الذين أخذ عنهم، وأثني بالحديث عن الكتب النحوية التي ذكرها ونقل عنها:

أولاً: العلماء: ذكر السيوطي عدداً كبيراً من علماء النحو السابقين ممن نقل عنهم، ومن معاصريه أيضاً ممن سمع منهم مشافهة، وبلغ عدد علماء النحو الذين ذكرهم في كتابه (161) مائة وواحداً وستين عالماً، أكثرهم ذكراً أبو حيان وابن مالك وسيبويه، فلا يكاد يخلو موضوع في الهمع من ذكرهم، وسأتحدث عن أكثر العلماء دوراناً وذكراً ، مرتبين من الأكثر ذكراً إلى الأقل، مع ذكر الأمثلة الموضحة:

1- أبو حيان: وهو أول اثنين اعتمد عليهما السيوطي في كتابه همع الهوامع، أما الثاني فهو ابن مالك، وقد ذكر أبو حيان في الهمع (705) سبعمائة وخمس مرات، ويستأنس السيوطي بآرائه كثيرًا، فإذا ذكر قوله_ في الغالب الأعم_ فإنه يؤكد به ما ذهب إليه من تصحيح للآراء أو ردها، أو تحليل مسألة نحوية، وعلى لسانه نقل كثيراً من آراء العلماء، ومن ذلك:

- ومقابل الصحيح فيه، ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب "النهاية" وهو ابن الخباز منع

---

[1] همع الهوامع 17/1، 18.

تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: لأنه لا يسمى كلمة[1].

- ينصرف معنى الفعل المضارع إلى المضي إذا صحب " لمَّا" الجوابية، قال ابن عصفور: أو صحب "لمَّا" الجوابية نحو: لما يقوم زيد قام عمرو.

قال أبو حيان: ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السماع، أي في جواز وقوع المضارع بعدها، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفظ والمعنى[2].

- قال السيوطي: إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه، ثم ذكر رأي أبي حيان استئناساً به وتأكيداً على ما ذهب إليه، فقال:

قال أبو حيان: تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين، إلا ما ذكره صاحب البسيط (ابن الحاجب)من تقسيمه المصدرالمنتصب إلى مفعول مطلق،وإلى مؤكد،وإلى متسع[3].

- تختص "هل" بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً، لأنها إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها إياه، فلا يقال: هل زيد قامþ إلا في ضرورة.

قال أبو حيان: ويمتنع حينئذٍ أن تكون مبتدأ وخبراً، بل يجب حمله على إضمار فعل، وسبب ذلك أن "هل" في الجملة الفعلية مثل "قد" فكما أن "قد" لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك "هل"[4].

2- ابن مالكþ: وقد ذكره السيوطي في الهمع (484) أربعمائة وأربعاً وثمانين مرة، وفي معظمها يستشهد بقوله ليثبت ما ذهب إليه، ولكنه كان أحياناً يذكر رأيه ليبين مخالفته له، وقد مرت نماذج لذلك في الفصل الأول، ومما ذكر فيه ابن مالك:

---

[1] همع الهوامع 22/1.
[2] همع الهوامع 36/1.
[3] همع الهوامع 72/2.
[4] همع الهوامع 506/2.

- زعم آخرون أن "إذا" تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك: إنها وقعت للماضي في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ ﴾[الجمعة: 11] فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم، وكذا قوله تعالى ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ ﴾ [التوبة: 92] فإن الآية تتحدث عن موقف سابق[1].

- قال الكوفية: الإضافة فيه – أي أفعل التفضيل- على تقدير "من" فإن لم يقصد به التفضيل طابق وجوباً كالمعرف بـ"أل" لتساويهما في التعريف، وعدم اعتبار معنى "من"، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه.

قال ابن مالك في شرح الكافية: فلو قيل: يوسف أحسن إخوته، امتنع عند إرادة معنى المجرد، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ"أل" لما ذكرت لك، ولما قرر في باب الإضافة من أن "أياً" بمعنى "بعض" إن أضيف إلى معرفة، ومعنى "كل" إن أضيف إلى نكرة، و"أفعل" التفضيل مثلها في ذلك[2].

- يتوصل إلى تصغير الثنائي برد ما حذف منه إن كان منقوصاً، سواء كان المحذوف منه الفاء نحو: (عدة - وعيد)، أو العين نحو: (قم- قويم)، أو اللام نحو: (يد- يدية) وإن لم يكن منقوصاً، بل كان ثنائي الوضع، زيد فيه "ياء" فيقال في "من" و"عن" و"إن" مسمىً بها: منيّ، وعنيّ، وأنيّ، وذكر ابن مالك فيه وجهين:

أحدهما: هذا، والآخر: أنه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في "عن": عنين[3].

---

(1) همع الهوامع 132/2.

(2) همع الهوامع 77/3.

(3) همع الهوامع 343/3.

3- سيبويه: وقد ورد ذكره (355) ثلاثمائة وخمسًا وخمسين مرة، وكلامه فصل عند السيوطي ، فإذا ذكر رأيه لم يحتج إلى ذكر غيره، فهو كافيه، ولذا لم يخالفه في مسألة واحدة، وقد نقل عنه كثيراً من أقوال العرب، ومن المواضع التي ذكره فيها:

- مما يمنع الصرف العدل مع العلمية ومنه: "فَعَالِ" علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح أعلام لنسوة، وسكابِ لفرس، وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بني تميم، فإنهم يعربونه "ممنوع من الصرف" للعلمية والعدل عن فاعله، هذا مذهب سيبويه[1].

- المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم، وأرى، وزاد سيبويه "نبأ" كقوله:

وَنُبِّئْتُ قيساً، ولم أَبْلُهُ ... كما زعموا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ[2]

فعدى "نبأ" لثلاثة مفاعيل هي: "التاء"، و"قيساً" و"خير"[3].

- يرفع أفعل التفضيل الضمير غالباً والظاهر في لغة ضعيفة نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، أي: أزيد عليه في الفضل أبوه، حكاها سيبويه وغيره[4].

- منع الجرمي التنازع فيما تعدد مفعوله إلى اثنين أو ثلاثة، وخصه بالمتعدي إلى واحد، قال: لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثلاثة، والجمهور قالوا: سمع في الاثنين، حكى سيبويه: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، ويقاس عليه الثلاثة[5].

- وفي الوصف بـ"بنت" في غير النداء وجهان، رواهما سيبويه عن العرب، نحو: هذه

---

(1) همع الهوامع 99/1.

(2) البيت من المتقارب وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه 169 و في الدرر 278/2 ومجالس ثعلب 346/2 وشرح التصريح265/1 وفيه (وأنبئت) وبلا نسبة في همع الهوامع 507/1 وشرح ابن عقيل 459/1 وفيه (أنبئت).

(3) همع الهوامع 507/1.

(4)همع الهوامع 73/3.

(5)همع الهوامع 900/3.

هند بنت عاصم، بالتنوين، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في "ابن" و "ابنة"[1].

4-الأخفش: وورد ذكره في كتاب الهمع (254) مائتين وأربعاً وخمسين مرة، منها ما يذكر فيها رأيه في مسألة تعددت فيها الآراء، أو يذكره ليوافق رأيه أو يخالفه ومن ذلك:

- الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان، والكسرة في الأول، والفتحة في الثاني حركتا إعراب.

وذهب الأخفش إلى بنائهما في الحالة المذكورة، وقال:

إنهما يعربان في حالين ويبنيان في حال، ورد بأن ذلك لا نظير له، واحتج بأن "أمس" كذلك[2].

- اختلف في نحو: مررت بالرجل مثلك، وخير منك، مما أتبع فيه المقرون بـ"أل" بهما، فقال الأخفش: إنه نكرة و"أل" فيه زائدة ليصح إتباعه بهما، إذ ليسا بمعرفتين، وقال الخليل: بل النعت والمنعوت معرفتان على نية "أل" في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله، كما نصب "الجماء الغفير" على نية إلغاء "أل"، وقال ابن مالك: عندي أن أسهل مما ذهبا إليه الحكم بالبدلية، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة، ورده أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه[3].

- في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب:

أحدهما: الجواز في الاسمي غير "أل" دون الحرفي غير "أن"، وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش وابن مالك.

---

[1] همع الهوامع 43/3.

[2] همع الهوامع 68/1، 69.

[3] همع الهوامع 262/1.

والثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون.

والثالث: الجواز إن عطف على مثله، والمنع إن لم يعطف عليه[1].

- قال السيوطي: وقد يضم الابن إتباعاً، ثم أورد:

وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضم المنادى، وهو نظير من قرأ **(الحمدُ للهِ)** [الفاتحة: 1] بضم اللام[2].

5- الفراء: وقد ذكره السيوطي في الهمع (218) مائتين وثماني عشرة مرة، وكان ذكره لبيان موافقته أو مخالفته أو ذكر رأيه مع آراء غيره، ومن ذلك:

- إذا ذكرت منادى مضافاً، وكررت المضاف وحده نحو: يا تيم تيم عدي، فلك أن تضم الأول وتنصب الثاني، ويجوز نصب الأول واختلف في وجه النصب:

فقال سيبويه: هو على الإضافة إلى متلو الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا تيم عدي تيمه، حذف الضمير من الثاني، وأقحم.

وقال الفراء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، أخذاً من قوله: "قطع الله يد ورجل من قالها" فالاسمان مضافان إلى "من"، ولم يصرح به هنا.

وقال المبرد: هو على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف إليه الثاني، والثاني توكيد، أو بيان، أو بدل.

وقال الأعلم: هو على التركيب، وفتح الأول والثاني بناء لا إعراباً، جعلا اسماً واحداً، وأضيفا كما قالوا: ما فعلت خمسة عشرك.

وقال السيرافي: هو على الإتباع والتخفيف.

---

[1] همع الهوامع 289/1، 290.

[2] همع الهوامع 40/2، 41.

وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول، وفي الوصفين ضمة بلا تنوين، أو نصبه منوناً نحو: يا صاحباً صاحبا زيد[1].

-ذكر السيوطي مما يستثنى به فقال(وبحاشا وخلا وعدا أفعالاً جامدة،قيل:بلا فاعل)[2]،ثم ذكر رأي الفراء فقال(ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له)[3].

– أما الياء والواو الساكنتان، فيوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصـل نحـو: يرمـي، ويدعو، ولا يحذفان إلا في فاصلة أو قافية...... وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك[4].

6-الكسائي: وقد ورد ذكره في الهمع (166) مائة وستاً وستين مرة، وأكثر ذكـره لـه فـي معرض بيان آراء النحاة في مسألة، كما اتسمت النقول عنه برواياته عن العرب فهو مشهور بحفظه لأشعار العرب وأرجازهم وأقوالهم، و من الأمثلة على ذلك:

– ذكر السيوطي في إعراب الأسماء الخمسة اثني عشر مذهباً منها:

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً وعليه الكسائي والفراء، ورد بأنه لا نظير له[5].

– ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وعليه الخليل، وقال الكسائي: محله محل ما بعده، وقال الفراء: كمحل ما قبله[6].

---

[1] همع الهوامع 43/2، 44.

[2] همع الهوامع 209/2.

[3] همع الهوامع 212/2.

[4] همع الهوامع 388/3.

[5] همع الهوامع 127/1.

[6] همع الهوامع 228/1.

- وحكى الكسائي: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[1] ، يعني ناقته.

- وأما "زال" فالأشهر في مضارعها "يزال"، فوزنها "فَعِل" بالكسر، وحكى الكسائي فيه أيضاً "يزيل" على وزن "يبيع" وعلى هذا فوزنها "فَعَل" بالفتح[2].

- وحكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفلَ، بالنصب على تقدير: أفوق هذا أم أسفله[3].

وأكثر ذكره إن لم يكن بين آراء النحاة أو لنقل كلام عن العرب فإنه لمخالفته نحو:

- ويغني عن الضمير ظاهر خلافاً لقوم، وعن الجملة ظرف أو مجرور نـوي معـه فعـل وفاعل، هو العائد ما لم يرفع ملابس ضمير، ويجب ذكره إن كـان خاصـاً مطلقـاً خلافـاً للكسائي[4].

- ويجوز الحضور والغيبة في ضميرٍ مخبرٍ به، أو بموصوفه عن حاضر، فـإن شـبه بـه فالغيبة، وكذا إن تأخر، خلافاً للكسائي، وأوجبها قوم مطلقاً[5].

- مذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فنحو: قام قوم إلا زيداً، وما قام أحد إلا زيدًا، يدل الأول على نفي القيام عن زيد، والثاني على ثبوته له.

وخالف في ذلك الكسائي وقال: إنه مسكوت عنه، لا دلالة له على نفيه عنه، ولا ثبوتـه، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع.

قال السيوطي عن الاستثناء: وهو من الإثبات نفي، وعكسه، خلافاً للكسائي[6].

---

[1] همع الهوامع 361/1.

[2] همع الهوامع 366/1.

[3] همع الهوامع 144/2.

[4] همع الهوامع 284/1.

[5] همع الهوامع 281/1.

[6] همع الهوامع 199/2، 200.

وهناك نحاة كثيرون ذكرهم السيوطي في كتابه "همع الهوامع" سأذكر بعضهم وأذكر أمام كل اسم عدد تكرار ذكره، وهم:

المبرد (163)، أبو علي الفارسي (162)، ابن هشام (115)، الزجاج (87)، ابن جني (86)، السيرافي (84)، ابن السراج (73)، ابن عصفور (70)، هشام بن معاوية الضرير (65)، الخليل بن أحمد (59)، ابن خروف (58)، المازني (55)، والسهيلي (55)، وأبو علي الشلوبين (55)، يونس بن حبيب (54)، ابن كيسان (52)، وثعلب (43)، وابن الحاجب (34).

ثانياً: الكتب: عدد الكتب التي وردت في متن كتاب الهمع (171) مائة وواحد وسبعون كتاباً، توزعت بين كتب النحو واللغة والتفسير والقراءات والمعاجم والتراجم والسنن، وغيرها...

وسأتحدث عن بعض هذه الكتب وأخص الحديث بكتب النحو، معتمداً في ترتيبها مبدأ الكثرة والقلة، إذ سأبدأ بالأكثر ذكراً يليه الأقل فالأقل.

1- التسهيل لابن مالك:

وقد ورد ذكره (66) ستًا وستين مرة، وهذه نماذج منها:

- وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناءً هو المذكور في التسهيل[1]، أي ألفاظ العدد المعدولة عن وزني "فاعل" و"مفعل".

- واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء، فإنه لا يدخل عليها هنا - و الحديث عن "أي" في باب الاختصاص - لأن المراد بها المتكلم، والمتكلم لا ينادي نفسه[2].

---

(1) همع الهوامع 92/1.

(2) همع الهوامع 22/2، 23.

- وقيل: لا ينصب اسم الفاعل أصلاً، بل الناصب فعل مقدر منه، لأن الاسم لا يعمل في الاسم، حكاه ابن مالك في التسهيل، وبه يُرد على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله[1].

- حد ابن مالك في التسهيل التابع فقال: هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً، مخرجاً بالقيد الأخير المفعول الثاني، والحال، والتمييز[2].

2- البسيط في شرح الكافية في النحو لابن الحاجب:

وورد ذكره (54) أربعاً وخمسين مرة، ومما جاء ذكره:

- قال قوم: هو معدول - أي أُخَر- عن أخريات نكرة، ليصح وصف النكرة به، قال في البسيط: وهذا ضعيف، لأن أخريات مما يلزم استعماله إما بالألف واللام، أو الإضافة[3].

- أما "وَسَط" المتحرك السين فاسم، قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرفاً، والمتحرك اسم ظرف، فالأول نحو: زيد وسْط الدار، والثاني نحو: ضربت وسَطَه[4].

- قال في البسيط: تقول العرب على ما قاله اللحياني: مضى عامُ الأولُ بما فيه، والعامُ الأولُ، وعام أولٍ بما فيه، وعام أولَ بما فيه، وعامٌ أولُ، وعامُ أولِه، فتضيف "العام" إلى "أول" فتصرف ولا تصرف، وترفعه على النعت، فتصرف ولا تصرف، لأن "أول" يكون معرفة ونكرة، ويكون ظرفاً واسماً، تقول: ابدأ بهذا أولُ، فتبنيه على الضم، والحمد لله أولاً وآخراً، يعرب، وتصرف نكرة، وفعلت ذلك عاماً أولاً، وعام أولٍ، وأولُ[5].

3- مغني اللبيب لابن هشام:

ورد المغني في كتاب الهمع (48) ثمان وأربعين مرة، منها:

---

[1] همع الهوامع 53/3.

[2] همع الهوامع 113/3.

[3] همع الهوامع 90/1.

[4] همع الهوامع 116/2.

[5] همع الهوامع 80/3.

- إذا اعتمد الظرف والمجرور على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صـاحب خبر أو حالاً رفعا ما بعدهما فاعلاً، واختلفوا في عامل الرفع، فقيل: الفعل المحذوف الذي هو متعلقهما والمقدر بـ"استقر"، وقيل: هما نيابة عنه لقربهما منه، قال في المغني: والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو:زيد في الدار جالساً،ولو كان العامل الفعل لم يمتنع[1].

- وزعم الجرمي، والربعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني: أنه يجوز الجر على تقـدير "ما" زائدة، قال في المغني: فإن قالوه بالقياس ففاسد، لأن "ما" لا تزاد قبل حروف الجر، بـل بعدها، أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه[2].

- وقال ابن هشام في المغني (عن حيث) : الغالب كونها في محل نصب على الظرفيـة أو خفض بـ"مِنْ"، وقد تخفض بغيرها، وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسي نحو ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: 124] إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضـع الرسالة، لا شيئاً في المكان، وناصبها "يعلم" محذوفاً، مدلولاً عليه بـ"أعلم" لا بـ"أعلم" نفسه، لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، إلا إن أولته بـ"عالم"[3].

4- شرح الكافية لابن مالك:

ذكر الكتاب (36) ستاً وثلاثين مرة في الهمع، ومن ذلك:

- المستثنى المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني أحد إلا زيـداً خيـرٌ منـك، يجوز فيه الإتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء كالمتأخر، والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة، هذا مذهب سيبويه.

---

[1] همع الهوامع 89/3.

[2] همع الهوامع 213/2.

[3] همع الهوامع 154/2.

ونقل ابن مالك في "شرح الكافية" عن المبرد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبدل مستويان، لأن لكل واحدٍ منهما مرجّحاً، فتكافئا.... [1].

- تقبح الإضافة حال كون الصفة دون "أل" إلى مضاف لضمير، ومنعها سيبويه اختياراً، وخص جوازها بالشعر، ومنعها المبرد مطلقاً، في الشعر وغيره.

قال ابن مالك في شرح الكافية: وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع **(صفر وشاحها)** وفي حديث الدجال **(أعور عينه اليمنى)** وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم **(شثن أصابعه)**، قال: ومع هذا ففي جوازه ضعف[2].

- وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه – أي اسم التفضيل- لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره "أفعل" كقوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: 124] فـ"حيث" هنا مفعول به، لا مفعول فيه، وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه "أعلم"[3].

5- شرح التسهيل لأبي حيان:

وقد تكرر في كتاب "الهمع" (21) إحدى وعشرين مرة، ومن ذلك:

- وقيل إنه – أي القول- يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ، حكاه أبو حيان في باب "ظن" من شرح التسهيل[4].

- وذكر أبو حيان أن "سداس" وما بعده مسموع أيضاً، فقال في شرح التسهيل: الصحيح أن

---

[1] همع الهوامع 192/2.

[2] همع الهوامع 66/3، 67.

[3] همع الهوامع 75/3.

[4] همع الهوامع 52/1.

- البناءين مسموعان – أي فعال ومفعل- من واحد إلى عشرة[1].

- لا يرخم الاسم الملازم للنداء، ذكره أبو حيان في شرح التسهيل[2].

6- شرح التسهيل لابن مالك:

وذكره السيوطي في "الهمع" (20) عشرين مرة، منها:

- قال ابن مالك في التسهيل: والتبيين – أي من معاني "إلى" – قال في شرحه: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو ﴿ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: 33] [3].

- الكلمة لغة: تطلق على الجمل المفيدة، ....وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل[4].

- وقال في شرح التسهيل: زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعم منه، والصحيح جواز الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وهو يكون في الاختصاص فائقاً، ومفوقاً، ومساوياً، فليكن العطف كذلك[5].

7- ارتشاف الضرب:

وورد ذكره (17) سبع عشرة مرة، ومن ذلك:

- و"مِنْ" المذكورة – مع التمييز- فيها قولان: أحدهما أنها للتبعيض، وصححه ابن عصفور،

---

[1] همع الهوامع 92/1.

[2] همع الهوامع 59/2.

[3] همع الهوامع 332/2.

[4] همع الهوامع 20/1.

[5] همع الهوامع 132/3.

والثاني: أنها زائدة. قال في الارتشاف: ويؤيده العطف على موضعها نصباً[1].

- قال أبو حيان في الارتشاف: وفي إلحاق الهمزة بـ"هل" نظر، ولا أحفظه من كلام العرب[2].

- ويقع التنازع في كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال، لأنها لا تضمر خلافاً لابن معط، قال في الارتشاف: فإنه جوز التنازع فيها، ولكن يقول في مثل: إن تزرني ألقك راكباً، على إعمال الأول: إن تزرني أزرك في هذه الحال راكباً، على معنى: إن تزرني راكباً ألقك في هذه الحال. ولا يجوز الكناية بضمير عنها، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول[3].

وفي النهاية فإني ذاكر مجموعة أخرة من الكتب التي أوردها السيوطي واعتمد عليها في كتابه "همع الهوامع"، وأمام كل كتاب رقم يعني عدد تكراره وهي:

الإفصاح بفوائد الإيضاح لابن هشام الخضراوي (15)، والبديع في النحو لأبي السعادات ابن الأثير الجزري (15)، والكافية الشافية في النحو لابن مالك (14)، والكتاب لسيبويه (9)، والمقرب لابن عصفور (7)، والنهاية في النحو لابن الخباز (6)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (6)، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الدهان (6)، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (6)، والخصائص لابن جني (5)، والمحكم لابن سيدة (5)، والألفية في النحو لابن مالك (5).

---

[1] همع الهوامع 265/2.

[2] همع الهوامع 380/2.

[3] همع الهوامع 100/3.

الخاتمـة

وبعد أن تم الحديث عن آراء السيوطي واختياراته، في كتابه همع الهوامع، وتصنيفها من حيث الموافقة أو المخالفة للمدارس النحوية أو للجمهور أو لأحد النحاة أو بعضهم، وبيان ما تفرد به، ثم استعراض أدلته، حيث تناول البحث الشواهد النحوية، والأصول التي اعتمد عليها في الاختيار، ومصادره من علماء النحو ومؤلفاتهم، مع التمثيل لكل ذلك بما يوضح الفكرة ويجليها، يجدر بالباحث الآن أن يسجل أهم ما وصل إليه من نتائج ويجمعها في صعيد واحد ثم يسجل بعض التوصيات.

أولاً: النتائج: ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1. إن كتاب "همع الهوامع" يعد - بحق- موسوعة نحوية، إذ أحصى فيه مؤلفه معظم أبواب النحو تقريباً، ناهيك عن إحاطته بالموضوعات النحوية وذكر الآراء حولها، وبيان اختلافات النحاة فيها، مع دعم ذلك بالشواهد المتعددة، بما قد لا تجده في كتاب غيره.
2. برزت شخصية السيوطي واضحة في كتابه "همع الهوامع"، وقدرته على تحليل الآراء، ومناقشة الحجج، وترجيح الآراء، وترتيب الأفكار، والاستدلال لها، وساعده على ذلك سعة ثقافته، وتبحره في عدة علوم، كما برزت شخصيته في اختياره لبعض الآراء، ورد بعضها مع التعليل والتفسير، فهي شخصية علمية تقوم على التمحيص والتحليل، لا الاستقبال العفوي.
3. جمع السيوطي في كتابه "همع الهوامع" ما لم يسبق إلى جمعه، كحديثه حول شروط التثنية والجمع، وجمعه للظروف المبنيات.

4. يمكن القول باطمئنان إن السيوطي بصري الميل والتوجه، فقد وافق البصريين في ستٍ وستين مسألة نحوية، وصرθ بمخالفتهم في مسألتين اثنتين، بيد أنه وافق الكوفيين في تسع عشرة مسألة نحوية، وصرθ بمخالفتهم في أربع عشرة مسألة.

5. يعتمد السيوطي على قدرته العقلية التي تقوم على المنطق السليم، وسعة الثقافة، في معالجته للحدود والتعريفات، وتفضيل تعريف على آخر، مع بيان الفروق بينها، وسبب اختياره لهذا التعريف بالذات.

6. لم يقف السيوطي في استخدامه للمصطلح النحوي عند مدرسة ما، وإن غلبت المصطلحات البصرية نحو (البدل، ونائب الفاعل، والضمير والمضمر، وضمير الفصل، وضمير الشأن والقصة)، ولكنه استخدم المصطلح الكوفي أيضاً نحو (النسق)، وكان كثيراً ما يذكر المصطلح وما يقابله ويعلل لتفضيله مصطلحاً على آخر.

7. يقارن السيوطي أحياناً بين أقوال نحوي حول مسألة واحدة في مؤلفاته ويثبت تأرجح الرأي فيها، ومن ذلك ابن مالك بين التسهيل، والكافية الشافية، والألفية، وأبو حيان بين الارتشاف، وشرθ التسهيل، والتذكرة، وابن هشام بين المغني، والإغراب عن قواعد الإعراب، وأوضح المسالك.

8. ينقل السيوطي في بعض الأحيان عن كتب السابقين دون الإشارة إليها، ولسنا نجزم هنا بقصده إلى تعمية ذلك، بقدر ما نطمئن إلى أن الرجل يعتقد أن من اشتغل بالنحو سيدرك الحقيقة، خاصة وأن هذه النصوص في أغلب الأحيان من كتب مشهورة، فلا يظن أن مشتغلاً بالنحو قد غابت عنه.

9. يورد السيوطي كثيراً من الآراء دون نسبتها لأصحابها، اعتناء منه بالإحاطة الكاملة للموضوع النحوي، ولو ذكر الرأي دون معرفة صاحبه.

10. يعتد السيوطي بالشواهد القرآنية، والقراءات، وهو أمر طبيعي إذا علمنا أن له تآليف في التفسير والقراءات القرآنية، وأن له رأياً خاصاً يذهب إلى جواز الاستشهاد بالقراءات ولو كانت شاذة.

11. يستشهد السيوطي بالشعر من عصر الاحتجاج، وصرح بأنه لا يقبل بعض الآراء المعتمدة على شعر المولدين (ما بعد عصر الاحتجاج)، ومع هذا فقد استشهد بمجموعة من الأبيات لشعراء من بعد عصر الاحتجاج، ومعظم ما استشهد به من الشعر لم ينسبه لأصحابه عدا تسعين بيتاً من أصل (1811) بيتًا استشهد بها.

12. موقف السيوطي الواضح من الحديث الشريف، أنه لا يستشهد به على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم- منعه من الاستشهاد به إلا قليلاً قياساً بالشواهد القرآنية والشعرية، وكان استشهاده به بعد إثبات القاعدة والاحتجاج لها بالقرآن والشعر.

13. تعرض السيوطي في كتاب "همع الهوامع" لكثير من لغات العرب، فقد نقل عنهم اختلافاتهم فيما روي عنهم، سيما في الألفاظ نحو (لعل، ليت، ليس).

14. اعتمد السيوطي السماع أساساً في قبول الآراء النحوية أو ردها، ولا يبحث عن غيره -إن وجد- وقلّما خرجه على الشذوذ، أو الندور، أو الضرورة.

ثانياً: التوصيات:

1. الاهتمام بدراسة تراثنا النحوي، وإعادة صياغة مؤلفاته بما ييسر التعامل معها، ويحقق الفائدة.
2. توجيه عناية الطلبة إلى دراسة النحو العربي، والتخصص فيه، لما في ذلك من إحياء للتراث، وحفظٍ للغة، خاصة وأن هذا العلم من أشرف العلوم وأجلها، لارتباطه بكتاب الله تعالى، وأحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم، ولما في ذلك من إرضاء لله تعالى وحفظ لدينه.
3. تكثيف الجهود لدحض الإشاعات المغرضة التي تهدف إلى النيل من اللغة، والنحو خاصة، توطئة للنيل من تراثنا العربي والإسلامي، لاسيما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
4. الاهتمام بالقراءات القرآنية لما تضيفه للغة من سعة، كما أن في ذلك حفظًا للغات العرب.
5. إعطاء الحديث الشريف عناية أكبر، ومساحة أوسع في الاستشهاد النحوي، لما ثبت لدينا من دقة العلماء حين جمعوه ودونوه، من خلال الجرح والتعديل.
6. توجيه الدراسات نحو كتاب "همع الهوامع"، فإنه جامع لكثير من الآراء، والتوجيهات التي يمكن أن تقوم عليها دراسات جادة.

الفهارس الفنية

أولا: فهرس آيات القرآن الكريم

رقم الآية	الســـــــــــــــــــــــورة	الصفحة
	الفــاتـحة	
1	الحمد لله	189
7	أنعمت عليهم	100
7	صراط الذين أنعمت عليهم	151
	البقــــرة	
8	ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين	26
29	خلق لكم ما في الأرض جميعاً	125
30	ويسفك الدماء	155
44	أفلا تعقلون	92
54	إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل	131
58	وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة	152،133
71	الآن جئت بالحق	170
95	ولن يتمنوه أبداً	115
96	وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر	117
130	ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه	67
136	قولوا آمنا	74
150	لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا	153
165	والذين آمنوا أشد حباً لله	123
167	وما هم بخارجين من النار	117
177	ليس البر أن تولوا	30
186	فليستجيبوا	182
228	والمطلقات يتربصن	150،129
233	والوالدات يرضعن	150
267	ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه	117

	آل عمـران	
7	منه آيات محكمات	109
59	إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب	118
62	إن هذا لهو القصص الحق	24
97	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	128
101	وكيف تكفرون	92
174	فانقلبوا بنعمةٍ من الله وفضلٍ لم يمسسهم سوء	173،151
	النسـاء	
1	تساءلون به والأرحام	71
88	فما لكم في المنافقين	92
	المـائـدة	
9	وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم	118
57	واتقوا الله إن كنتم مؤمنين	76
71	ثم عموا وصموا كثير منهم	128
95	أو كفارة طعام مساكين	69
109، 110	ويوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم قالوا لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب إذ قال الله يا عيسى	122،121
116	إن كنت قلته	29
	الأنعـــام	
59	وعنده مفاتح الغيب	56
64	وينجيكم منها ومن كل كرب	71
66	وكذب به قومك	170
95	فأنى تؤفكون	92
124	الله أعلم حيث يجعل رسالته	196،195
137	قتل أولادهم شركاؤهم	155
148	ما أشركنا ولا آباؤنا	54

	الأعـــراف	
88	اخرج منها مذءوماً مدحوراً	18
152،133	وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً	161
178	وأنفسهم كانوا يظلمون	177
	الأنفـــــال	
43	وما كان الله ليعذبهم	33
	التـوبـة	
129	اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن أنفسكم	36
153	وكلمة الله هي العليا	40
186	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد	92
68	لمسجد أسس على التقوى من أول يوم	108
	يونـــس	
92	أثم إذا ما وقع	51
	هــــود	
117،64	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	8
154	أنلزمكموها	28
74	ونادى نوح ربه فقال رب	45
170	إنه ليس من أهلك	46
150	يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار	98
78	خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك	107
35	وإن كل لما لنوفينهم	111
	يوســف	
122	هيت لك	23
29	إن كان قميصه قد	26

31	حا ţ لله	110
33	رب السجن أحب إلي	197
80	فلن أبرθ الأرض حتى يأذن لي أبي	114
	الرعـــد	
23	يدخلونها ومن صلح	54
	إبراهيــم	
16	من ماء صديد	69
31	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	91
47	مخلف وعده رسله	155
	الحجـــر	
2	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	112
4	وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم	115
9	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون	149
20	وجعلنا لكم فيها معايţ ومن لستم له برازقين	71
42	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين	67
43	وإن جهنم لموعدهم أجمعين	132
	النحـــل	
103	وهذا لسان عربي مبين	149
	الإســـراء	
1	من المسجد الحرام	68
110	أياً ما تدعو فله الأسماء الحسنى	64
	الكهـــف	
18	وكلبهم باسط ذراعيه	52
44	هنالك الولاية لله الحق	88

60	لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين	114
64	ذلك ما كنا نبغ	107
	مريـــم	
3، 4	نادى ربه نداءً خفياً قال رب	74
4	واشتعل الرأس شيباً	140
26	فإما ترين من البشر أحداً	127
26	فلن أكلم اليوم إنسياً	115
30	قال إني عبد الله	74
60، 61	يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن	97،152
69	ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد	63
75	فليمدد له الرحمن مداً	150
	طـــــه	
63	إن هذان لساحران	135
91	لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى	115
	الأنبيـــاء	
54	كنتم أنتم وآباؤكم	54
97	فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا	23
	الحـــج	
29	ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا	182
73	لن يخلقوا ذباباً	115
	المؤمنـــون	
27	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك	118
36	هيهات هيهات لما توعدون	122
62، 63	ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا	132

70	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	132
	النــــور	
4، 5	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا أربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا	122
9	أن غضب الله عليها	84
35	من شجرة مباركة زيتونة	69
	الشعـــراء	
102	فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين	138
197	أولم تكن لهم آية أن يعلمه	24
	النمــــل	
10، 11	لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم	154
87	يوم ينفخ في الصور ففزع	150
89	وهم من فزع يومئذ آمنون	126
	القصـــص	
20	إن الملأ يأتمرون بك	131
48	ساحران تظاهرا	155
	العنكبـــوت	
9	والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم	151
66	وليتمتعوا	182
69	والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا	151

	الـــــروم	
3	لله الأمر من قبل ومن بعد	155،90
9	أولم يسيروا	92
47	وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	30
	لقمـــان	
27	ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	153
	الأحـــزاب	
10	وتظنون بالله الظنونا	108
67	فأضلونا السبيلا	108
	سبـــــأ	
12	غدوها شهر ورواحها شهر	73
40	أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون	178
	يـــــس	
26	يا ليت قومي يعلمون	152
32	وإن كل لما جميع لدينا محضرون	153
	الصافـــات	
38	لذائقوا العذاب	151

	ţ	
132	قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين	82
	الزمــــــر	
150	فبشر عباد الذين	17، 18
155	تأمروني أعبد	64
	غافـــــر	
71	وعليها وعلى الفلك	80
	فصلـــــت	
71	فقال لها وللأرض	11
173	إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم	41
	الأحقـــاف	
73	وحمله وفصاله ثلاثين شهراً	15
170	تدمر كل شيء	25
92	فهل يهلك إلا القوم الفاسقون	35
	الفتـــــη	
76	لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين	27
	الحجـــرات	
152	فأصلحوا بين أخويكم	10

	القمـــر	
142	وفجرنا الأرض عيوناً	12
118	إنا كل شيء خلقناه	49
	الحشـــر	
41	كي لا يكون دولة	7
	الجمعـــة	
186	وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا	11
	الطـــلاق	
129	فطلقوهن لعدتهن	1
	القلـــم	
116	أن كان ذا مال	14
	الجـــن	
127	ومنا دون ذلك	11
	القيامـــة	
56	ولو ألقى معاذيره	15
	الإنســـان	
67	عيناً يشرب بها عباد الله	6

	النازعـــات	
41	فإن الجنة هي المأوة	62
	البـــروǂ	
14، 15، 16	وهو الغفور الودود ذو العر ţ المجيد	83
	الطـــار5	
4	إن كل نفس لما عليها حافظ	153،35
	الغاشيـــة	
6	ليس لهم طعام إلا من ضريع	117
	الفجـــــر	
4	والليل إذا يسر	107
	البلـــــد	
14، 15	أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً	51
	الزلزلـــة	
4	يومئذ تحدث أخبارها	121
	الإخـــلا ţ	
1	قل هو الله أحد	23

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

.1	أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة، قالوا: بلى.	157
.2	ارجعن مأزورات غير مأجورات.	108
.3	أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة.	160
.4	أعور عينه اليمنى.	196
.5	أنا أفصح العرب بيد أني من قريش .	157
.6	أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك.	127
.7	أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً.	107
.8	البيعان بالخيار.	161
.9	خير النساء صوالح قريش ، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده .	159
.10	شثن أصابعه.	196
.11	صفر وشاحها.	196
.12	صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً.	160
.13	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.	158
.14	قوله صلى الله عليه وسلم لأبيّ بن كعب لما سأله عن اللقطة: فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها.	103
.15	فصلوا جلوساً أجمعين.	160،132
.16	فله سلبه أجمع.	160،132
.17	لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا.	158
.18	لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة.	158
.19	اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أقلن، ورب الشياطين وما أضللن.	107
.20	لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً.	130
.21	لخلوف فم الصائم.	159
.22	مطرنا من الجمعة إلى الجمعة.	68
.23	من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال.	158

107	هن لهن.	.24
76	وإنا إن شاء الله بكم لاحقون.	.25
159	واجبلاه.	.26
157	واشترطي لهم الولاء.	.27
123	وايم الذي نفسي بيده.	.28
161،112	يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.	.29
67	يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته.	.30

ثالثاً: فهرس الأمثال وأقوال العرب

.1	حكى الكسائي: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير.	191،30
.2	حكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفل.	191
.3	قول الحجاج وقد نعي له ابنه وأخوه: إنا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني ومحمد أخي.	168
.4	إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية.	172
.5	إن ذلك نافعك ولا ضارك.	172
.6	إن ذهب عير فعير في الرهط.	168
.7	إنك ما وخيراً.	134
.8	إن كل ثوب لو ثمنه.	134
.9	إنه أمة الله ذاهبة.	169
.10	قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك: إن وراكبها.	168،134
.11	ايت السوق أنك تشتري لنا شيئاً.	168
.12	ايمنك لئن ابتليت لقد عافيت.	123
.13	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.	169
.14	جاء بأم الربيق على أريق.	57
.15	جاء البرد والطيالسة.	39
.16	الجماء الغفير	189
.17	الذود إلى الذود إبل.	168
.18	سرعان ذا هالة.	140
.19	شهر ترّة، وشهر ثرّة، وشهر مرعى.	108
.20	ضرب [illegible] منأ[illegible].	75
.21	عرف حميق جمله.	57
.22	عسى أن يكون الغوير أبؤساً.	56
.23	على التمرة مثلها زبداً.	130
.24	عليّ عبد الله زيداً.	53
.25	إياه وإيا الشواب.	177
.26	[illegible] اليدا.	127

.27	قطع الله يد ورجل من قالها.	190
.28	مررت برجلٍ سواء والعدم.	55
.29	الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.	180
.30	الناقة متروكة وفصيلها.	39
.31	قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه.	169
.32	قال حاتم: هذا فزدي أنه.	23
.33	هذا مار بزيد أمس فسوير فرسخاً.	52
.34	هذان خليلان.	168
.35	والكرامة ذات أكرمكم الله به.	133
.36	قول الأحوص: يا إياك قد كفيتك.	176
.37	يا هذا ذا الجمة.	124
.38	يجري بليق ويذم.	57
.39	اليوم خمر وغداً أمر.	121

رابعا: فهرس القوافي

مسلسل	القافية	القائل	البحر	الصفحة
1.	المهذبُ	النابغة الذبياني	الطويل	117
2.	أطيبُ	الفرزدق	الطويل	93
3.	الأدبُ	لبعض الفزاريين	البسيط	74
4.	الذيبُ	جنوب أخت عمرو ذي الكلب	البسيط	120
5.	والشيبُ	أبو قيس بن رفاعة أو أبو قيس بن الأسلت الأنصاري	البسيط	176
6.	يصابُ	بلا نسبة	الوافر	43
7.	الغالبُ	نفيل بن حبيب الحميري	الرجز	70
8.	التجاربِ	النابغة الذبياني	الطويل	68
9.	عجبِ	بلا نسبة	البسيط	71
10.	للشيبِ	سلامة بن جندل أو ابن مقبل	البسيط	174
11.	القبابِ	بلا نسبة	الخفيف	166
12.	جعثا	سالم بن دارة أو للأحوص	الرجز	176
13.	مشتي	رؤبة بن العجاج	الرجز	83
14.	الطلحاتِ	عبيد الله بن قيس الرقيات	الخفيف	162،97
15.	الثلاثِ	بلا نسبة	الوافر	165
16.	يرندجا	سويد بن كاهل اليشكري	الرجز	112
17.	نئيجُ	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	67
18.	الحشرجِ	عمرو بن أبي ربيعة أو جميل بثينة	الكامل	68
19.	ومنادحُ	حيان بن جبلة المحاربي	الطويل	55
20.	أمامُ	جرير	الطويل	94
21.	بزائده	بلا نسبة	الرجز	72
22.	حديدا	للزباء	الرجز	36
23.	كالمواردِ	بلا نسبة	الطويل	51
24.	الأباعدِ	الفرزدق	الطويل	28
25.	بعدي	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	86

26.	غمدُ	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	41
27.	فقدُ	النابغة الذبياني	البسيط	136
28.	زيادُ	بلا نسبة	الوافر	45
29.	الهندُ	بلا نسبة	الكامل	126
30.	لا يفرا	زهير بن أبي سلمى	الكامل	107
31.	فخرا	طرفة بن العبد	الرمل	109
32.	قفرا	ذو الرمة	الطويل	164
33.	الشزرِ	بلا نسبة	الطويل	136
34.	القطرِ	ذو الرمة أو غيلان	الطويل	119
35.	مختارِ	يزيد بن حمان السكوني	البسيط	44
36.	سارُوا	بلا نسبة	الوافر	29
37.	عارِ	ثابت قطنة	الكامل	46
38.	غدورِ	الأخطل التغلبي	الكامل	60
39.	لصابرُ	بلا نسبة	الطويل	45
40.	ندرُي	نصيب	الطويل	48
41.	بأطهارُ	الأخطل	البسيط	135
42.	مكفورُ	أبو زيد الطائي	البسيط	136
43.	صبرُ	دريد ابن الصمة	الوافر	103
44.	الآمرُ	الأعشى	السريع	100
45.	البائسا	بلا نسبة	الرجز	162
46.	المقنعا	جرير أو الفرزدق أو الأشهب بن رميلة	الطويل	165
47.	أصنعُ	العجير السلولي	الطويل	173
48.	رجوعها	بلا نسبة	الطويل	139
49.	الآبعُ	عباس بن مرداس	البسيط	65
50.	الخزفْ	بلا نسبة	البسيط	32
51.	المتجافي	بلا نسبة	الطويل	63
52.	طريفُ	ليلى بنت طريف	الطويل	144
53.	آلمْ	عبد المطلب	مجزوء الرمل	106
54.	عيالكا	الأعشى	الطويل	87

.55	هواكا	بلا نسبة	الرجز	62،164
.56	حالِ	عدي بن زيد العبادي	الرمل	29
.57	تبالا	أبو طالب أو حسان بن ثابت أو الأعشى	الوافر	91
.58	لسالا	أبو العلاء المعري	الوافر	141
.59	لينالا	جرير	الكامل	55
.60	مهلا	الأعشى	المنسرح	33
.61	أوائلا	بلا نسبة	الطويل	166
.62	النبلُ	زهير بن أبي سلمى	الطويل	55
.63	فيكملُ	أبو مروان العكلي أو عفير بن المتمرس	الطويل	42
.64	مجهلُ	مزاحم العقيلي	الطويل	47
.65	المطولُ	الكميت	الطويل	44
.66	جهولُ	السموأل بن عادياء	الطويل	30
.67	نعلا	بلا نسبة	البسيط	62
.68	الجملُ	لبيد بن ربيعة	الرمل	70
.69	آلِ	امرؤ القيس	الطويل	118
.70	تمثالِ	امرؤ القيس	الطويل	112
.71	مثلي	الفرزدق	الطويل	120
.72	مرحلِ	امرؤ القيس	الطويل	117
.73	تنزلِ	أمية ابن أبي عائذ	الطويل	132
.74	الأفاضلِ	الأحوص	الطويل	106
.75	حنظلِ	امرؤ القيس	الطويل	97
.76	الطحالِ	شعبة بن قمير المازني	الوافر	162،86
.77	المقيلِ	بلا نسبة	الوافر	52
.78	الأبطالِ	حسان بن ثابت أو عبد الرحمن البرقوني	الكامل	61
.79	الجبالِ	الأعشى	الخفيف	119
.80	علقما	الحصين بن الحمام المري	الطويل	45
.81	الحصى	العجاج	الرجز	109
.82	ضيما	بلا نسبة	الخفيف	167
.83	كرمُ	بلا نسبة	البسيط	123

.84	هشام	الحارث بن خالد	الوافر	144
.85	جرم	زهير بن أبي سلمى	الطويل	176
.86	حازم	الفرزدق	الطويل	76
.87	تعلم	زهير بن أبي سلمى	الطويل	139
.88	الهرم	بلا نسبة	البسيط	30
.89	الذمام	بلا نسبة	الوافر	52
.90	أمامي	قطري بن الفجاءة	الكامل	47
.91	كالدرهم	عنترة بن شداد	الكامل	134
.92	همدان	امرأة من العرب	الهزج	125
.93	عدنان	امرأة من العرب	الهزج	125
.94	اليمن	الأعشى	المتقارب	188
.95	لداتا	بلا نسبة	الوافر	166
.96	علاتا	بلا نسبة	الوافر	166
.97	الهواتا	بلا نسبة	الوافر	165
.98	إنزا	عبيد بن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	135
.99	بيتا	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	163
.100	إياتا	ذو الأصبع العدواني	الهزج	120
.101	يصطحبان	الفرزدق	الطويل	164
.102	بأرسان	امرؤ القيس	الطويل	114
.103	لأوان	رجل من أزد السراة	الطويل	113
.104	أبوان	رجل من أزد السراة	الطويل	113
.105	شاني	بلا نسبة	البسيط	139
.106	ملان	حسان بن ثابت أو عبد الرحمن بن حسان	البسيط	103
.107	الفرقدان	عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر الأسدي	الوافر	172
.108	اعترافي	جحدر ابن مالك	الوافر	172،163
.109	فليقي	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	الوافر	140
.110	المجانين	مجهول	المنسرح	65

164	الخفيف	الحريري أو المعري	عينينْ	.111
105	الوافر	كعب بن زهير	ذووها	.112
105	مجزوء الرمل	بلا نسبة	ذووها	.113
175	الطويل	الفرزدق	مواليا	.114
175	الرجز	الفرزدق	مقاوليا	.115
127	السريع	عمرو بن ملقط الطائي	سرباليا	.116
87	الرجز	العجاج أو أبو زيد	إنسيا	.117

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبنا- تحقيق أنس مهرة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998م.

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي- تحقيق د.رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي بالقاهرة-الطبعة الأولى 1998م

3. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم الجوزية- تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي-مكتبة أضواء السلف-الرياض-الطبعة الأولى 2002م

4. الأزهية في علم الحروف، للهروي-تحقيق عبد المعين الملوحي- مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق- الطبعة الثانية 1993م

5. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري-الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة 1985م.

6. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري- تحقيق محمد بهجة البيطار-مطبعة الترقي بدمشق-1957م.

7. الاشتقاق،لأبي دريد-تحقيق عبد السلام هارون-دار الجيل-بيروت-الطبعة الأولى 1991م.

8. إصلاح الخل الواقع في الجمل للزجاجي، عبد الله بن السيد البطليوسي-تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي-دار المريخ-الرياض-الطبعة الأولى 1979م.

9. الأصول في النحو، لابن السراج- تحقيق عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت- الطبعة الثالثة 1988م.

10. أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د. بكري عبد الكريم-دار الكتاب الحديث-الطبعة الأولى 1999م.

11. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي-دار العلم للملايين-بيروت-الطبعة الخامسة 1980م.

12. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني- تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء-الدار التونسية للنشر- تونس-طبعة سنة 1983م.

13. الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري-تحقيق سعيد الأفغاني-دمشق-طبعة سنة 1957م.

14. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي-تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم.

15. أمالي ابن الحاجب-تحقيق د. فخر صالح قدارة- دار الجيل-بيـروت-ودار عمـار-عمان-طبعة سنة 1989م.
16. إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت-الطبعة الأولى 1986م.
17. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكـوفيين، لأبـي البركـات الأنباري-ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميـد-دار الفكـر-بيروت.
18. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام-تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت.
19. الإيضاح لأبي علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق ودراسة د. كـاظم بحر المرجان-عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-الطبعة الثانية 1996م.
20. إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي- دراسة وتحقيق د. محمد بن حمود الـدعجاني-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الطبعة الأولى 1987م.
21. البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي الغرنـاطي-بعناية صدقي محمد جميل-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-طبعة سنة 1992م.
22. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني-دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت.
23. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي-تحقيـق محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت.
24. البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، تحقيق احمد إبراهيم محمد علي-مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت-الطبعة الأولى 2000م.
25. تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
26. تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي-تحقيق د. فخر الدين قباوة –دار الآفـاق الجديدة-بيروت-الطبعة الأولى 1983م.
27. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي-تحقيق أ.د. عبد الـرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي-القاهرة-الطبعة الأولى 2001م.
28. التوطئة، لأبي علي الشلوبيني-دراسة وتحقيق د. يوسف أحمد المطوع.
29. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للسيوطي-دار الكتـب العلميـة-الطبعـة الأولى 2002م.

30. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري-تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيـد قطام ţ -المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع-القاهرة-الطبعة الأولى 1964م.
31. جمهرة اللغة،لابن دريد-دار صادر-بيروت-الطبعة الأولى 1345 هـ .
32. الجنى الداني في حروف المعاني،للمرادي- تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نـديم فاضل-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى 1992م.
33. حاشية الخضري على شرθ ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق تركي فرحان المصطفى- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998م.
34. حاشية الشيخ محمد الأمير- بهام ţ مغني اللبيب.
35. حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي- بهام ţ شرθ التصريح.
36. حاشية الصبان على شرθ الأشموني على ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية- مصر.
37. الحاشية العصرية على شرθ شذور الذهب، د.عبد الكريم الأسعد- دار الشواف- الرياض- الطبعة الأولى 1995م.
38. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتاب العربي- الطبعة الأولى 1967م.
39. الحيوان، للجاحظ- تحقيق فوزي عطوي- دار صعب- بيروت.
40. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي- تحقيق وشرθ عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- بالقاهرة- الطبعة الثانية 1989م.
41. الخصائص، لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الكتب العلمية- الطبعة الثانية 1952م.
42. دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي- وكالة المطبوعات- الكويت.
43. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرθ جمع الجوامع، للشنقيطي- شرθ وتحقيق د.عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- القاهرة- طبعة سنة 2001م.
44. ديوان أبي طالب- جمعه وشرحه د. محمد التونجي-دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى 1994م.
45. ديوان الأخطل- تقديم وشرθ كارين صادر- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى 1999م.
46. ديوان الأعشى- حققه وقدم له المحامي فوزي عطوي- الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- طبعة 1968م.

47. ديوان امرئ القيس- منشورات دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الثانية 1969م.
48. ديوان جرير، بشر محمد بن حبيب- تحقيق د. نعمان محمد طه- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثالثة.
49. ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم- جمعه وحققه د. نايف معروف- دار المسيرة –بيروت-الطبعة الأولى 1983م.
50. ديوان دريد بن الصمة- تحقيق د. عمر عبد الرسول- دار المعارف- مصر.
51. ديوان ذي الرمة- طبع على نفقة الشيخ علي بن عبد الله آل ثان- المكتب الإسلامي للطباعة والنشر- دمشق- الطبعة الأولى 1964م.
52. ديوان زهير بن أبي سلمى- دار صادر- بيروت.
53. ديوان سلامة بن جندل- صنعة محمد بن الحسن الأحول- تحقيق د. فخر الدين قباوة- دار الكتب العلمية- بيروت-الطبعة الثانية1987م.
54. ديوان طرفة بن العبد- حققه وقدم له المحامي فوزي عطوي- دار صعب- بيروت- طبعة 1969م.
55. ديوان العباس بن مرداس- جمعه وحققه د. يحيى الجبوري- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى 1991م.
56. ديوان عبيد بن الأبرص- دار صادر- بيروت.
57. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات- تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم- دار صادر- بيروت.
58. ديوان العجاج- رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه- عني بتحقيقه د. عزة حسن- مكتبة دار الشرق- بيروت.
59. ديوانا عروة بن الورد والسموأل- دار صادر- بيروت.
60. ديوان عمر بن أبي ربيعة- دار صادر- بيروت.
61. ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي- د. عبد العزيز الثنيان- مكتبة العبيكان- الرياض- الطبعة الأولى 1994م.
62. ديوان عنترة بن شداد- تحقيق المحامي فوزي عطوي- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى 1968م.
63. ديوان الفرزدق- تحقيق وشرح كرم البستاني- دار صادر- بيروت.
64. ديوان كعب بن زهير- صنعة الإمام أبي سعيد السكري- شرح ودراسة د. مفيد قميحة- دار الشواف للطباعة والنشر- الرياض- الطبعة الأولى 1989م.

65. ديوان كعب بن مالك الأنصاري- دراسة وتحقيق سامي مكي العاني- مكتبة النهضة- بغداد- الطبعة الأولى 1966م.
66. ديوان لبيد بن ربيعة العامري- دار صادر- بيروت- طبعة 1966م.
67. ديوان النابغة الذبياني- حققه وقدم له المحامي فوزي عطوي- دار صادر- بيروت- طبعة 1980م .
68. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي- قرأه وصححه محمد حسين العرب- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت.
69. سر صناعة الإعراب، لابن جني- تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- الطبعة الثانية 1993م.
70. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الرابعة 1985م.
71. سنن أبي داوود، أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي- شرح وتحقيق د. السيد محمد سيد، و د.عبد القادر عبد الخير، والأستاذ سيد إبراهيم- دار الحديث- القاهرة- طبعة سنة 1999م.
72. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي.
73. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة- تحقيق د.مصطفى محمد حسين الذهبي- دار الحديث- القاهرة- الطبعة الأولى 1999م.
74. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني- دار المعرفة- بيروت- طبعة سنة 1992م.
75. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي- تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن- دار الكتب العلمية-بيروت- الطبعة الأولى 1991م.
76. سنن النسائي- شرح الحافظ جلال الدين السيوطي- دار الكتاب العربي- بيروت.
77. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
78. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الثانية.
79. شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي- تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق- دار الثقافة العربية- دمشق- الطبعة الأولى 1973م.

80. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري- تحقيق عبد الستار أحمد فراج- مطبعة المدني- القاهرة.
81. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- الطبعة الثالثة.
82. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم- تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد- دار الجيل- بيروت.
83. شرح التسهيل، لابن مالك- تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 2001م.
84. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي- القاهرة.
85. شرح التصريف، للثمانيني- تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى 1999م.
86. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور- تحقيق فواز الشعار- دار الكتب العلمية– بيروت- الطبعة الأولى 1998م.
87. شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، عبد الرحمن البرقوني- دار الأندلس للطباعة والنشر- بيروت- طبعة سنة 1966م.
88. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي- نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى 1991م.
89. شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر- جامعة قاريونس- طبعة سنة 1978م.
90. شرح شذور الذهب، لابن هشام- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
91. شرح شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تأليف عبد الله بري- تحقيق د. عيد مصطفى درويش- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة- طبعة سنة 1985م.
92. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر.
93. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محيي الدين الكافيجي- تحقيق د. فخر الدين قباوة- دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق- الطبعة الثانية 1993م.
94. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي- تحقيق د. إميل يعقوب- دارالكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998م.
95. شرح المفصل، لابن يعيش- عالم الكتب- بيروت- ومكتبة المتنبي- القاهرة.

96. شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين- تحقيق د. تركي العتيبي- مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى 1993م.
97. شعر الأحوص الأنصاري- جمعه وحققه عادل سليمان جمال- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر- القاهرة- طبعة 1970م.
98. شعر الكميت بن زيد الأسدي- جمع وتحقيق د. داود سلوم- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية1997م.
99. الشعر والشعراء، لابن قتيبة- تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر- دار المعارف- القاهرة.
100. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي- تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي- مكتبة الفيصلة- مكة المكرمة- الطبعة الأولى 1986م.
101. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- دار الكتب العلمية- بيروت.
102. الشواهد النحوية، د. أحمد ماهر البقري- دار المعارف- طبعة سنة 1981م.
103. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس- تحقيق د. عمر فاروق الطباع- مكتبة المعارف- بيروت- الطبعة الأولى 1993م.
104. صحيح ابن خزيمة- تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي- المكتب الإسلامي- الطبعة الثانية 1992م.
105. صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري- اعتنى به أبو صهيب الكرمي- بيت الأفكار الدولية- الأردن.
106. صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري- دار ابن رجب- القاهرة- الطبعة الأولى 2002م.
107. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي- دار مكتبة الحياة- بيروت.
108. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار- مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
109. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي- شرح محمود محمد شاكر- مطبعة المدني- القاهرة.
110. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، حاشية على أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد .

111. العين، للخليل- تحقيق د. مهدي المخزومي، و د.إبراهيم السامرائي- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- الطبعة الأولى 1988م.
112. فرائد الخرائد في الأمثال، أبو يعقوب يوسف بن طاهر الخوئي (تلميذ الميداني)- تحقيق د.عبد الرازق حسين- نادي المنطقة الشرقية الأدبي- الدمام.
113. فوح الشذا بتيسير شرح قطر الندى، د. عبد الرحمن إسماعيل- مكتبة إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- الطبعة الثالثة 1990م.
114. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي- دار الشروق- عمان- طبعة سنة 1997م.
115. الكافية لابن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي- دار الكتب العلمية- بيروت.
116. الكتاب، لسيبويه- تحقيق عبد السلام محمد هارون- الهيئة العامة المصرية للكتاب- طبعة سنة 1977م.
117. كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثالثة 1988م.
118. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة- دار الفكر- طبعة سنة 1990م.
119. الكلم الطيب، لابن تيمية- تحقيق د. محمد خليل هراس، مع تعقيب محمد ناصر الدين الألباني- مكتبة الصحابة- طنطا.
120. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، للأهدل محمد بن محمد الرعيني- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- الطبعة الأولى 1990م.
121. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغزي- حققه وضبط نصه د. جبرائيل سليمان جبور- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية 1979م.
122. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري- تحقيق د.عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر- بيروت- الطبعة الأولى 1995م.
123. لسان العرب، ابن منظور- دار صادر للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى 1990م.
124. اللمع في العربية، لابن جني- تحقيق د.حسين محمد شرف- الطبعة الأولى 1978م.
125. المبدع في التصريف، لأبي حيان النحوي الأندلسي- تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب- مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع- الكويت- الطبعة الأولى 1982م.
126. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب- شرح وتحقيق عبد السلام هارون- دار المعارف- مصر- النشرة الثانية.

127. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الجيل- بيروت- الطبعة الثالثة 1987م.

128. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي- دار الكتب العلمية- بيروت- طبعة سنة 1988م.

129. مجمع اللغة ، المجمع اللغوي التاريخي، م. فيشر- الطبعة الأولى.

130. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي- تحقيق وتعليق الرحال الفاروق وآخرون- الطبعة الأولى 1977م.

131. مختصر صحيح مسلم، للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري- تحقيق محمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي- الطبعة السادسة 1987م.

132. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه- تحقيق برجشتراسر- دار الهجرة.

133. المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي- دار الفكر- عمان- الطبعة الأولى 1987م.

134. مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، د. محمود أحمد الدراوي‌ţ - مؤسسة زهران للخدمات- عمان الطبعة الأولى 1990م.

135. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د. عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة.

136. مراتب النحويين، أبو الطيب النحوي- تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- الطبعة الأولى 1987م.

137. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي- دار المعرفة- بيروت.

138. مسند الإمام أحمد بن حنبل- تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى 1999م.

139. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي- تحقيق محمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي- الطبعة الثالثة 1985م.

140. معاني القرآن- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثالثة 1983م.

141. معجم الأمثال العربية، خير الدين شمسي باشا- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الطبعة الأولى 2002م.

142. المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد الطبراني- تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي- مكتبة ابن تيمية- القاهرة- الطبعة الثانية.
143. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إلياس سركيس- مكتبة الثقافة الدينية- مصر.
144. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1996م.
145. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس- تحقيق عبد السلام محمد هارون- دار الجيل- الطبعة الأولى 1991م.
146. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، لابن هشام- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة.
147. المفصل في علم العربية، للزمخشري- دار الجيل- بيروت- الطبعة الثانية.
148. مقامات الحريري- المطبعة الحسينية المصرية- طبعة 1921م.
149. المقتضب، للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة 1399هـ.
150. المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي- تحقيق د. شعبان محمد- مطبعة أم القرى.
151. المقرب، لابن عصفور- تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري- الطبعة الأولى 1972م.
152. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني- تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين- دار إحياء التراث القديم- الطبعة الأولى 1954م.
153. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، د.محمد سالم محيسن- مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة- الطبعة الثانية 1978م.
154. الموطأ، للإمام مالك ابن أنس- تخريج وتعليق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي- دار الحديث- القاهرة- طبعة سنة 2001م.
155. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي- تحقيق د. محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الثانية 1984م.
156. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري- تحقيق زكريا عميرات- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998م.
157. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري- تحقيق د. إحسان عباس- دار صادر- بيروت- طبعة سنة 1988م.
158. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي- دار الفكر- طبعة سنة 1982م.

159. همع الهوامع في شرθ جمع الجوامع، للسيوطي- تحقيق أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998م.

160. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان- تحقيق د. إحسان عباس- دار صادر- بيروت.

سادسًا: فهرس الموضوعات

المقدمة	**أ - ط**
التمهيد	**1 - 15**
السيوطي وتراثه النحوي	2
كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع	10
الفصل الأول: السيوطي والمدارس النحوية	16 - 145
المبحث الأول: موقف السيوطي من البصريين	20
المبحث الثاني: موقف السيوطي من الكوفيين	60
المبحث الثالث: موقف السيوطي من الجمهور	80
المبحث الرابع: موقف السيوطي من بعض آراء النحاة	98
المبحث الخامس: آراؤه التي تفرد بها	143
الفصل الثاني: أدلة السيوطي في همع الهوامع	146 - 197
المبحث الأول: الشواهد النحوية	148 - 170
أولاً: القرآن الكريم	148
ثانياً: الحديث الشريف	156
ثالثاً: الشعر والنثر	161 - 170
الشعر	161
النثر	167
المبحث الثاني: الأصول النحوية	171 - 183

أولاً: السماع	171
ثانياً: القياس	176
ثالثاً: التعليل	178
رابعاً: استصحاب الحال	181
المبحث الثالث: مصادر السيوطي في همع الهوامع	184 - 197
أولاً: العلماء	184
ثانياً: الكتب	192
الخاتمة	**198 - 201**
أولاً: نتائج البحث	198
ثانياً: التوصيات	201
الفهارس الفنية	**202 - 234**
أولاً: فهرس آيات القرآن الكريم	203
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار	213
ثالثاً: فهرس الأمثال وأقوال العرب	215
رابعاً: فهرس القوافي	217
خامساً: المصادر والمراجع	222
سادساً: فهرس الموضوعات	233

Opinion of Al-Soyoty in Hama' Al-Hawamea'

An analytical study

An analytical study of Al-Soyoty opinions in Hama' Al-Hawamea'.

This study is devoted on Al-soyoty openions and agreements in the book "Hama' Al-Hawamea' in accounting for Jama' Al-Jawamea' ".

In this book, most of grammatical issues were gathered in addition to many evidences and other grammarians' opinions including criticizing these opinions, rejecting some and differentiating between the accepted ones. This is how his opinions and preferences arose.

The reason for this study

The book " Hama' Al-Hawamea' " is sorted among the most famous and extensively explained works of Al-Soyoty. His opinions arise in plenty throughout this book and so does his grammatical justifications. This urged the researcher to collect these opinions and arrange them according to agreement or disagreement to Basra's or Kofa's grammarians' openions.

In doing so, his grammatical choices and the resources he adopted ore then exhibited.

Objectives:

This study aims to establish the following:

1. Collecting and describing the opinion of Al-Soyoty throughout his book " Hama' Al-Hawamea' ".

2. Sorting of the opinions due to subjects.
3. Showing whether his opinions agree or disagree with grammar schools.
4. Introducing of evidences and resources he adopted and actually applied them in the book " Hama' Al-Hawamea' ".

Difficulties:

1. The -------subject under study because the opinions of Al-Soyoty prevails in all grammar subjects which took a great effort in studying them.
2. A great amount of opinions were not clarified as belonging to specific grammarians. This forced thr researcher to go through a wide collection of non-justified opinions.
3. The apparent lack of our libraries in Gaza strip to many important references heeded to support the research.

Research plan:

This introduced work is designated to follows:

- Introduction: in which the researcher talked about the important of the subject, reason of the study, purposes, difficulties and finally the previous studies concerning this subject.
- Preface: which is devoted on two items:

1. Al-Soyoty and his grammatical inheritance.
2. The book " Hama' Al-Hawamea' in accounting for Jama' Al-Jawamea' ".

- Chapter1: Al-soyoty and grammatical schools:

This chapter is divided into five sub-sections:

Section1: opinion of Al-Soyoty about Basra gramma**rians.**

Section2: opinion of Al-Soyoty about Kofa grammarians**.**

Section3: opinion of Al-Soyoty about majority of grammarians.

Section4**:** opinion of Al-Soyoty about other grammatical opinions.

Section5**:** his own opinions.

- Chapter2**:** evidences of Al-Soyoty in Hama' Al-Hawamea'.

This chapter is divided into three sub-sections:

Section1: grammatical evidences from holly Quran, Hadith, and then poetry and prose.

Section2: grammatical resources which include hearing, syllogism, reasoning, and accompany.

Section3**:** resources of Al-Soyoty in " Hama' Al-Hawamea' " which include grammarians opinions and writings.

- Conclusion**:**

Where results and recommendations are settled.

- **M**ethod of research:

Owing to the nature of this subject, the method used here is the analytic desciptive method.